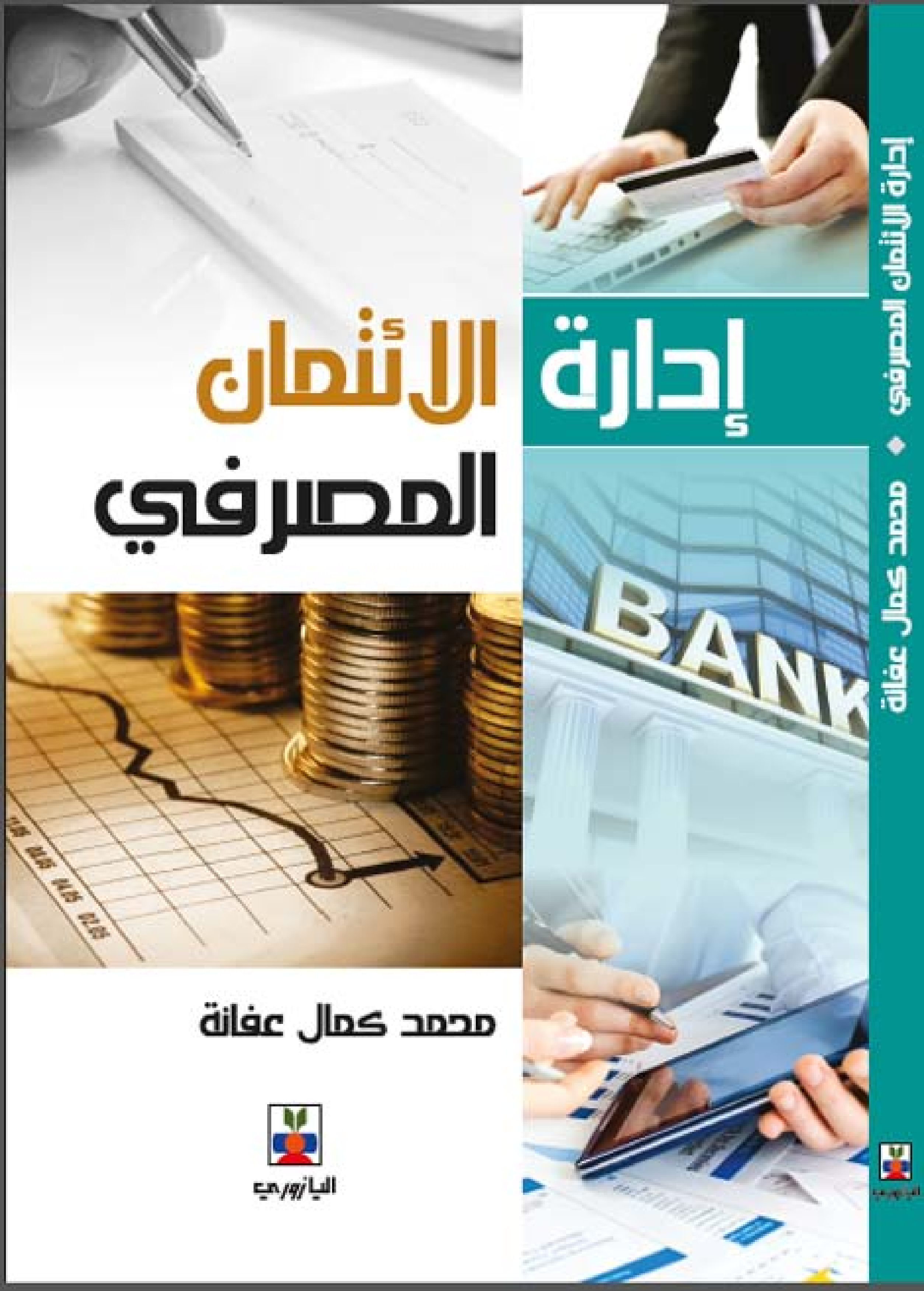
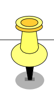

إدارة
الائتمان
المصرفي
محمد كمال عفانة
اليازوري
BANK
إدارة الائتمان المصرفي ◆ محمد كمال عفانة



إدارة الائتمان المصرفي
Credit Management

تأليف

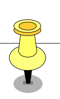
الدكتور محمد كمال كامل عفانه

جامعة البترا الاردنية / كلية العلوم الإدارية والمالية ـ قسم العلوم المالية والمصرفية

/ سابقاً : مدير وحدة ائتمان الشركات في القطاع المصرفي الأردني

(عمان – الاردن)

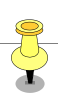
الطبعة الأولى 2015



بسم الله الرحمن الرحيم

(قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) سورة الكهف 105

الاهداء



الى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه، وصدقها قلبه، إلى كل من نادى وكان محباً للسلام والأمان على وجه هذه المعمورة

الى أعظم امرأة بين نساء الكون أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن، جنيناً، وعلمتني صغيراً، ورافقتني بدعائها كبيراً

الى أبي الفاضل الشامخ المكارم ، والراسخ الفضائل ، الحريص علي، رؤوف بي رحيم ، سندي المتين ، وأنيسي المعين

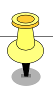
الى رفيقة وجودي وملهمتي ، زوجتي الغالية ، إلى من آثرت ليرى هذا العمل النور

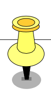
الى امتداد وجودي ، وحاملي اسمي ، ابناء الأعزاء العزيز كمال وقيس

الى كل من دعمني، وأمدني بجهده وعلمه، ووقته لإنجاز هذا الكتاب

إليهم جميعاً أهدى عملي المتواضع

فهرس المحتويات

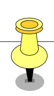




في حال وجود أي ملاحظات بخصوص هذا الكتاب يرجى إرسالها على إيميل المؤلف :-

afaneh100@yahoo.com

المقدمة

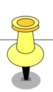


الحمد لله رب العالمين الذي أتم علي أنعمه لكي أتمكن من تقديم هذا الجهد المتواضع (إدارة الائتمان المصرفي) للمكتبة العربية ولطلابنا الأعزاء على مقاعد الدراسة ، وللعاملين في مجال المصارف والمحللين الماليين المعنيين باتخاذ القرار الائتماني المناسب .

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.

وقد أصبح موضوع " التحليل الائتماني " من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام، وكذلك لطلبة الدراسات المالية والمصرفية بشكل خاص، وذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف. وانطلاقاً من أهمية الموضوع فسنتناول بهذا الكتاب عملية منح الائتمان والدراسة التي تُجرى على طلبات التسهيلات الائتمانية في البنوك مقارنةً مع الركائز الأساسية للتحليل الائتماني، وذلك للتعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزيها، وكذلك سنتعرف على جوانب القصور وتقديم المقترحات والتوصيات للعمل على تلافيها وبما يسهم في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي.

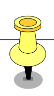
وتواجه المصارف اليوم تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً والتي نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، والاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات، وشروع المصارف الأجنبية بعملها، كل هذه الأمور ألزمت المصارف المحلية بضرورة مواكبة التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة وذلك بالعمل دائماً على تدريب الكوادر البشرية، ونظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية، وبصفة خاصة البنية التكنولوجية والبحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة للمصرف، وهذا يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بالوظيفة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن المركز المالي لأيّ مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة



القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

وتتزايد أهمية التحليل الائتماني في الوقت الراهن وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة. فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده خاصةً إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسييلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للعميل المتعثر في السداد فضلاً عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

ومن هنا فإنه من الأهمية بمكان تقديم كتاب علمي يهدف إلى شرح مفهوم الائتمان المصرفي وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وكذلك سيهدف هذا الكتاب إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المصرف من الضياع.



ولقد تناول الكتاب الموضوعات ذات الصلة بموضوع الائتمان المصرفي من خلال ثمانية فصول ، حيث ركز الفصل الأول على مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته ، وأنواع الائتمان الصرفي والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني ، بينما تناول الفصل الثاني الخطوات المفصلة لمنح الائتمان ومفهوم عملية التحليل الائتماني .

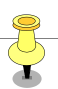
بينما تناول الفصل الثالث مفهوم التحليل المالي ، ودور المحلل المالي ومصادر المعلومات الائتمانية ، كما وتناول الفصل الرابع أنواع القوائم المالية وطرق إعدادها ، وتناول الفصل الخامس التحليل المقارن والتحليل الهيكلي والتحليل بالنسب المالية ، وتناول الفصل السادس كافة الأمور المتعلقة بالمخاطر المتعلقة بالعملية الائتمانية والنماذج المستخدمة في قياس هذه المخاطر ، كما وتناول الفصل السابع مراحل متابعة التمويل الاستثماري ، بينما تناول الفصل الثامن والأخير مراحل وخطوات متابعة الائتمان والقروض المتعثرة .

وفي النهاية أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي ، لإنجاز هذا الكتاب ، وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير لجميع من ساهم في إظهار هذا المؤلف إلى حيز الوجود سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد ، ونأمل من الله أن يحقق هذا الكتاب الهدف الذي أصدر من أجله .

والله ولي التوفيق

المؤلف

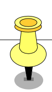
تشرين أول 2015



الفصل الأول

(الائتمان المصرفي)

- مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته .
- العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني .
- معايير منح الائتمان .
- أسس منح الائتمان .
- أنواع الائتمان المصرفي.
- تحليل كشف التدفقات النقدية .
- مصادر المعلومات الائتمانية .



الفصل الأول : الائتمان المصرفي

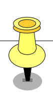
مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة ، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

كما ويعرف الائتمان بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا ، وهنالك طرفان في عملية الائتمان الاول مانح الائتمان (الدائن) او (المقرض) والثاني متلقي الائتمان (المدين) او (المقترض) ، يضاف الى قيمة الائتمان مبلغ اخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا مقابل تخليه عن القيمة الحاضرة

ويعرّف الائتمان أيضا بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد .

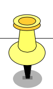
وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية



ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها .

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه. بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم .

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.



أهمية الائتمان المصرفي

لماذا تكتسب إدارة الائتمان أهمية خاصة؟

" للجهاز المصرفي دوره الهام كوسيط مالي يسعى لتعبئة المدخرات بأشكالها المختلفة والعمل على توظيفها وفق ضوابط ومعايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع، وبما يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، كما أن له وظيفة تنموية في خدمة قضايا التنمية والتقدم وهو ما يستتبع بالضرورة أن يكون له وظيفة اجتماعية داخل بيئته التي ينشط فيها ويستمد منها ودائعه ويوجه إليها استثماراته وتوظيفاته المالية المختلفة"

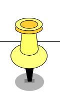
وعليه تظهر أهمية الائتمان المصرفي على مستويين، هما:

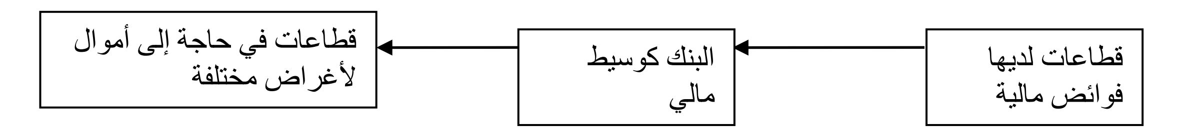
1. أهمية الائتمان على مستوى البنك:

فعلى مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

البنك ومفهوم الوساطة المالية Financial Intermediary

الوظيفة الرئيسية للبنك كمؤسسة مالية متخصصة، هي وظيفة الوساطة المالية، وتعني هذه الوظيفة ببساطة شديدة قيام البنك بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض نقدية، ثم توجيه هذه المدخرات إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تحتاج لهذه الأموال المدخرة للأغراض الإنتاجية والاستثمارية والشخصية المختلفة.



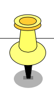


ويرتبط بأداء البنك لهذه الوظيفة الجوهرية أهمية مراعاة التخصيص الكفء لهذه المدخرات عند ضخها للأغراض المختلفة وبما يهدف إلى تحقيق أهداف البنك وفي نفس الوقت مراعاة الأطر النقدية والمالية والضوابط الحاكمة لذلك داخل المجتمع، وهو ما ينعكس إيجابياً على تحقيق مجمل أهداف المجتمع في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة يسهم فيها الجهاز المصرفي بدور فعال ويتم توظيف فعاليات وآليات العمل المصرفي وانصهارها في منظومة قومية واحدة.

علاقة النشاط الائتماني بالأهداف العامة للبنك:

تسعى البنوك بأدائها لوظائفها المختلفة والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها العامة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. هدف الربحية.
2. هدف النمو لنشاط البنك.
3. هدف الحصة السوقية والتي تمثل نصيب البنك من حجم السوق المصرفي.
4. هدف السيولة.
5. هدف الأمان من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تجنب البنك أية حوادث عارضة قد تهدد أو تعصف بمركزه المالي.

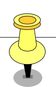


هذا الشكل يوضح علاقة قرارات الائتمان بأهداف البنك العامة ومدى تفاعل وتداخل هذه القرارات وتأثيرها على تحقيق الأهداف من عدمه:–

قرارات الائتمان وتحقيق أهداف البنك

هدف الربحية	هدف السيولة	هدف النمو	هدف الأمان
من خلال قرارات إقراض سليمة تراعي هيكل تكلفة البنك، وسياسات تسعير سليمة للخدمات التي يقدمها، ومراعاة سياسات البنوك المنافسة وهيكل أسعار العائد المدين بالبنك وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر	وذلك من خلال بناء محفظة للقروض تتسم بما يلي: - التوازن - الجودة - التنوع من حيث: • أنواع القروض • آجال القروض • الأنشطة التي يتم تمويلها - تخفيض المخاطر	من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه ويتحقق ذلك بجهد ائتماني منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر لأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق	ويتحقق كمحصلة طبيعية لتحقيق هدف السيولة وكفاءة بناء وإدارة محفظة القروض ومجمل القرارات الاستراتيجية التي تتخذها إدارة البنك في تسيير مجريات العمل بالبنك

ويقع على عاتق الادارة المحترفة للبنك عبء تحقيق نمو متوازن للبنك يتناسب مع حجم موارده والفرص التسويقية المتاحة أمامه ودرجة العائد الممكن تحقيقها ودرجة المخاطر المصاحبة لهذا العائد وفق آليات مصرفية عالية التخصص.



أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد:

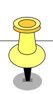
- على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه.
- ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يُحسن استخدامه.
- الائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

تعريف الائتمان المصرفي:

- هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فتره معينه ويتم سداده بشروط معينه مقابل عائد مادي متفق عليه

عناصر التعريف

1. الثقة
2. مبلغ الائتمان المزمع منحه للعميل
3. الغرض المستخدم فيه الائتمان
4. الفترة الممنوح فيها الائتمان
5. المقابل الذي يحصل عليه البنك



توضيح عناصر التعريف

1.الثقة: تعني بان البنك قام بدراسة كافة المقومات الائتمانية ووجد أن العميل أهل للحصول على الائتمان المطلوب.

2.مبلغ الائتمان المزمع منحه للعميل: ويرتبط هذا العنصر بجانبين أساسيين هما:-

أ- حجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك.

ب- مدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.

3.الغرض المستخدم فيه الائتمان:

يعني الهدف من حصول العميل على الائتمان المطلوب وهل سيقوم باستخدامه في عمليات استثماريه أو الاتفاق على العمليات الجارية للنشاط.

4.الفترة الممنوح فيها الائتمان:- وتنقسم إلى فترتين هما:-

أ-فتره السحب: وهي الفترة التي يتم خلالها تقديم الائتمان للعميل.

ب-فتره السداد: وهي الفترة التي يتم خلالها سداد هذا الائتمان.

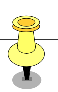
وما بين الفترتين يمكن أن تكون هناك فتره ثالثه هي فتره السماح وهي الفترة التي يمنحها البنك للعميل كوقت إضافي قبل بدء عمليه السداد.

5.المقابل الذي يحصل عليه البنك:

ويتمثل هذا المقابل الذي يحصل عليه البنك في عاملين أساسيين هما:

أ-سعر الفائدة (نسبة الربح).

ب-المصاريف والعمولات.



أولا : سعر الفائدة

- ☐ يتم تحديد سعر الفائدة غالبا من قبل البنك المركزي (سلطة النقد) كإطار عام.

- ☐ غالبا ما يكون هناك مرونة في الفئات التي يتكون فيها هيكل أسعار الفائدة بحيث يترك للبنك الحرية في تطبيق المعدل الذي يراه مناسبا وفقا لدرجة المخاطر التي يتحملها البنك .

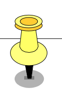
- ☐ حديثا أصبح هناك توجه لترك المجال في تحديد سعر الفائدة للبنوك ووفقا لهذا التوجه ظهر نوعان من أسعار الفائدة هما:

أنواع أسعار الفائدة

1. سعر الفائدة المعوم .
2. سعر الفائدة الثابتة .

النوع الأول : سعر فائدة معوم.

وهو سعر فائدة يتم تحديده وفقا لآليات وقوى العرض والطلب في السوق النقدية داخل الدولة.



وينقسم هذا النوع إلى ثلاث أنواع هي:-

1. أسعار فائدة معومه جزئيا:

حيث يكون التعويم لأجزاء معينه من النشاط الاقتصادي أو أجزاء معينه من القروض ، وتستخدم هذه الطريقة عادة في تشجيع تمويل الصادرات أو تقديم التمويل للأنشطة ذات الأولوية.

2. أسعار فائدة معومة بالكامل:-

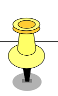
غالبا ما تقدم في ظل الأزمات النقدية الشديدة وعدم قدرة السلطات النقدية على السيطرة على السوق النقدي .

3. أسعار فائدة متعددة التعويم:-

ينشأ هذا التعدد من طبيعة القرض ونوعه وعدد البنوك المقرضة، حيث يتم تطبيق سعر فائدة محدد عن كل استخدام من القرض حيث تنتهي فترة الاستخدام ثم يطبق معدل فائدة عن كل مدة سداد للقرض حتى تنتهي فتره السداد.

النوع الثاني/ سعر فائدة ثابت:

- ☐ وهو الأكثر استخداما في العمليات المصرفية ، حيث تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الخصم أو سعر الإقراض الأساسي.
- ☐ ويقوم البنك بإضافة هامش فوق هذا السعر يمثل عائد المخاطرة المحسوبة للعملية الائتمانية المعروضة عليه لتمويلها.



ثانيا/ المصاريف والعمولات:

وهي تمثل جزء هام من إيرادات البنوك خاصة أنها غالبا ما تفوق التكلفة الفعلية التي يتحملها البنك في سبيل منح الائتمان.

أنواع المصاريف والعمولات

1.عمولة الادارة:

هي عمولة ترتبط بالقروض متوسطة وطويلة الأجل والتي يزيد مبلغها عن قدر معين والتي ترتفع فيها المخاطرة عن درجه معينه.

2.عمولة الوكالة:

هي عمولة تتعلق بالقروض التي يشترك فيها أكثر من بنك, حيث يتم اختيار احد البنوك ليقوم بالنيابة عن مجموعة البنوك في المطالبة بحقوقها قبل العميل المقترض مقابل الحصول على مبلغ محدد من المال سنويا أو نسبه من القرض.

3.عمولة الارتباط:

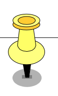
وهي عمولة يتقاضاها البنك مقابل تقديمه للعميل حق استخدام مبلغ معين خلال فتره معينه.

4.عمولة على أعلى رصيد مدين:

هذه العمولة تفرضها السلطات النقدية في فترات التضخم النقدي العنيف كمحاولة للحد من استخدام التسهيلات الائتمانية التي وافقت البنوك على منحهٍا لعملائها.

5.عمولة السداد المبكر: ويطلق عليها البعض عمولة تعجيل السداد.

- ☐ تتقاضاها البنوك من عملائها عندما يرغبون في سداد التزاماتهم مبكرا عن تواريخ استحقاقها.



- ☐ السبب في فرض هذه العمولة هو تعويض البنك عن ما سببه العميل من إرباك للبنك في إتاحة سيولة في غير مواعيدها المنتظرة وفي تضييع فرصة توظيف مربحة للبنك كان يمكن استخدامها في زيادة أرباحه.

6.المصاريف الأخرى:

- ☐ تتقاضى البنوك من العميل كافة أنواع المصاريف الأخرى التي تحملها في سبيل عقد القرض وأهمها:-

- الأتعاب القانونية ومصاريف البريد والبرقيات والاتصالات.

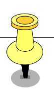
أنماط إدارة الائتمان المصرفي:

أولاً: النمط التقليدي في الائتمان المصرفي (النمط الإنجليزي)

ثانياً: النمط المعاصر في الائتمان المصرفي (النمط الأوروبي والأمريكي)

أولاً: النمط التقليدي في الائتمان المصرفي

- ☐ ينحصر النمط التقليدي بتركيز اهتمامات البنوك التجارية بشكل خاص نحو الائتمان الذي يتسم بالتصفية الذاتية.
- ☐ بمعنى حصر آجال الائتمان المصرفي وبشكل مطلق بآماد قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة الواحدة لتكون قادرة على أن تصفي نفسها بنفسها.
- ☐أي أن تسدد قيمة هذه الائتمانات في نهاية العام من حصيلة ما يحققه الأفراد والشركات من تدفقات نقدية ناتجة عن عملية البيع التي تم تمويلها.
- ☐يعطي هذا النمط لمبدأ السيولة أهمية كبرى في كيفية توظيف الأموال.



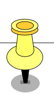
- وعموماً فقد شكل هذا التقليد المصرفي الانجليزي نمطاً لسياسة إدارة الائتمان من قبل العديد من البنوك التجارية في الأقطار الأنجلوسكسونية والكثير من دول العالم النامي والدول العربية.

أشكال الائتمان قصير الأجل الذي تقدمه البنوك الانجليزية

- الائتمان الموسمي.
- الائتمان المقدم لتمويل رأس المال العامل.
- الائتمان لأجل محدود.

ثانياً: النمط المعاصر في تقديم الائتمان:

- ظهر هذا التوجه بعد الحرب العالمية الثانية.
- حيث أن المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل تحتاج إلى تمويل طويل الأجل.
- فمن غير المنطقي أن يقترض المستثمر لأجل قصير كي يقوم ببناء مصنع مثلاً ثم يقوم بتسديد هذا القرض قبل أن يحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.
- الأمر الذي اضطر البنوك التجارية إلى تقديم قروض طويلة الأجل أو المشاركة المباشر بإقامة مشروعات استثمارية.
- وبالتالي بدأت البنوك بالتخلي عن مبدأ السيولة المطلقة لصالح الائتمان طويل الأجل، مع الأخذ بالاعتبار متطلبات السيولة اللازمة لموجهة أي طارئ.



أنواع الائتمان المصرفي:

تتحدد أنواع الائتمان وفق معايير متعددة وعلى النحو التالي :

اولا: التسهيلات حسب الفترة الزمنية :-

أ- طويلة الاجل : لأكثر من خمس سنوات.

ب-متوسطة الاجل : اكثر من سنة واقل من خمسة .

ج-قصيرة الاجل : اقل من سنة.

ثانيا: التسهيلات حسب نوع الضمان :-

أ- تسهيلات شخصية : دون ضمانات عينية وانما يكتفي بوعد السداد .

ب-تسهيلات عينية : تقديم ضمانات عينية شرط المنح.

ثالثا: التسهيلات حسب الجهة الطالبة لها :-

أ- تسهيلات عامة : تمنح للدولة والمؤسسات الرسمية.

ب- تسهيلات خاصة : تمنح للأفراد والشركات الخاصة .

رابعا: التسهيلات حسب طبيعتها :-

1. **تسهيلات مباشرة :** تكون النقود تحت تصرف العميل يستخدمها كيف يشاء .

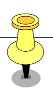
أ- القروض والسلف : loans & Advances

- لغايات تمويل احتياجات الافراد لغرض معين مقابل سداد المبلغ مع الفوائد

ب-الجاري مدين : Overdrafts

- سقف محدد للعميل لمدة سنة

ج-سقف التمويل التجاري : Ceiling



- سقف محدد لغايات تمويل مستندات واصلة من اعتمادات مفتوحة لدى البنك على شكل خصم كمبيالات.
- تكون المدة حسب دورة النشاط التجاري .

د- خصم الاوراق التجارية: Bills Discounted

- خصم كمبيالات تجارية تكون محررة لأمر العميل وذلك قبل مواعيد استحقاقها مقابل عمولة وفائدة ، وتحسب من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق .

2. **تسهيلات غير مباشرة:**

- تعهد خطي من البنك بالالتزام قد يتحقق وقد لا يتحقق حسب شروط التعهد
- المستفيد لا يكون عميل للبنك.
- الاموال لا توضع تحت تصرف العميل .

أ- الاعتمادات المستندية :

- لتنفيذ العمليات التجارية بين المصدر والمستورد.
- اعتمادات مستندية بالاطلاع: مقابل تامين نقدي يدفعه العميل مقدما.
- اعتمادات مستندية مؤجلة الدفع: يدفع العميل في وقت اجل بعد شحن البضاعة.

ب- الكفالات او خطابات الضمان :

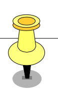
- تعهد خطي من البنك بدفع مبلغ الى المستفيد بقيمة الكفالة

3. **الخدمات المصرفية الاخرى:**

- يقدم البنك خدمات اخرى اضافة الى التسهيلات المباشرة وغير المباشرة

أ- الحوالات.

ب-تحصيل الاوراق التجارية.



ج- ادارة المحافظ المالية

د- الاكتتاب

هـ- ادارة الاستثمارات العقارية

و- تقديم المشورة الفنية

ز- تاجير الصناديق

ح- بطاقات الائتمان

خامسا: التسهيلات حسب الغرض منها :-

أ- زراعية

ب- صناعية

ج- تجارية

د- عقارية

هـ- شخصية

ولقد عرفت بعض المراجع المصرفية الأخرى أنواع الائتمان إلى :-

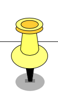
أولاً: التسهيلات من حيث شخصية متلقي الائتمان :

وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام .

أ- الائتمان الخاص : وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردا أو شركة أو مؤسسة ، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص ، سواء كان فردا طبيعيا أو شخصية اعتبارية .

ب- الائتمان العام : وفيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصاً معنويا من شخصياتها ، كالبلديات والمجالس المحلية والولايات .

ثانياً : التسهيلات من حيث الأجل :



أ- الائتمان قصير الأجل :

وهو الائتمان الذي يقدم لمدة لا تزيد عن سنة ، ويكون في العادة لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر . وهذا النوع من الائتمان يهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية أو الزراعية مثل شراء الأسمدة والبذور .

ب-الائتمان متوسط الأجل :

وتتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة وخمس سنوات ، ويهدف في العادة إلى تمويل بعض أدوات الإنتاج ، وكذلك تمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة .

ج- الائتمان طويل الأجل :

وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة ، ويستهدف في العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كشراء الأراضي الزراعية أو إنشاء مشروع صناعي أو بناء عقار.

ثالثا: التسهيلات من حيث الغرض من الائتمان :

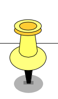
وهنا يفرق بين الائتمان الإنتاجي أو الاستثماري والائتمان التجاري والائتمان الاستهلاكي .

أ- الائتمان الإنتاجي : ويسمى الائتمان الاستثماري ، وهو ما يقدم للمشروعات الإنتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة .

ب- الائتمان التجاري : وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل) ، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات .

ت- الائتمان الاستهلاكي : وهو ما يقدم في العادة للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة ، ويأخذ هذا النوع من الائتمان في الغالب شكل البيع بالتقسيط .

رابعا : التسهيلات من حيث الضمان :



وهنا يفرق بين الائتمان الشخصي والائتمان العيني .

أ- الائتمان الشخصي : وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه ، بل يُكتفى بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين . ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع . وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من واحد بتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن .

ب- الائتمان العيني : وفيه يقدم المدين عيناً ما تعتبر ضماناً لتسديد دينه . والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلاً على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها المدين ضماناً للتسديد . وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية ... الخ .

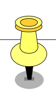
خامساً : التسهيلات من حيث طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان) :

وهنا يفرق بين الائتمان المالي والائتمان التجاري .

أ- الائتمان النقدي : وفي هذا النوع من الائتمان يكون محل الائتمان نقداً ، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم بردها وتسديدها في وقت لاحق ، فطبيعة هذا الائتمان نقدية كما هو ملاحظ لأن محل الائتمان نقد .

ب- الائتمان التجاري : وفي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم بثمن مؤجل ، كما يدخل في هذا النوع تقديم الثمن مقابل سلعة أو خدمة مؤجلة ، فهذا الائتمان في طبيعته بيع تأجل أحد بدليه . ويطلق على هذا النوع أيضاً البيع الائتماني ، والذي هو في معناه الواسع كل بيع لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين ، وهما التزام المشتري بدفع الثمن والتزام البائع بدفع السلعة .

سادساً : التسهيلات من حيث الصفة الاقتصادية :

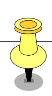


أ- الائتمان ذاتي التصفية : وهو الائتمان الإنتاجي الذي يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها ، فعلى سبيل المثال فإ ن القرض الذي يًقدم لصاحب مصنع هو قرض ذاتي السداد أو التصفية ، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض في عملية الإنتاج ، فالمصنع والمبيعات يوفران أموالاً يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه .

ب- الائتمان غير ذاتي التصفية : ويتعلق في العادة بالائتمان الاستهلاكي حيث يقوم المدين بالوفاء بما عليه من أموال ليس للمعاملة الائتمانية دخل في إحداثها ، فالائتمان الذي يًقدم للمستهلك لشراء منزل مثلاً يعتبر غير ذاتي التصفية لأن المستهلك يقوم بتصفية القرض أو سداده على فترة من الزمن من دخله ن وهذا الدخل ليس للقرض دور في إحداثه .

وهذه هي أهم أنواع الائتمان المقدمة من قبل المصارف تجاه المستثمرين أو المقترضين ، ولاشك أن تقسيمات الأنواع حسب معايير الشخصية والقدرة والضمان والأجل ورأس المال والظروف المحيطة يحدد توجه إدارة المصرف للتعامل مع كل أوجه الائتمان ، فقد يجمع الواقع العملي في المعاملة الواحدة عدة صفات وأشكال للائتمان ، فقد يكون الائتمان خاصاً قصير الأجل استهلاكي أو خاص طويل الأجل إنتاجي ، وقد يكون في الوقت نفسه من حيث الضمان شخصياً أو عينياً وهكذا .

أسس منح الائتمان :



الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

أ- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

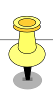
ب- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ت- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف – النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي– لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

وبعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق يقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية ، وهي إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة – لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم .

معايير منح الائتمان:

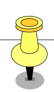
ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير (الشخصية ، الضمانات ، الظروف ، المقدرة ، رأس المال) :



أ) <u>الشخصـية</u> Character: تعـد شخصـية العميـل الركيـزة الأساسـية الأولـى فـي القـرار الائتمـاني وهـي الركيـزة الأكثـر تـأثيراً فـي المخـاطر التـي تتعـرض لهـا المصـارف، وبالتـالي فـإن أهـم مسـعى عنـد إجـراء التحليـل الائتمـاني هـو تحديـد شخصـية العميـل بدقـة. فكلمـا كـان العميـل يتمتـع بشخصـية أمينـة ونزيهـة وسـمعة طيبـة فـي الأوسـاط الماليـة، وملتزمـاً بكافـة تعهداتـه وحريصـاً علـى الوفـاء بالتزاماتـه كـان أقـدر علـى إقنـاع المصـرف بمنحـه الائتمـان المطلـوب والحصـول علـى دعـم المصـرف لـه. وقيـاس عامـل معنـوي كعامـل الأمانـة والنزاهـة بدرجـة دقيقـة أمـر تكتنفـه بعـض الصـعوبات مـن الناحيـة العمليـة، ويـتم التغلـب علـى هـذه الصـعوبات مـن خـلال الاسـتعلام الجيـد وجمـع البيانـات والمعلومـات عـن العميـل مـن المحيطـين العملـي والعـائلي لـه، لمعرفـة المسـتوى المعيشـي ومـوارده الماليـة والمشـاكل الماليـة التـي يعانيهـا، ومسـتواه الاجتمـاعي وسـجل أعمالـه التـي قـام بهـا وماضـيه مـع المصـرف ومـع الغيـر وسـابق تصـرفاته مـع المصـارف الأخـرى. ويـتم ذلـك عـن طريـق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

ويجب التركيز في هذا المجال على كيفية إنفاق العميل لصافي ارباحه ، وهل يعيش هذا العميل في وضع أعلى من مستواه المادي أم لا ، وهل يتصرف تصرفات غير أخلاقية من شأنها إضاعة ثروته ، وينطبق هذا الامر على شركات الأفراد .

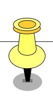
أما شركات التضامن والتوصية البسيطة فمن الممكن الاستدلال على سمعتهم من خلال سمعة الاشخاص الذين يقومون بإدارة هذه النوع من الشركات ومدى خبرتهم في مجال عملهم .اما شركات الأموال فلا يستدل على سمعتها من سمعة القائمين عليها بل من خلال السياسة التي تعتمدها هذه الشركات ومدى دقة نظام العمل فيها ونتيجة أعمالها .



ب) القدرة Capacity : وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

ويستدل البنك على مقدرة العميل على الدفع من خلال :

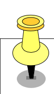
- التعرف على كيفية استغلال العميل لرأسماله وتوزيعه بين الاصول الثابتة والمتداولة ، حيث أنه كلما زادت الاصول الثابتة على حساب المتداولة كلمات زادت المخاطر حيث تقل سيولة العميل ومقدرته على الوفاء بديونه ، ومن الممكن تعرض نشاط عمله للتوقف بسبب هذا التصرف .
- التأكد من تقبل السوق لطبيعة نشاط العميل وطبيعة منتجاته .
- التأكد من تناسب الاصول المتداولة للعميل مع خصومه المتداولة فإذا تساوت مع بعضها البعض أو قلت فهذا يدل على احتمالية قيامه ببيع بعض من اصوله الثابتة لتمويل العجز الحاصل لديه الامر الذي قد يؤدي لبيع جزء من اصوله الثابتة وبالتالي قد يتوقف الانتاج لديه .
- دراسة ظروف قروض العميل السابقة لتكوين معرفة جيدة عن مقدرته على الدفع .
- دراسة طبيعة الائتمان الذي يمنحه العميل للمشترين والائتمان الذي حصل عليه من الموردين ويجب أن يكون هناك تقارب بينهما سواء من حيث القيمة او طريقة الدفع أو تواريخ الاستحقاق



- دراسة المركز المالي للعميل : وبإمكان البنك معرفة مدى سلامة المركز المالي للعميل من عدمه من خلال ما يلي :-

1. تحليل ميزانيته وحساباته الختامية لأقرب عامين على الاقل ويجب ان تكون معتمدة من محاسب قانوني ، وفي الكثير من الأحيان ما تكون أرقام هذه الميزانية خداعة لإمكانية احتوائها على ارقام جامدة وصورية مثل ارتفاع بند المدينين والتي قد تتضمن نسبة كبيرة من الديون المشكوك في تحصيلها ، أو انه قد تم جرد البضاعة على أساس أسعار قد تغيرت في غير صالح المؤسسة (مثل محلات الملابس نتيجة انخفاض اسعار البترول ، أو الشركات التي تعمل في مجال الطاقة) ، لذلك على البنك عمل ميزانية تقديرية تعكس الوضع الصحيح للعميل قبل منحه للقرض .
2. وبالنسبة للشركات التي لا تعد حسابات وميزانيات ، فيتوجب على ضابط الائتمان زيارة العميل والاطلاع على وثائقه وموجوداته والاطلاع على اقراراته الضريبية .
3. الحصول على ممتلكات الاشخاص الطبيعيين أو الشركاء في شركات الاشخاص والاطلاع على عقود الملكية والشهادات العقارية التي تثبت مدى خلو ممتلكاتهم من الرهن وبالتالي تزداد الثقة في هؤلاء العملاء .
4. الاطلاع على المركز الضريبي للعملاء والتأكد من عدم وجود قضايا ومستحقات ضريبية كبيرة عليهم .
5. التأكد من سداد العميل لأقساط الضمان الاجتماعي لموظفيه
6. الاطلاع على كشف الاخطار المصرفية .
7. الاستفسار من العميل عن التزاماته المستحقة لباقي البنوك والموردين .

جـ) <u>رأس المـال</u> Capital: يعتبـر رأس مـال العميـل أحـد أهـم أسـس القـرار الائتمـاني، وعنصـراً أساسـياً مـن عناصـر تقليـل المخـاطر الائتمانيـة باعتبـاره يمثـل مـلاءة العميـل المقتـرض وقـدرة حقـوق ملكيتـه علـى تغطيـة القـرض الممنـوح لـه، فهـو بمثابـة الضـمان الإضـافي فـي حـال فشـل العميـل فـي التسـديد. هـذا وتشـير الدراسـات المتخصصـة فـي التحليـل الائتمـاني إلـى أن قـدرة العميـل علـى سـداد التزاماتـه بشـكل

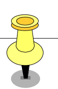


عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

د) <u>الضمان</u> Collateral: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

- **<u>الشروط الواجب توفرها في الضمانات المصرفية :</u>**

✓ قابلية الضمان للتقدير



- ✓ سهولة تسييل الضمان
- ✓ استقرار قيمة الضمان
- ✓ سهولة نقل ملكية الضمان

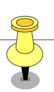
أنواع الضمانات :-

اولا: الضمانات العقارية :-

- من اكثر الضمانات شيوعا بالرغم من اجراءات تسييلها
- الشروط الواجب توفرها في الضمانات العقارية
- ✓ داخل التنظيم
- ✓ ملكية شخص واحد (المقترض)
- ✓ رهن كامل القطعة وليس حصة
- ✓ رهن درجة اولى
- ✓ رهن شامل الارض وما عليها
- ✓ ان لا يكون العقار مخالفا لحدود البلدية
- البنك يعتمد القيمة التقديرية الاقل بين قيمة التخمين وقيمة عقد البيع .
- البنك يرهن بقيمة اعلى من قيمة القرض
- البنك يقوم بإعادة تقييم العقار كل 3 سنوات أو أقل حسب سوق العقارات .
- البنك يقوم بالتامين على العقار

ثانيا: الكفالة الشخصية

- منح القرض بكفالة الكفيل او عدد من الكفلاء



- الكفيل يوقع على العقود بصفته كفيلا متضامنا
- اذا كان الكفيل شركة يجب الرجوع الى النظام الداخلي للشركة اذا يسمح
- يفضل وجود علاقة بين الكفيل والمقترض

ثالثا: ضمان الاوراق التجارية

- منح تسهيلات بضمان اوراق تجارية على شكل كمبيالات
- البنك يقوم بمنح تسهيلات نسبة مئوية من قيمة الاوراق التجارية
- الشروط الواجب توفرها في ضمانات الاوراق التجارية

✓ ان تكون ناتجة عن معاملات تجارية حقيقية

✓ مستكملة للنواحي الفنية والشكلية

✓ ان تحمل توقيع اشخاص معروفين ماليا

✓ ان تكون لمصلحة البنك لسداد الالتزامات

رابعا: ضمان الاوراق المالية

- منح تسهيلات بضمان اوراق مالية على شكل اسهم وسندات
- تعتبر من افضل الضمانات من حيث سهولة تسييلها
- البنك يقوم بمنح تسهيلات نسبة مئوية من قيمة الاوراق المالية
- اجراءات قبول الاوراق المالية ضمانا

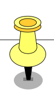
✓ التأكد من ملكية الاوراق المالية

✓ دراسة الشركة المصدرة لها ماليا وتجاريا

✓ دراسة مدى تذبذب السعر

✓ رهن الاوراق المالية في سجلات الشركة المصدرة لدى السوق المالي

✓ عقد التسهيلات يجب ان يبين عدد الاسهم المرهونة



خامسا: ضمان حجز مستحقات لدى جهات رسمية

- منح تسهيلات بضمان تحويل قيمة العطاء من وزارة الاشغال الى البنك
- نظرا لاحتمال اخلال المقاول بشروط العطاء فان البنوك تطلب ضمانات اخرى
- منح تسهيلات بضمان تحويل الراتب يعتبر حجز مستحقات

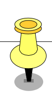
سادسا: رهن السيارات والآلات الانشائية

- منح قروض سيارات بضمان رهن السيارة
- التامين على السيارة تامين شامل
- منح تسهيلات نسبة مئوية من قيمة السيارة

سابعا: الرهن النقدي

- رهن رصيد العميل او رصيد الكفيل الشخصي
- الرصيد المرهون اعلى من قيمة القرض
- تحويل القيمة المرهونة من حساب العميل الى حساب تأمينات نقدية

هـ) الظـروف المحيطـة Conditions:يجـب علـى الباحـث الائتمـاني أن يـدرس مـدى تـأثير الظـروف العامـة والخاصـة المحيطـة بالعميـل طالـب الائتمـان علـى النشـاط أو المشـروع المطلـوب تمويلـه. ويقصـد هنـا بـالظروف العامـة المنـاخ الاقتصـادي العـام فـي المجتمـع، وكـذلك الإطـار التشـريعي والقـانوني الـذي تعمـل المنشـأة فـي إطـاره خاصـة مـا يتصـل بالتشـريعات النقديـة والجمركيـة والتشـريعات الخاصـة بتنظـيم أنشـطة التجـارة الخارجيـة اسـتيراداً أو تصـديراً، حيـث تـؤثر هـذه الظـروف العامـة علـى مختلـف قطاعـات النشــاط الاقتصــادي. أمــا الظـروف الخاصــة فهـي تـرتبط بالنشــاط الخــاص الــذي يمارســه العميـل، مثـل الحصــة الســوقية لمنتجــات المشــروع أو خدماتــه التــي يقــدمها، شــكل المنافســة، دورة حيــاة المنــتج أو الخدمـة التـي يقـدمها العميـل، موقـع المشـروع مـن دورة حياتـه بمعنـى هـل هـو فـي مرحلـة التقـديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الانحدار.



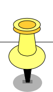
وعند دراسة الظروف العامة للعميل :- حيث يتوجب على البنك دراسة الامور التالية : -

- يجب على البنك التعرف وبشكل مفصل ودقيق بالسلعة والخدمة التي يقدمها العميل ، وهل نسبة الطلب عليها مرن أم جامد ، وهل أسعاره معقولة أم لا ، مثل محلات الالبسة ومدى مواكبتها للموضة ... الخ .
- دراسة نوع العملية الائتمانية : فالإقراض على المكشوف يختلف عن الاقراض بوجود ضمانات عالية ، وبناء عليه يتم تحديد سعر الفائدة .
- تحدث بعض الاخطار عند قيام مدير المحفظة الائتمانية بالتوسع بالائتمان لرغبته بمنافسة البنوك الاخرى ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة نسبة القروض المتعثرة .
- الظروف الاقتصادية التي تغير وضع المؤسسات بشكل غير ارادي ، مثل تقلب الاسعار والتضخم وتغير هيكل اسعار الفوائد والحروب وارتفاع اسعار المواد الأولية ، والتقلبات السياسية

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير الخمسة مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي:



أ- **العوامل الخاصة بالعميل:**

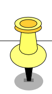
بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ب- **العوامل الخاصة بالمصرف:** وتشمل هذه العوامل:

1. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
2. نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
3. الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
4. القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ح- **العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:** ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

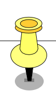
- الغرض من التسهيل.



- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
- طريقة السداد المتبعة ، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف. ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي .

تحليل كشف التدفقات النقدية :

لقد اعتمد المحللون على اسلوب النسب للحكم على سلامة الأوضاع المالية الواردة في الميزانية وقائمة الدخل لاتخاذ قرار منح التسهيلات سواء كانت قصيرة الأجل من أجل تمويل رأس المال العامل معتمدة على سرعة تسييل الموجودات المتاولة التي تقل عن سنة بالعادة ، أو طويلة الأجل بتمويل شراء الآلات والمعدات وغيرها من الاصول غير الموسمية والمعتمدة على صافي الارباح لتسديدها .



ولقد ثبت أن التمتع بربحية عالية لا يشكل ضمانة أكيدة للتسديد في المواعيد المحددة وان الاقراض على ضوء تحليل نسب الميزانية ليس كافي لوحده ، وثبت بالمقابل أن تحديد قيمة وتواريخ التدفقات النقدية سواء الواردة او الصادرة هو الكفيل بانتظام التسديد بغض النظر عن النسب المستخرجة من القوائم المالية .

ان كشف التدفقات المالية يبين جميع المبالغ النقدية التي ترد للمؤسسة ويطرح منها جميع المصاريف النقدية التي على المؤسسة دفعها .

ويمثل هذا الكشف جدولا للمقبوضات والمدفوعات النقدية يحدد الحاجة الى التمويل وتوقيتها وتواريخ سدادها وكيفية هذا السداد ، كما تلجأ هذه الشركات الى عمل كشف التدفقات النقدية التقديرية لدورة مقبلة للتمكن من التخطيط لأنشطة الاستقراض والاستثمار لتجنب لنقص أو الزيادة في الارصدة النقدية خلال الفترة القادمة .

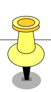
<u>مصادر المعلومات الائتمانية :</u>

<u>أولا المصادر المباشرة : وتشمل ما يلي :-</u>

- المعلومات الشخصية عن طالب القرض وسمعته وقدرته على الدفع
- حسابات العميل مع البنك .
- زيارة العميل في موقع عمله .
- تلجأ بعض البنوك للمراسلات مع العميل طالب الائتمان ، وهذا المصدر غير كافي .

<u>ثانيا : المصادر غير المباشرة وتشمل :</u>

- البنوك الاخرى : حيث يسعى بعض العملاء للتعامل مع أكثر من بنك .



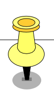
- يمكن اللجوء للسوق للحصول على معلومات عن العميل من خلال المنافسين .
- الاستعلام من الهيئات العامة والخاصة الذي يتعامل معها العميل .
- الاطلاع على الصحف والمجلات من خلال دوائر مختصة في البنك .
- اللجوء للمحاكم والنظام القضائي لمعرفة تفاصيل القضايا الموجودة على العميل ، ومن خلال انظمة خاصة موجودة في البنوك .

ثالثا : الاستعلام من البنك المركزي من خلال نظام الاخطار المصرفية ، ومميزاته :-

- مساعدة البنوك على معرفة التزامات العملاء .
- مصدر مهم للمعلومات عن العملاء الجدد.
- مصدر مهم لمعرفة معلومات عن التركز الائتماني.

أسئلة وتمارين الفصل الأول :-

1. ما المقصود بمصطلح الائتمان المصرفي ؟



2. ما هي أنواع الائتمان المصرفي من حيث الجهة الطالبة لها ؟

3. ما هي انواع التسهيلات الائتمانية من حيث الغرض ، ومن حيث النقد ؟

4. عدد معايير منح الائتمان والمعروفة ب 5C'S ؟

5. وضح مع الشرح أنواع الضمانات المصرفية ؟

6. ما هي الشروط الواجب توفرها في ضمانات الاوراق التجارية ؟

7. ما هي اجراءات قبول الاوراق المالية كضمان ؟

8. وضح ما هو دور الظروف المحيطة Conditions في التأثير على قرار منح الائتمان ؟

9. أشرح العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني؟

10. وضح مصادر المعلومات الائتمانية ؟

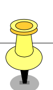
11- اذا تقدم عميلين (متساويين في الجدارة الائتمانية) للحصول على تسهيلات مصرفية ، احدهم يعمل في مجال التجارة ويرغب بتمويل استيراد بضائع ، والاخر يعمل في مجال الاسكان ويرغب في الحصول على قرض لغايات بناء مشروع ، من تفضل ان تمنح ؟

أ- مجال التجارة.

ب-مجال الاسكان.

الفصل الثاني

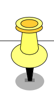
(التحليل الائتماني)



- خطوات منح الائتمان
- التحليل الائتماني

الفصل الثاني

(التحليل الائتماني)



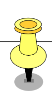
التحليل الائتماني بسيط في مفهومه النظري لسهولة الالمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين ، لكن هنوك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج الى المام كبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وادارتها وقدرات هذه الادارة ، ومن هذا المنطلق ننظر الى التحليل الائتماني على انه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة اكثر من كونه عملية مبنية على اسس محددة ، ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن ان يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .

ويقوم الدائنون بالتحليل الائتماني لأجل تقييم المخاطر المتوقع ان تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تكون مستحقة ، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية :

- سيولة المؤسسة باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى القصير .
- هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات طويلة الأجل باعتبارها افضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل .
- تعرف قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح باعتبارها احد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون قصيرة وطويلة الأجل معا .
- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية .
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة .
- التدفقات المالية ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجاتها للمؤسسة .

خطوات منح الائتمان :-

1. **العميل المستهدف :** تبدأ عملية منح الائتمان في اي بنك تكون لديه خطة تسويقية تهدف لزيادة حصة البنك من الائتمان من خلال منح قروض وتسهيلات جديدة أو منح العملاء الحاليين وزيادة تسهيلاتهم ، أي أننا نحدد من هو العميل المستهدف ، وتحديد ذلك يتم بعد دراسة السوق

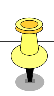


والعمـلاء ومسـموعاتهم ، فيـتم بعـدها تحديـد مجموعـة مسـتهدفة مـن العمـلاء حسـب أنـواع القطاعـات الاقتصـادية التـي يرغـب البنـك فـي زيـادة حصـته فيهـا ، وفـي هـذه المرحلـة يكـون للمعلومـات المتـوفرة أهميـة كبـرى حيـث تسـاعد فـي تحديـد هـؤلاء العمـلاء وتحديـد الاهـداف واختيارهـا ، اضـافة الـى ذلـك ان البنـك يوميـا تقـدم لـه طلبـات يوميـة مـن العمـلاء ، وكـذلك فـان العديـد مـن العمـلاء يقومـون بزيـارة البنـك مـن اجـل ذلـك وبالتـالي فـان هـذه تعتبـر فرصـة اسـتثمارية يجـب علـى البنـك عـدم تفويتهـا .وبالتـالي هنالـك نـوعين مـن العمـلاء 1. عمـلاء يسـتهدفهم البنـك مـن خـلال زيـارات ميدانيـة 2. وعملاء يحضرون بنفسهم للبنك .

2. **المقابلـة مـع العمـلاء والتباحـث فـي طلبـاتهم** : تـتم المقابلـة الشخصـية فـي البنـك أو فـي موقـع العمـل الخـاص بالعميـل ، والبيانـات والمعلومـات التـي يـتم الحصـول عليهـا فـي هـذه المرحلـة يجـب الحصـول اليهـا ومناقشـتها بحـذر حيـث أنهـا هامـة للوصـول الـى شخصـية العميـل ومقدرتـه علـى السـداد ، والأمور الواجب الاهتمام بها في هذه المرحلة :-

3. **اعطاء العميل فرصة لعرض طلبه والتحدث الى عمله :**

- التحـدث مـع العميـل بـأدب ولباقـة ، حيـث أنهـا فرصـة لخلـق جـو ودي مـع العميـل وتنميـة علاقـة دائمة بهدف جذب دائم للعميل .
- بدء المقابلة بالحديث بشكل عام وبمواضيع ليست بنكية لإزالة جو التوتر ولإيجاد مدخل للحديث .
- عـدم تسـجيل البيانـات امـام العميـل حتـى لا يـتحفظ بالحـديث وكتابـة المعلومـات بعـد المقابلـة ، والاصغاء باهتمام اليه .
- طـرح الاسـئلة التـي تـؤدي للتوصـل الـى البيانـات التـي ترغـب بالوصـول لهـا لمعرفـة العميـل ونشـاطه ، ومـدى المـام العميـل بهـذا النشـاط ، ومـن هـذه الاسـئلة : أسـئلة عـن العميـل ونشـاطه أو أفكـاره والسـوق التـي يعمـل بهـا والمشـروع المطلـوب تمويلهـا وسياسـات البيـع والشـراء ، وأسـئلة عـن نـوع التمويـل المطلـوب وحجمـه وطريقـة سـداده ومجـال انفاقـه والضـمانات المعروضـة ، واسـئلة عـن خبراتـه السـابقة

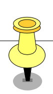


ومؤهلاتـه ...وعـن تعاملاتـه البنكيـة وحجمهـا ، واهميـة هـذه المقابلـة انهـا تـوفر الوقـت والجهـد الكبيـرين علـى المؤسسـة فـي الاسـتمرار بدراسـة الطلـب أم لا ، ومـع ذلـك يجـب ان لا يـتم اعطـاء العميل القرار النهائي في هذه الجلسة خاصة اذا كان بالرفض .

4. **تقديم طلب الائتمان** : إذا كانـت نتـائج المقابلـة ايجابيـة يـتم الانتقـال الـى المرحلـة الثالثـة وهـي قيـام العميل بتقديم طلب الائتمان ، وفي هذه المرحلة يجب مراعاة ما يلي :

- أن يـتم مراعـاة تعبئـة الطلـب علـى نمـاذج البنـك لان ذلـك يـوفر للبنـك معرفـة العديـد مـن المعلومـات ، وعليه يفترض على البنك تصميم هذا النموذج بعناية ليعطي التفاصيل المطلوبة من طرف البنك.
- ان يتم طلب كافة الوثائق اللازمة والمؤيدة للبيانات الواردة في طلب العميل ، مثل البيانات المالية
- شهادات تسجيل الشركات وكافة وثائق وتراخيص المشروع .
- كشوفات الحساب لدى البنوك وكتب تبين هذه الالتزامات .
- وثائق الضمانات المعروضة لضمان الائتمان المطلوب .
- اثباتات الشخصية .
- اي وثـائق اخـرى وذلـك حسـب النشـاط وحسـب المشـروع ، مثـال : حيـث ان طلـب تمويـل عطـاء محـال يتطلـب علـى سبيل المثـال الوثـائق التاليـة : قـرار الاحالـة ، اسـعار المقـاولين الآخـرين ، كشـف مشـروعات العميـل القائمـة ، كشـف الآليـات لـدى العميـل ، كشـف التـدفقات النقديـة للمشـروع المطلوب تمويله .
- لكـل نشـاط معلومـات خاصـة بـه لـذلك يكـون نمـوذج طلـب الائتمـان شـامل ويسـتخدم لكافـة انـواع التمويل.

5. **تحضير وتجهيز البيانات للدراسة** : - بعـد ان يقـدم العميـل طلـب للحصـول علـى الائتمـان مرفقـا بـه كافـة الوثـائق اللازمـة للدراسـة يبـدأ ضـابط الائتمـان بتجهيـز البيانـات ، وتتميـز هـذه المرحلـة بأنهـا مرحلة جمع المعلومات والبيانات من المصادر التالية :

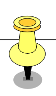


- العميـل :- وتتمثـل مصــادره فــي الطلــب المعبـأ مــن طرفــه ، والبيانــات والتــي تتضــمن بيانــات عنــه نشاطه والجهات التي يتعامل معها مثل الموردون والبنوك وملائته المالية .
- الجهــات الخارجيــة : وتتمثـل مــن نمــوذج اخطــار البنــك المركــزي ، كمــا وتتمثـل فــي المــوردون ، والعمــلاء الــذي يقـوم العميـل بــالبيع لهـم حيـث يمكـن معرفـة معلومـات عـن العميـل وانتاجـه وجودتـه والتزامــه فــي التســليم فــي المواعيـد المحــددة ، ويجـب عـدم أخـذ معلومــات المنافســين عـن العميـل بشـكل موثـوق بحكـم التنـافس الشـديد بيـنهم ، كمـا ويجـب الحـذر مـن أخـذ المعلومـة مـن البنـوك التـي كـان يتعامـل معهـا العميـل حيـث أنـه إذا كـان عميـل سـيء وتعاملـه سـلبي فسـيقومون بإعطـاء معلومـة جيـدة عنـه بهـدف الخـلاص منـه وتسـديد التزاماتـه تجـاههم ، أمـا إذا كانـت معلوماتـه ايجابيـة فسـتؤدي لقيامهم بالحفاظ عليه .
- البنـك : إذا كـان العميـل قـد تعامـل سـابقا مـع نفـس البنـك حيـث يـتم الاسـتعلام عـن التزاماتـه والقضـايا القائمة عليه وبيان إذا ما كان عليه شيكات مرفوضة .

6. **التحليـل المــالي :-** تتضــمن هــذه المرحلــة تحليـل البيانــات الماليــة للعميــل (القــوائم الماليــة) وتشــمل هــذه القــوائم مــا يلــي (الميزانيــة ، حســاب الاربــاح والخســائر ، كشــف التــدفقات النقديــة ، قائمــة مصادر الاموال واستخداماتها)

وتعتبر عملية التحليل المالي عملية ليست سهلة لأنها تتضمن مجموعة من العيوب :

- لا تعطي المعلومات الكافية عن العمليات المالية للمؤسسة في لحظة التحليل المالي.
- العديد من بيانات القوائم المالية بحاجة الى توضيح كيفية الوصول لهذه الارقام .
- قـد لا تكـون القـوائم الماليــة صـحيحة أو تعكـس الواقــع الفعلــي للمنشــأة وبالتــالي تكـون النتــائج غيــر منطقية وغير صحيحة .

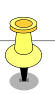


- تعتمد عملية التحليل المالي كثيرا على استخراج نسب مالية وهذه النسب لا يستفاد منها الا إذا كانت هنالك مقارنة لها مع نسب أخرى ولعدم توفر نسب يمكن المقارنة معها ، وبالتالي تبقى هذه النسب مجردة وغير معبرة .
- هذه الملاحظات والعيوب تؤدي بالمحلل المالي (ضابط الائتمان) لتحليل القوائم المالية بنوع من التركيز والتحقق من بنود القوائم المالية .

7. **اعداد الدراسة الائتمانية** (التوصية واتخاذ القرار الائتماني) حسب السياسة الائتمانية المعتمدة في البنك .

أسئلة وتمارين الفصل الثاني :-

11. اشرح المقصود بعملية التحليل الائتماني ؟
12. وضح الأمور التي تقوم عملية التحليل الائتماني بالتركيز عليها ؟
13. ما هي خطوات منح الائتمان ؟
14. تحدث عن المهارات المطلوبة عند زيارة العملاء المقترح منحهم التسهيلات المصرفية؟



15. ما هي الأمور الواجب توافرها في نموذج طلب الائتمان ؟

16. ما هي المعوقات التي تواجه عملية التحليل المالي ؟

17. المصدر الاول والرئيسي لسداد التسهيلات الممنوحة من البنوك هو :

أ- التدفق النقدي المتأتي من المشروع

ب- الضمانة العقارية المقدمة مقابل التسهيلات.

ت- املاك العملاء والشركاء المنقولة وغير المنقولة بشكل عام .

ث- جميع ما ذكر صحيح .

8.- يتم تسعير الفوائد المدينة على التسهيلات استنادا الى :

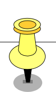
أ- كلفة الاموال.

ب- اسعار الفائدة السائدة في السوق.

ت- المخاطر المصرفية .

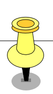
ث- جميع ما ذكر صحيح .

الفصل الثالث



(التحليل المالي)

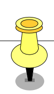
- مفهوم التحليل المالي
- استعمالات التحليل المالي
- مصـادر المعلومـات
- مستخدمو المعلومـات
- دور المحلل المالـي
- أهداف التحليل المالـي





يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وحدا بالمشرِّع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها ، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة .



مفهوم التحليل المالي

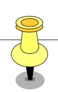
يعرّف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتوقّع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار ، وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :

1- التركيب المالي للمؤسسة (Financial Structure) المتمثّل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول .

2- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمثّلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها .

3- الإتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة .

4- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة ، كالإنحراف في المبيعات والإنحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة .



ممَّا تقدم ، نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرّف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة ، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة .

والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين ، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة .

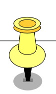
ومن هذا المنطلق ، ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة ، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة ، ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .

استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها :

1. التحليل الإئتماني (Credit Analysis)

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل ، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ، الإطار الملائم والفعّال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية



إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

2. التحليل الإستثماري (Investment Analysis)

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ، وأسناد القرض ، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها .

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها ، والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

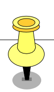
يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي :

1. مصادر معلومات داخلية
2. مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي ، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفيّة Qualitative .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي :

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة ، وتشمل الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .



2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .

3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .

4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة .

5. الصحف والمجالات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .

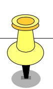
6. المكاتب الاستشارية .

مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي

للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته ، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً ما يلي :

1. المستثمرون
2. إدارة المؤسسة نفسها
3. سماسرة الأوراق المالية
4. الدائنـون
5. العاملون
6. المصالح الحكومية
7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى ، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها .



دور المحلل المالي (Corporate Finance)

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

أ – المظهر الفنّي (Technical Aspect)

ويقوم المظهر الفنّي على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي :

1- احتساب النسب المالية

2- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم

3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى

ب- المظهر التفسيري (Interpretive Aspect)

ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الاستعانة بالمعلومات التالية :

1. خلفية المؤسسة ، وتشمل ما يلي :

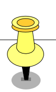
أ – شكلها القانوني

ب – ملكتيها

ج – إدارتها

د – طبيعة نشاطها

هـ- المنافسة



2. المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي :

أ – خصائص الصناعة التي تنتمي إليها

ب – مركز المؤسسة في الصناعة

ج – السوق الذي تعمل فيه

د – الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها

هـ– القدرة على التكيف

أهداف التحليل المالي (Objectives Of Financial Analysis)

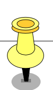
يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة ، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة ، وبشكل عام ، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

1. تعرّف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة

2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض

3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة

4. الحكم على مدى كفاءة الإدارة

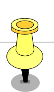


5. تعرّف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة

6. تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة

7. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم

8. معرفة وضع الشركة في قطاعها



أسئلة وتمارين الفصل الثالث :-

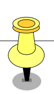
1. ما هو مفهوم التحليل المالي ؟

2. ما هي وظائف التحليل المالي ؟

3. وضح مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي ؟

4. من هم مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي ؟

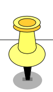
5. وضح دور المحلل المالي في عملية التحليل ؟



الفصل الرابع

(القوائم المالية)

- أنـواع المؤسسـات
- التعريف بالقوائم المالية
- أدوات التحليل المالـي



القوائم الماليـة

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة ، وقد تولّت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي وضعت الإطار العام لمهنة المحاسبة ضمن ما يلي :

1- قياس موجودات الوحدة الاقتصادية

2- بيان التزامات الوحدة الاقتصادية وحقوق أصحابها

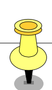
3- بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبات الوحدة وحقوق أصحابها خلال الفترة المحاسبية

4- التعبير عن قيم الموجودات والمطلوبات بوحدة العملة المستعملة

ومـن المعلـوم أن للأنشـطة التـي تمارسـها المؤسسـات التجاريـة أثـر فـي تركيبـة قوائمهـا الماليـة ، حيـث تختلـف الأهميـة النسـبية لمختلـف البنـود جوهريـاً بـاختلاف نشـاط المؤسسـات ، لـذا ؛ وقبـل اسـتعراض القـوائم الماليـة ، سنشـير بسـرعة إلـى الأنشـطة المختلفـة التـي تمارسـها المؤسسـات ، والسـمات الأساسـية التي يتصف بها كل نشاط وأثر ذلك على مكونات بنود الميزانية من الناحية الكمّية .

أنواع المؤسسات (Types Of Firms)

يمكن تصنيف المؤسسات إلى أربعة أنواع وذلك من حيث طبيعة النشاط الذي تقوم به وهي :



1. المؤسسات الصناعية (Manufactures)

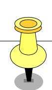
وهـي المؤسسـات التـي تبيـع منتجـات قامـت بتصـنيعها أو تجميعهـا باسـتعمال مـواد خـام وآلات وعمّـال ، وتتطلـب طبيعـة هـذه النشـاط اسـتثماراً كبيـراً فـي الموجـودات الثابتـة ، كمـا تتطلـب أيضـاً اسـتثماراً كبيـراً (نسـبياً) فـي الحسـابات المدينـة والبضـاعة بمختلـف أنواعهـا ، أمـا جانـب المطلوبـات مـن الميزانيـة ، فيتميـز بارتفـاع حقـوق أصـحاب المؤسسـة ، وكـذلك ارتفـاع الـديون الطويلـة الأجـل ، وتتمثل المطلوبات القصيرة الأجل بديون البنوك القصيرة الأجل وديون الموردين .

أما قوائم الدخل لمثل هذه المؤسسات ، فيتوقع أن تظهر هامشاً ربحياً عالياً لإرتفاع المخاطر ، كما يتوقع ظهور مصروفات إدارية وعمومية عالية أيضاً .

2. مؤسسات البيع بالجملة (Wholesalers)

وهـي المؤسسـات التـي تتعامـل بتجـارة السـلع علـى نطـاق واسـع ، وتتميـز هـذه المؤسسـات بارتفـاع حجـم رأسـمالها العامـل الإجمـالي ، حيـث تتركـز معظـم موجـودات بالحسـابات المدينـة وبالبضـائع ، أما الموجودات الثابتة فقليلة الأهمية .

وتمّـول موجـودات هـذه المؤسسـات بالاعتمـاد علـى الاقتـراض القصـير الأجـل مـن البنـوك والمـوردين ، أمـا المصـادر الذاتيـة والقـروض الطويلـة الأجـل فهـي قليلـة نسـبياً لانخفـاض الحاجـة فـي مثـل هـذه الحالـة إلـى الاسـتثمار فـي الموجـودات الثابتـة كمـا أشـرنا سـابقاً ، لأن مثـل هـذه المؤسسـات تبيـع منتجـات جـاهزة دون أن تضـيف لهـا شـيئاً ، لـذا توصـف مخاطرهـا بأنهـا منخفضـة وهوامشـها الربحيـة ومصـروفات التشـغيل لـديها منخفضـة أيضـاً ، كـذلك فـإن مـا تحققـه هـذه المؤسسـة مـن أربـاح تعتمـد بالدرجـة الأولـى علـى معـدلات الـدوران المرتفعـة لـديها ، حيـث تعـادل مبيعاتهـا أضـعاف موجوداتهـا في معظم الأحيان .



3. مؤسسات البيع بالمفرق (Retailers)

وهـي المؤسسـات التـي تبيـع منتجاتهـا للمسـتهلك النهـائي للسـلعة التـي تتعـاطى تجارتهـا ، ويتميـز الإسـتثمار فـي الموجـودات الثابتـة لـدى هـذه المؤسسـات بارتفاعـه مقارنـة مـع مؤسسـات البيـع بالجملـة ، ويعـود السـبب فـي ذلـك إلـى رغبتهـا فـي جلـب اهتمّـام المسـتهلك مـن خـلال الـديكور الجميـل والعـرض الجذّاب للسلع والخدمات .

وتتصـف مؤسسـات تجـارة المفـرّق ، والتـي يتميـز نشـاطها أحيانـاً بالموسـمية ، بصـغرها وانخفـاض رأسمالها واعتمادها على القروض القصيرة الأجل لتمويل عملياتها .

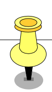
وتبيع هذه المؤسسات للمستهلك النهائي ، هذا ويتوقع أن تكون هوامشها الربحية عالية لإرتفاع تكاليف الإعلان والتسويق والديكور .

4. مؤسسات الخدمات (Utilities)

تبيع مؤسسات الخدمة سلعاً غير ملموسة يتم استهلاكها عند تقديمها مباشرة ، مثل الكهرباء والمواصلات والخدمات المهنية .

ويصعب وضع نموذج عام موحد لميزانيات مؤسسات الخدمات لتعدّد هذه المؤسسات ولتنوع الخدمات التي تقدمها ، ولكن هناك صفات عامة تجمع بين تركيبة موجوداتها ومصادر تمويلها .

وقـد تكـون البضـاعة منعدمـة أو قليلـة الحجـم لـدى هـذه المؤسسـات لبيعهـا خـدمات غيـر ملموسـة ، أمـا الموجـودات الثابتـة فغالبـاً مـا تكـون كبيـرة الحجـم كمـا هـي الحـال فـي مؤسسـات النقـل والقطـارات ومؤسسـة المواصلات السلكية واللاسلكية ، أما مصادر التمويل فغالباً ما تكون من رأس المال والديون الطويلة الأجل.



التعريف بالقوائم المالية (Financial Statements)

إنَّ المحلل يحتاج لاتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، إلاّ أن المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية :

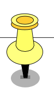
1. موضوعيتها ، إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية
2. تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والاستنتاج منها
3. استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة

أولا : قائمة الدخل (Income Statement)

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة ، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية .

وإذا تحقق للمؤسسة دخول أخرى عدا المبيعات ، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدا المصاريف العادية ، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات .

وعند إعداد قائمة الدخل يقوم المحاسب بتحديد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها ، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل ، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها .



وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال المؤسسة على الفترات الزمنية ذات العلاقة ، هذا وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف طبيعة المشروع منها :

أ – حساب التشغيل للمشاريع الصناعية

ب – حساب المتاجرة للمشاريع التجارية

ج – حساب الأرباح والخسائر

أهمية قائمة الدخل

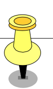
من أهم أهداف المحاسبة تعرف الدخل الصافي المتحقق من المشروع خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار ، لأن تعرّف الدخل ضروري في المجالات التالية :

أ – تمكين المالكين من تعرّف نتائج استثماراتهم

ب – تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم

ج – تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح

د – تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المشروعات



مثال على قائمة الدخل

	بالدينـار
المبيعات	4200
تكلفة المبيعات	(2800)
مجمل ربح العمليات	**1400**
المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع	(950)
الإستهلاك	(100)
صافي ربح العمليات	**350**
فائدة مدفوعة	(50)
صافي ربح العمليات بعد الفائدة	**300**
إيرادات أخرى :	
* فائدة مقبوضة	10
* أرباح أسهم	15
* ربح بيع موجودات	10
	35
مصروفات أخرى	(25)
صافي الربح قبل الضريبة	**320**
ضريبة (50%)	(160)
صافي الربح بعد الضريبة	**160**

▫ عناصر قائمة الدخل

1- المبيعات أو الإيرادات (Gross Sales, Revenue, Income)

وهي عبارة عن الدخل المتحقق من عمليات الوحدة الإقتصادية الأساسية ، وللوصول إلى صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات العناصر التالية :

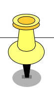
أ - مردودات المبيعات

ب- الخصم المسموح به

2- تكلفة المبيعات (Cost Of Goods Sold)

يتكون هذا البند من الكلفة المرتبطة بالوحدات المبيعة ، وتختلف طريقة عرض هذا البند فيما بين الوحدات التجارية والصناعية ، إذ أن المتاجرة لا تتطلب وجود مواد خام وبضاعة تحت التصنيع ومصروفات تصنيع .

وتظهر تكلفة البضاعة (للمؤسسة التجارية) كما يلـي :



بضاعة أول المدة	100
+ مشتريات	1550
البضاعة المتاحة للبيع	1650
− بضاعة آخر المدة	150
تكلفة المبيعات	**1500**

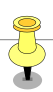
أما المشروعات الصناعية ، فتعد قائمة تبين تكلفة البضاعة المصنعة التي تشبه في طبيعتها البضاعة المشتراة في المشروعات التجارية ، وتظهر تكلفة البضاعة المصنعة على النحو التالي :

	تكلفة البضاعة المصنعة للفترة المنتهية في 2001/12/31
أ − مواد خام :	
مواد خام أول المدة	100
+ مشتريات مواد خام	850
مواد خام متاحة للإستعمال	950
− مواد خام في نهاية المدة	(20)
تكلفة المواد الخام	**930**
ب − عمل مباشر	**520**
ج − مصروفات صناعية غير مباشرة	
عمل غير مباشر	140

مواد غير مباشرة	40
صيانة ، تأمين ، متفرقة	220
استهلاك المصنع	100
مجمل المصروفات الصناعية غير المباشرة	**500**
+ بضاعة تحت التصنيع / أول المدة	440
– بضاعة تحت التصنيع / آخر المدة	140
د – التغير في البضاعة تحت التصنيع	**(300)**
كلفة البضاعة المصنعة (أ + ب + ج + د)	**1650**

هذا وبعد احتساب كلفة البضاعة المصنعة ، يتم احتساب كلفة المبيعات بنفس الطريقة المطبقة في المؤسسات التجارية ، وذلك كالتالي :

	كلفة المبيعات
كلفة البضاعة المصنعة	1650
+ بضاعة جاهزة أول المدة	300
– بضاعة جاهزة آخر المدة	(350)
كلفة البضاعة المباعة	**1600**



3- مجمل ربح العمليات (Gross Margin)

وهو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها .

4- مصروفات التشغيل (Operating Expenses)

- وتشمل مصروفات البيع والتوزيع ، وهذه بدورها تشمل رواتب رجال المبيعات وعمولات البيع والإعلان والمعارض .
- المصروفات الإدارية والعمومية وتشمل الرواتب الإدارية ووسائل الإتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية وتكاليف التدقيق .

5- الدخول والمصروفات الأخرى (Other Revenues & Expenses)

وتشمل الأرباح المتحققة من فوائد الأرصدة ، والأرباح من الإستثمارات ودخل الإيجارات ؛ أما المصاريف الأخرى ، فهي المصاريف المشابهة في طبيعتها للدخول الأخرى .

6- أرباح أو خسائر غير عادية (Extraordinary Gains & Losses)

ويتم عرض هذا البند بشكل مستقل في قائمة الدخل ، ويصنف ضمن هذا البند العنصر الذي يحقق المعايير التالية معاً :

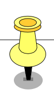
أ - أن يكون غير عادي في طبيعته

ب - غير متكرر في حدوثه

ج - له أهمية نسبية

7- ضريبة الدخل

8- صافي الربح



ثانياً : الميزانية العمومية (Balance Sheet)

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها ، تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد .

وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما :

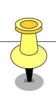
أ – الجانب الأيمن : ويمثل الموجودات ، وهي عبارة عن الأصول التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل

ب– الجانب الأيسر : ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين ، وهو يبيّن الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة .

وتعد هذه القائمة عادةً لفترة زمنية تدعى الفترة المحاسبية ، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمؤسسات المختلفة سنة واحدة ، دون أن يمنع من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية ، أو شهرية ، أو ربع سنوية ، أو نصف سنوية .

وبسبب كون الميزانية ملخصاً للموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، فإنها تتصف بالسكون لبيانها للموقف المالي للمؤسسة ، في لحظة واحدة فقط ، ولا تصبح بعدها ممثلة لهذا الوضع ، لأن عمليات البيع والشراء والوفاء والاستدانة لا تتوقف وبالتالي تغير الوضع المالي للمؤسسة بشكل مستمر .

وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل ، فتركيبة الموجودات تتأثر بمجموعة العوامل التالية :



1- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة (تجارة ، صناعة ، خدمات)

2- أهداف المؤسسة (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع)

3- شكل المؤسسة (مشروع فردي ، شركة تضامن ، شركة مساهمة)

أما تركيبة الجانب الأيسر ، فتتأثر بجميع العوامل السابقة ، بالإضافة إلى تأثرها بمجموعة العوامل التالية :

1- طبيعة أسواق المؤسسة (سياسات البيع والتوزيع ، توافر الإقتراض)

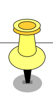
2- مرحلة النمو التي وصلتها المؤسسة (النمو ، البلوغ ، الإنحدار)

3- فلسفة الإدارة في التمويل (التوسع في المديونية أو الإعتماد على الموارد الذاتية)

4- مدى توافر مصادر من رأسمال وديون

- **تبويب عناصر الميزانية**

يتم تبويب عناصر الميزانية العمومية من اجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها ، وهو إعطاء صورة واضحة ، وعادلة لموقف المشروع المالي ، وهذا الأمر استدعى ترتيب عناصرها في مجموعات ملائمة ، يسهل معها الوقوف على حالة المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعنية ، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة ، كمعرفة رأس المال العامل ، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة .



أولاً : الأصول (Assets)

تقسم الأصول إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية حسب درجة سيولتها ، حيث يتم الترتيب ابتداءً من الأصول الأكثر سيولة ومن ثمَّ الأقل .

أ – الموجودات المتداولة (Current Assets)

وهي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة ، أياً كان الأكثر ، وهي تشمل البنود التالية :

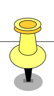
النقد (Cash)

ويشمل النقد الموجود في صندوق المؤسسة ، بالإضافة إلى أية إيداعات نقدية في البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار نقدية في البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار وذلك المقيد ، فالمبالغ المحجوزة ضماناً لتسهيلات معينة ، والمبالغ الموجودة خارج البلاد وغير قابلة للتحويل هي أمثلة على النقد غير القابل للإستعمال ، ولا تصنف هذه ضمن الموجودات المتداولة .

أسهم وسندات قابلة للتسويق (Marketable Securities)

غالباً ما تستثمر المؤسسات التجارية الفوائض النقدية المؤقتة لديها بأسهم وسندات قصيرة الأجل ، وبشكل خاص الأوراق الحكومية ؛ وذلك لأن مثل هذه الأوراق قد تدر دخلاً ، أو تحقق فائدة ، أو ترتفع قيمتها لحين الحاجة إليها على شكل نقد .

وتصنف ضمن هذا البند الأوراق المالية التي لا تنوي المؤسسة الإحتفاظ بها ولها سوق جاهزة ونشطة ، كالأسهم المتداولة في السوق المالي ، هذا ولا يدرج ضمن هذا البند المساهمات في الشركات غير المتداولة أسهمها في السوق المالي ، ويتم تصنيف هذه



الأوراق ضمن الموجودات المتداولة ، لوجود النية والإمكانية لتحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها ، وبعكس ذلك تصنف ضمن الإستثمارات طويلة الأجل .

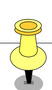
المدينون وأوراق القبض (Notes & Accounts Receivable)

يمثل هذا البند مطلوبات الشركة من عملائها الذين يشترون منتجاتها بشروط آجلة ، وما يدرج من الذمم المدينة ضمن هذا البند هي تلك المتوقع تحصيلها خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية ، ويجب أن نفصل هذا النوع من المدينين عن حسابات الموظفين المدينين ، وعن حسابات الشركات التابعة والشقيقة عن تلك الحسابات الناتجة عن العمليات العادية .

وفي حالة الحسابات الجارية للعملاء المدينين ، ليس هناك من تحديد لتاريخ الدفع ، لكن العرف التجاري هو الذي يحدد المواعيد التقريبية عادةً ، طبقاً لنوع النشاط التجاري ، أما بالنسبة لأوراق القبض ، فهي مرحلة أقرب إلى السيولة من المدينين ، لأنها عبارة عن تعهد بالدفع في وقت محدد ، يمكن تسييلها لدى البنوك عن طريق الخصم

ويتحدد حجم هذا البند في ضوء سياسة المؤسسة للمبيعات الآجلة ، والأعراف السائدة في الصناعة وحجم المبيعات وطبيعة السلعة المبيعة .

ونظراً لمخاطر عدم التحصيل المتوقع أن تواجهه بعض الديون ، تعمل المؤسسات على تكوين احتياطي خاص للديون المشكوك فيها ، وإذا ما تأكد عدم التحصيل مستقبلاً ، فيتم قيد الدين المعدوم على الإحتياطي المخصص لهذه الغاية .



البضاعة (Inventory)

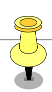
تتكون البضاعة من المنتجات التي ستقوم المؤسسة ببيعها ، أو المواد الخام التي ستقوم باستعمالها في عملية الإنتاج ، وهي من بين أكبر الموجودات في المؤسسات التجارية والصناعية .

وغالباً ما تكون بضائع المؤسسة التجارية جاهزة ، ولا تحتاج لكثير من العمل والخدمات لتجهيزها للبيع ، أما بالنسبة للشركات الصناعة ، فالوضع يختلف لأنها تملك أنواعاً مختلفة من البضائع ، طبقاً للمرحلة التي وصلت إليها في طريقها للوصول إلى الشكل النهائي القابل للبيع ، فهناك المواد الخام ، والبضاعة تحت التصنيع ، والبضاعة الجاهزة ؛ ويتم إظهار هذه العناصر الثلاثة في الميزانية بشكل مفصل أو في شكل مجموعة تحت بند البضاعة .

المصروفات المدفوعة مقدماً (Prepaid Expenses)

وهي مبالغ مدفوعة لآخرين عن خدمات ستقدم للمؤسسة مستقبلاً ، وتتم رسملة هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة لحين تقديم الخدمة ، إذ يتم بعدها تحميل قيمة الدفعة على حساب الأرباح والخسائر .

وتصنف هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة ، ليس لأنها ستتحول إلى نقد ، بل لأنها دفعة مقدمة على خدمات لا بدَّ أن يستعمل النقد لحيازتها وبحيث يتم استخدامها خلال فترة قصيرة .



ب – الموجودات الثابتة (Fixed Assets)

وهي الأصول التي يقتنيها المشروع للاستعانة بها على أداء خدماته ، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية ، وليس لإعادة بيعها ، حيث يتم الإحتفاظ بها طالما بقيت منتجة ، مثل العقارات والآليات . وتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها : أنها لا تهلك عادةّ في مدة مالية واحدة ، كما أن الأساس المستعمل في تقويمها والغرض منها واحد ، وطبيعة تمويلها واحدة ، إذ تمول عادة من أموال أصحاب المشروع ، أو بقروض طويلة الأجل نسبياً .

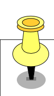
وأهم الأصول الثابتة ما يلي :

الأرض : أهم ما يميزها أنها لا تخضع للاستهلاك مثل بقية الأصول الثابتة الأخرى ، وذلك لعدم محدودية حياتها الاستعمالية .

البناء والآليات : تتميز بمحدودية استعمالها ، بحيث تهلك بعد فترة نتيجة لاستعمالها في عملية الإنتاج ، لذلك تنقص قيمة هذه الأصول بواسطة الاستهلاك السنوي ، ويظهر الاستهلاك لهذه الأصول بشكل رصيد متراكم مطروحاً من الأصول ، وذلك بهدف إظهار قيمة الأصول الأصلية ، والاستهلاك الحاصل عليه ، والرصيد الصافي بعد الاستهلاك .

ج – الأصول المعنوية (Intangible Assets)

يطلق عليها البعض الأصول الثابتة غير الملموسة (Intangibles) ، وهي تشمل تلك الأصول التي لا وجود لها ، كشهرة المحل ، وحقوق الإمتياز والإختراع ، والعلامات التجارية ، ومصروفات التأسيس .



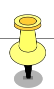
وتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها أن قيمتها الدفترية لا يقابلها شيء ملموس ، ومن هنا جاءت تسميتها بالأصول المعنوية ، كما أن هذه القيمة غير ثابتة ، بل عرضة للتقلبات المفاجئة الناتجة في أغلب الحالات عن ظروف خارج إرادة إدارة المشروع .

يضاف إلى ذلك أن يفضل دوماً إظهارها بأقل قيمة ممكنة خشية زوال قيمتها فجأة ، نتيجة لزوال أسباب ودواعي وجودها .

وتذكر الأصول المعنوية حسب كلفتها ، وإن لم تكن لها كلفة ، فلا يجوز إدراجها ، هذا ويجب استهلاك الموجودات المعنوية ذات الوجود المحدد (Limited Existence) مثل الإستثمارات ، وحقوق الطبع والإمتياز ضمن الحياة المقدرة لها ، أما الأصول المعنوية ذات الحياة غير المحدودة (Unlimited Existence) مثل الشهرة والأسماء التجارية فإن المنطق لا يوجب استهلاكها ، ومع ذلك توصي المبادئ المحاسبية باستهلاكها خلال فترة زمنية .

ملاحظة

هناك أنواع من الأصول تعتبر أحياناً أصولاً ثابتة ، على حين لا تعتبر (أصولاً ثابتة) في أحيان أخرى ، فالأوراق المالية تعتبر أصولاً متداولة ، إذا كان شراؤها بهدف استغلال السيولة أو المضاربة ، أي لإعادة بيعها وقت ارتفاع سعرها ، على حين تعتبر أصولاً ثابتة ، إذا تمَّ شراؤها بهدف تحقيق السيطرة على الشركات المصدرة لها ، كما هي الحال في الشركات القابضة والتابعة ، ومن هنا يأتي اختلاف تقييم هذه الأصول تبعاً لتصنيفها ، فهي تُقيَّم بالتكلفة إذا كانت أصولاً ثابتة ؛ وإذا كانت أصولاً متداولة ، فتُقيَّم بالكلفة مطروحاً منها مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في حالة كون الأسعار أقل من الكلفة .



ثانياً : المطلوبات وحقوق أصحاب المؤسسة (Total Liabilities & Equity)

وهي عبارة عن الالتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين ، كما هي الحال في الموجودات ، فإن المطلوبات أيضاً تقسم إلى مجموعات رئيسة ، ثم إلى مجموعات فرعية حسب الاستحقاق :

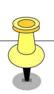
أ – المطلوبات المتداولة (Current Liabilities)

تشمل تلك الإلتزامات الواجبة الأداء في فترة قصيرة تكون – عادة – في حدود فترة تقل عن سنة ، كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة ، تشترك هذه الخصوم بصفة واحدة هي أنها غالباً ما تستعمل لتمويل الأصول المتداولة ، ومثال ذلك :

- **أوراق الدفع** : وهي الأسناد التجارية الموقعة لصالح الموردين
- **ديون** : وهي الإلتزامات للموردين ، وغالباً ما تستحق هذه الديون خلال فترة قصيرة
- **التزامات مستحقة غير مدفوعة (Accruals)** مثل الرواتب ، الضرائب .

ب- المطلوبات طويلة الأجل (Long Term Liabilities)

هي الالتزامات التي يكون استحقاقها لمدة سنة وأكثر ، مثل القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل .



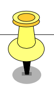
ج – حقوق الملكية (Capital Equity)

وهي تمثل ما قدمه أصحاب المشروع من أموال مباشرة لأجل الاستثمار ، بالإضافة إلى أية إرباح تحققت لهم دون سحبها من المشروع ، وبشكل اكثر تفصيلاً ، يمكن القول بأن حقوق المساهمين تتمثل فيما يلي :

1- رأس المال المدفوع

2- الأرباح المحتجزة

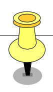
3- علاوة الاصدار : وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من قيمتها الإسمية ، وتعرف أيضاً بعلاوة الإصدار .



الشركة (س)

الميزانية العمومية في 12/31/............

كلي	جزئي	الأصـول	كلي	جزئي	المطلوبات وحقوق المساهمين
		الأصول المتداولة			**مطلوبات متداولة**
	x x	نقدية		x x	دائنون
	x x	مدينون (صافي)		x x	أوراق دفع
	x x	مخزون		x x	قروض قصيرة الأجل
X x x		**مجموع الأصول المتداولة**	x x x		**مجموع المطلوبات المتداولة**
		الأصول الثابتة			**مطلوبات طويلة الأجل**
		أراضي		x x	قروض طويلة الأجل
		مباني		x x	سندات طويلة الأجل
		معدات وآلات	x x x		**مجموع المطلوبات طويلة الأجل**
X x x		**مجموع الأصول الثابتة**			
	x x	**يطرح** : متراكم الإستهلاك			
X x x		**صافي الأصول الثابتة**			
			x x x		**مجموع المطلوبات**
		أصول غير ملموسة			**حقوق المساهمين**



		شهرة (صافي)		x x	رأس المال من الأسهم العادية
		علامات تجارية (صافي)		x x	احتياطيات
X x x		**مجموع الأصول غير الملموسة**		x x	أرباح محتجزة
			x x x		**مجموع حقوق المساهمين**
X x x		**مجموع الأصول**	x x x		**مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين**

أدوات التحليل المالي (Tools Of Financial Analysis)

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها ، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكّنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار .

من أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية :

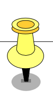
1- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة

(Comparative Financial Statement Analysis)

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة ، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة ، إذ تساعد هذه المقارنة في تعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها .

2- تعرف الأهمية النسبية لكل بنود من بنود الموجودات والمطلوبات / التحليل الهيكلي

(Structural Analysis / Common Size Balance Sheet)



وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين ، هما :

أ – مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين .

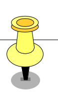
ب – كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى .

3– قائمة التدفيق النقدي (Cash Flow Statement)

يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل ، وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي : التدفقات النقدية من عمليات التشغيل ، التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار ، والتدفقات النقدية من عمليات التمويل ؛ وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق .

4– التحليل المالي بالنسب (Ratio Analysis)

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض ، أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل .



أسئلة وتمارين الفصل الرابع :-

1. وضح الهدف من اعداد القوائم المالية ؟

2. اشرح الأنواع الرئيسية للمؤسسات وطبيعة دورتها التمويلية ؟

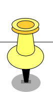
3. أذكر أنواع القوائم المالية الرئيسية ؟

4. ما هو اهمية إعداد قائمة الدخل ؟

5. بين المكونات الرئيسية لقائمة الدخل ؟

6. أشرح الخطوات الرئيسية لإعداد قائمة الدخل ؟

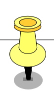
7. ما هو اهمية إعداد قائمة الميزانية العمومية ؟
8. بين المكونات الرئيسية لقائمة الميزانية العمومية ؟
9. أشرح الخطوات الرئيسية لإعداد قائمة الميزانية العمومية ؟
10. وضح أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لغايات التحليل المالي ؟



الفصل الخامس

(تحليل القوائم المالية)

- التحليل المقارن
- التحليل الهيكلي
- تحليل النسب



تحليل القوائم المالية

أولاً : التحليل المقارن للميزانيات العمومية

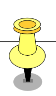
تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، على حين تمثل قائمة الدخل كشفاً بالدخل المتحقق ، وبالتكاليف المرتبطة بهذا الدخل ، والنتيجة من ربح أو خسارة لفترة معينة ، وإذا ما تمَّ تحليل البيانات المالية الواردة في هاتين القائمتين ، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة للفترة المعنية ، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم مما فيها من معلومات ، للأسباب التالية :

1- قد لا تمثل قوائم الفترة الواردة أداء المؤسسة المعتاد

2- لا تخبر المحلل عما إذا كانت النتائج التي تظهرها افضل أو أسوأ مما كان في الماضي

3- لا تخبر شيئاً عن الإتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة ، علماً بأن الإتجاه أهم بكثير من النتائج التي تظهرها قائمة واحدة

ولهذه الأسباب يلجأ المحللون إلى مقارنة القوائم المالية للمؤسسات لتعرف الإتجاه الذي يتخذه أداؤها ، هذا وقد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة نفسها ، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة داخلية ، أو قد تكون مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى ، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة خارجية .



وسنكتفي – فيما يلي – بالإشارة إلى المقارنة الداخلية ، لأن المقارنة الخارجية لا تختلف عنها إلا في عملية المقارنة مع مؤسسات أخرى تنتمي إلى نفس الصناعة ونفس النشاط وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو .

المقارنة الداخلية للقوائم المالية

يتحقق التحليل المقارن من وضع الميزانيات العمومية أو قوائم الدخل بعضها إلى جانب بعض ، ومراقبة التغيرات التي طرأت على كل بند ، على مدى السنوات .

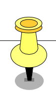
مقارنة الميزانية العمومية للمؤسسة

تنعكس الآثار المترتبة على قيام المؤسسة بنشاطها في ميزانياتها العمومية عن طريق الزيادة أو النقص في مختلف بنودها ، وبإمكان المحلل ملاحظة هذه التغيرات من خلال المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين أو بين عدة ميزانيات .

أ – المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين

بالإمكان المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين مرتبتين ترتيباً عمودياً بنفس التسلسل (كما هو موضح في المثال التالي) وذلك لتحقيق ما يلي :

1- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها

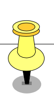


2- تحديد كمية الزيادة أو النقص في كل بند من بنود الميزانية للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير

3- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمّي قد لا يعبّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل .

الميزانية العمومية المقارنة

	2000	2001	التغير + (−)	النسبة المئوية للتغير
نقد وشبه نقد	6	8	2	%33
مدينون	26	31	5	%19
بضاعة	26	33	7	%27
مجموع الموجودات المتداولة	**58**	**72**	**14**	**%24**
موجودات ثابتة	52	58	6	%12
المجموع	**110**	**130**	**20**	**%18**
ديون قصير الأجل	31	51	20	%65
ديون طويلة الأجل	21	15	(6)	(%29)
حقوق ملكية	58	64	6	%10
المجموع	**110**	**130**	**20**	**%18**



عند التحليل المقارن ، لا بدَّ من ملاحظة ما يلي :

1- عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأساس ، وقيمة موجبة في السنة التالية أو العكس ، فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى .

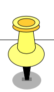
2- عندما يكون للبند وجود في سنة الأساس ، ولا يوجد مقابله في السنة الثانية ، فإن النقص الحاصل هو 100% .

3- عندما لا يكون وجود للبند في سنة الأساس ، ويوجد مقابله في السنة التالية ، لا يمكن حساب التغير لعدم جواز القسمة على صفر ، ويوضح المثال التالي ما ذكر أعلاه :

	2000	2001	التغير	نسبة التغير
الدخل الصافي	(4500)	1500	6000	-
ضرائب	2000	(1000)	(3000)	-
أوراق دفع	-	8000	8000	-
أوراق قبض	10000	-	(10000)	(100%)

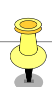
ب- المقارنة بين عدة ميزانيات

إذا توافرت للمحلل ميزانيات عمومية لعدة سنوات ، يستطيع ترتيبها بالشكل الظاهر في المثال التالي ، للتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على وضع المؤسسة على مدى هذه السنوات .



ميزانيات عمومية مقارنة

	1997	1998	1999	2000	2001
نقد وشبه نقد	6	8	10	12	16
مدينون	28	36	42	52	62
بضاعة	24	30	38	52	66
مجموع الموجودات المتداولة	**58**	**74**	**90**	**116**	**144**
الموجودات الثابتة / صافي	60	84	90	104	116
مجموع الموجودات	**118**	**158**	**180**	**220**	**260**
دائنون	10	14	20	34	46
مستحقات	16	24	26	28	34
مجموع المطلوبات المتداولة	**26**	**38**	**46**	**62**	**80**
ديون طويلة الأجل	8	6	12	20	26
مستحقات عاملين	10	14	16	22	26
إجمالي المطلوبات	**44**	**58**	**74**	**104**	**132**
رأسمال مدفوع	52	62	62	62	62
أرباح غير موزعة	22	38	44	54	66
إجمالي حقوق المساهمين	**74**	**100**	**106**	**116**	**128**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**118**	**158**	**180**	**220**	**260**

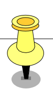


ج– مقارنة الحجم الموحد للميزانيات العمومية (Common–Size Analysis)

تقوم هذه الطريقة على أساس تحويل الأرقام المطلقة في الميزانيات العمومية إلى نسب ، وذلك باعتبار أن كلاً من جانبي الميزانية متساوٍ 100% ، وبعد ذلك يتم التعبير عن كل بند من بنود الميزانية كنسبة من مجموع الجانب الذي ينتمي إليه ، وذلك بقسمة البند نفسه على مجموع الجانب الذي ينتمي إليه .

وتمكّن هذه القائمة المقارنة المحلل من أن يحكم بنظرة سريعة على الإتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة وأداؤها ، والتغيرات النسبية التي تطرأ على كل بند ، كما تفصح بشكل معبر عن تركيبة الأصول ، والموارد المستخدمة في تمويلها ، والخصوم ، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها ، ومدى تركزها ، وتطور هذه الأهمية على مدى السنوات .

	1997	1998	1999	2000	2001
الموجودات					
نقد وشبه نقد	%5	%5	%6	%5	%6
مدينون	%24	%23	%23	%24	%24
بضاعة	%20	%19	%21	%24	%25
مجموع الموجودات المتداولة	**%49**	**%47**	**%50**	**%53**	**%55**
صافي الموجودات الثابتة	%51	%53	%50	%47	%45
مجموع الموجودات	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**
المطلوبات وحقوق المساهمين					
دائنون	%8	%9	%11	%15	%18
مستحقات	%14	%15	%14	%13	%13



مجموع المطلوبات المتداولة	**%22**	**%24**	**%25**	**%28**	**%31**
ديون طويلة الأجل	%7	%4	%7	%9	%10
حقوق العاملين	%8	%9	%9	%10	%10
إجمالي الديون	**%37**	**%37**	**%41**	**%47**	**%51**
رأس المال المدفوع	%44	%39	%34	%28	%24
أرباح غير موزعة	%19	%24	%25	%25	%25
إجمالي حقوق المساهمين	**%63**	**%63**	**%59**	**%53**	**%49**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

ثانياً : التحليل المقارن لقوائم الدخل

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية باستخدام نفس الأدوات التي استخدمت في الدراسة المقارنة للميزانيات العمومية :

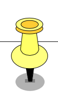
أ – المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما عمودياً بنفس التسلسل (كما يبين المثال اللاحق) لتحقيق ما يلي :

1– المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت على كل منها

2– تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير

3– تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمّي قد لا يُعبِّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل



<u>قائمة الدخل</u>

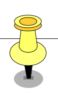
	2000	2001	كمية التغير	الأهمية النسبية للتغير
صافي المبيعات	250	300	50	%20
تكلفة المبيعات	(160)	(184)	24	%15
مجمل الربح	**90**	**116**	**26**	**%29**
مصروفات بيع وتوزيع	(35)	(41)	6	%17
استهلاك	(10)	(10)	-	صفر
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة	**45**	**65**	**20**	**%44**
ضريبة	23	33	10	%43
صافي الربح	**22**	**32**	**10**	**%45**

ب – المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات

تتم المقارنة بين قوائم الدخل لنفس المؤسسة لعدة سنوات من أجل تعرّف الإتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختارة من الزمن ، ويبين المثال التالي قائمة دخل مقارنة لعدة سنوات ، ويلاحظ ما يلي :

1- اتخذت المبيعات اتجاهاً تصاعدياً

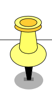
2- اتخذت الأرباح اتجاهاً صاعداً أيضاً



3- نمت المصروفات بنسبة أقل من نسبة نمو المبيعات مما يدل على كفاية الرقابة على المصروفات

قائمة دخل مقارنة بالأرقام

	1997	1998	1999	2000	2001
صافي المبيعات	280	360	420	50	600
تكلفة المبيعات	(162)	(216)	(264)	(326)	(384)
مجمل الربح	**118**	**144**	**156**	**174**	**216**
مصروفات البيع	(36)	(48)	(46)	(42)	(48)
مصروفات إدارية وعمومية	(16)	(20)	(22)	(24)	(30)
استهلاك	(12)	(16)	(18)	(20)	(22)
إجمالي المصروفات	**64**	**84**	**86**	**86**	**100**
الربح قبل الفائدة والضريبة	**54**	**60**	**70**	**88**	**116**
فوائد مدفوعة	**(2)**	**(2)**	**(2)**	**(2)**	**(2)**
إيرادات أخرى	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**
الربح قبل الضريبة	**54**	**60**	**70**	**88**	**116**
ضريبة	**(26)**	**(28)**	**(34)**	**(42)**	**(56)**
صافي الربح	**28**	**32**	**36**	**46**	**60**

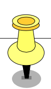


ج – قائمة دخل مقارنة بالنسب (Common Size Income Statement)

وبدلاً من أن تتم المقارنة بين الأرقام المطلقة لقوائم الدخل ، تتم المقارنة في هذه الحالة بين نسب مئوية ممثلة لكل بند من بنودها ، وتقوم هذه الطريقة من التحليل على تقييم التكاليف والأرباح كنسبة من المبيعات .

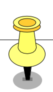
والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحليل قائمة الدخل تحليلاً عمودياً ، على أن تمثّل المبيعات 100% ، إذ ينسب كل بند من بنود قائمة الدخل إلى المبيعات ، وبعد إنجاز هذا التحليل تتم المقارنة بين النسب المستخرجة .

وتمكّن هذه المقارنة المحلل من التعرف على كفاية الأداء عند مستويات مختلفة من المبيعات ، كما تمكنه من تعرف الإتجاه الذي تتخذه مختلف البنود والتغيرات التي قد تطرأ عليها .



قائمة دخل مقارنة بالنسب

	1997	1998	1999	2000	2001
صافي المبيعات	%100	%100	%100	%100	%100
تكلفة المبيعات	%58	%60	%63	%65	%64
مجمل الربح	**%42**	**%40**	**%37**	**%35**	**%36**
مصروفات البيع	%13	%13	%11	%8	%8
مصروفات إدارية وعمومية	%6	%6	%5	%5	%5
مصروف الإستهلاك	%4	%4	%4	%4	%4
إجمالي المصروفات	**%23**	**%23**	**%20**	**%17**	**%17**
الربح قبل الفوائد والضرائب	**%19**	**%17**	**%17**	**%18**	**%19**
فوائد مدفوعة	**%0.7**	**%0.6**	**%0.5**	**%0.4**	**%0.3**
إيرادات أخرى	**%0.7**	**%0.6**	**%0.5**	**%0.4**	**%0.3**
الربح قبل الضريبة	**%19**	**%17**	**%17**	**%18**	**%19**
ضريبة الدخل	**%9**	**%8**	**%8**	**%8**	**%9**
صافي الربح	**%10**	**%9**	**%10**	**%10**	**%10**



ثانياً : التحليل الهيكلي للقوائم المالية (Structural Analysis)

ويقوم هذا التحليل على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات إلى المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه البند ، ويتحقق ذلك بقسمة كل بند من بنود الموجودات على إجمالي الموجودات ، وكذلك الحال بالنسبة للمطلوبات .

ويركز هذا التحليل على مظهرين هامين هما :

1- إظهار الأهمية النسبية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق المساهمين

2- إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات

ثالثاً : تحليل النسب الماليـة (Ratios Analysis)

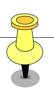
يمكن تقسيم النسب المالية في خمس فئات رئيسية هي على النحو التالي :

نسب الربحية (Profitability Ratios)

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما :

أ – مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح ، وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية :

1 –**مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات**



2- **ربح التشغيل** = **<u>ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)</u>**

صافي المبيعات

وتستخدم النسبتان أعلاه لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج ، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج ، أو هبوط حجم المبيعات .

ب – مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو من الاثنين معاً .

<u>وتضم هذه المجموعة نسباً مالية مثل :</u>

🡄 **العائد على الموجودات ROA** = **<u>ربح التشغيل (EBIT)</u>**

معدل مجموع الموجودات

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد على الاستثمار (ROI) وتحدد بالمعادلة التالية :

ROI = **<u>صافي الربح بعد الضريبة</u>**

معدل مجموع الموجودات

يقصد بالمعدل ما يلي :–

<u>مجموع البند في بداية السنة + مجموع البند في نهاية السنة.</u>

2

حيث ض = معدل ضريبة الدخل

◄ العائد على حقوق المساهمين العاديين (ROE)

= **<u>صافي الربح بعد الضريبة</u>**

معدل صافي حقوق المساهمين

◄ القوة الإيرادية (Earning Power)

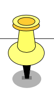
ويتوقف تحديدها على الزاوية التي يُنظر من خلالها لذلك المؤشر ، فإذا كانت القوة الإيرادية (EP) مرادفاً للعائد على الموجودات (ROA) فإنها تحدد بالمعادلة التالية .

EP = ربح التشغيل x معدل دوران الموجودات

أما إذا كانت مرادفاً للعائد على الإستثمار ROI فإنها تحدد بالمعادلة التالية :

EP = الربح بعد الضريبة x معدل دوران الموجودات

ومما تجدر الإشارة هنا هو أنه يتوجب على المحلل المالي في تنفيذه لتحليل الربحية أن يميز بين مصطلح الربح من جهة Profit ، ومصطلح الربحية Profitability من جهة أخرى ، كما عليه أن يربط النسب المشار إليها أعلاه بمؤشر آخر سيرد ذكره لاحقاً عند



عرض مجموعة نسب الكفاءة أو نسب النشاط ، ويقصد بهذا المؤشر ما يعرف بنسبة معدل دوران الموجودات .

إذ توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام موجوداتها في توليد المبيعات والتي هي في الأساس المصدر الرئيسي للأرباح ، وبناء لذلك نلاحظ بأن هذه النسبة أي معدل دوران الموجودات تعتبر أحد طرفي معادلة القوة الإيرادية للمنشأة .

نسب السيولة Liquidity Ratios

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

وتشمل هذه النسب ما يلي :

🡐 نسب التداول (Current Ratio)

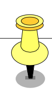
= **الموجودات المتداولة**

المطلوبات المتداولة

🡐 نسب السيولة السريعة (Quick –Acid Ratio)

= **الموجودات المتداولة – المخزون**

المطلوبات المتداولة



← نسبة النقدية (Cash Ratio)

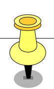
= **الموجودات النقدية وشبه النقدية**

المطلوبات المتداولة

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفقاً عليها كمقياس للسيولة ، وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معين ، لكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية ، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات .

من جانب آخر نذكر مرة أخرى بأن نسب السيولة آنفة الذكر وإن كانت تعبر عن المحتوى أو المضمون الكمي لسيولة المنشأة دون المحتوى أو المضمون النوعي الذي يتطلب لتقييمه استخدام مؤشرات أخرى هي نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة مثل : معدل دوران الذمم المدينة ، معدل دوران المخزون ، معدل دوران الذمم الدائنة وهذه المعدلات وغيرها سيتم التعرض لها بالتفصيل لدى بحث نسب النشاط .

كما نذكر أيضاً بوجوب مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة ، هذه الملاحظة هي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمنشأة لكنهما في الوقت نفسه متضادين ، بمعنى أن مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر ، من هنا تأتي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما . وبالتالي يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المنشأة دائماً على أنه علامة صحة في أداء المنشأة ، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المنشأة ، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستنعكس سلباً على مؤشرات سيولتها .



<u>نسب الأداء أو نسب النشاط (Performance of Activity Ratios)</u>

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات ، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثمَّ مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات .

ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيستين هما :

أ – نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة ، وتشمل ما يلي :

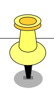
معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل رصيد المدينين}}$$

متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)

$$= \frac{365}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

ويقيس هذا المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل ، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس .



⬅ معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد المخزون}}$$

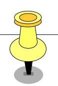
⬅ متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون

$$= \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون ، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون .

⬅ معدل دوران الذمم الدائنة (Accounts Payable Turnover)

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد الدائنين}}$$



أو

= **المشتريات**

معدل رصيد الدائنين

◆ متوسط فترة الإئتمان

= **365**

معدل دوران الذمم الدائنة

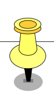
ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء ، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة ، ذلك سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة .

◆ معدل دوران صافي رأس المال العامل (Net Working Capital Turnover)

= **صافي المبيعات**

معدل رصيد صافي رأس المال العامل

وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح .



نذكر هنا مرة أخرى بأن معدلات الدوران آنفة الذكر تستخدم كمؤشرات مكملة لنسب السيولة باعتبارها مؤشرات مفيدة لنوعية أو جودة الموجودات المتداولة .

ويجدر بالمحلل المالي لدى دراسة معدلات دوران الموجودات المتداولة بشكل عام أن يراعي احتمالات ما قد تلجأ إليه المنشأة من تحسين صوري لها عن طريق القيام ببعض الإجراءات المؤقتة في نهاية العام بقصد تحسين هذه المعدلات في البيانات المالية المنشورة .

فيمكن لها مثلاً أن ترفع معدل دوران البضاعة عن طريق القيام بصفقات بيع كبيرة بشروط سهلة في نهاية العام ، تؤدي إلى تضخيم قيمة المبيعات ، ومن ثمَّ تخفيض رصيد المخزون ، فيكون لهذا الإجراء أثر مزدوج على الربحية فيحسنها وعلى السيولة فيرفعها ، كما يمكن تحسين معدل دوران الذمم المدينة بتاريخ إعداد الميزانية عن طريقة زيادة في تحصيل الذمم فوق المعدلات المعتادة ، ثم تعود المنشأة إلى سياسات الائتمان السهلة بعد إعداد الميزانية مباشرة .

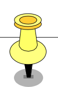
ملاحظـة

في قياس أو اشتقاق معدلات الدوران آنفة الذكر يمكن الاستعاضة في المقام عن رقم الرصيد برقم متوسط الرصيد إذا ما أمكن ذلك .

ب – نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها ، وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس .

١



ومن أهم هذه المعدلات :

← معدلات دوران الموجودات (Total Assets Turnover)

= صافي المبيعات

معدل مجموع الموجودات

← معدل دوران الموجودات العاملة (Working Assets Turnover)

= صافي المبيعات

مجموع الموجودات – الموجودات غير العاملة

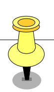
← معدل دوران الموجودات الملموسة (Tangible Assets Turnover)

= صافي المبيعات

مجموع الموجودات – الموجودات غير الملموسة

نسب هيكل رأس المال (Capital Structure Ratios)

تخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة (Solvency Ratio) كأدوات لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ، كما تقيس أيضاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ، ومن ثمَّ انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي (Financial Leverage Risk) ، ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي :



⬅ نسبة الديون / الموجودات (Debt –Assets Ratio)

= مجموع الديون / مجموع الموجودات

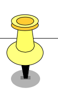
⬅ نسبة الديون طويلة الأجل / الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية

وكلما ارتفعت هذه النسب تزداد المخاطرة والعكس بالعكس .

ومع أنه من الصعب تحديد معايير للنسب السابقة إذ تختلف هذه النسب حسب حجم وطبيعة نشاط المنشأة ، إلا أن المتعارف عليه أن لا تزيد النسبة الأولى عن 50% و النسب الثانية عن 100% ، وكلما ارتفعت النسبتان السابقتان تزداد مخاطر الرفع المالي والعكس بالعكس ، ويتم تقييم نجاح إدارة المنشأة عادةً بمدى نجاحها في تحقيق الموازنة بين مزايا المتاجرة بالملكية من جهة والمخاطر التي تترتب على تزايد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي من جهة أخرى .

⬅ نسبة تغطية الفوائد (Times Interest Earned)

= صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT) / الفوائد المدفوعة



نسب خدمة الديون (Debt – Service Ratio)

= صافي الربـح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب (EBIT)

الفوائد المدفوعة + القسط المستحق خلال العام من الديون

فترة استرداد القرض

= النقدية وما يعادلها – الفوائد المدفوعة – توزيعات الأرباح

قيمة القرض

نسبة التغطية الشاملة (Full Coverage Ratio)

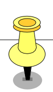
= صافي الربح قبل الضريبة والفوائد (EBIT) + الإستهلاكات + الإيجارات

الفوائد المدفوعة + أقساط القروض مستحقة السداد + الدفعات الإيجارية

1 – معدل الضريبة

نسب السوق (Market Ratios)

تخدم هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم ، وتضم هذه المجموعة من النسب ما يلي :



◄ عائد السهم العادي (EPS) Earnings Per Share

= صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة

عدد الأسهم العادية

نشير هنا إلى أن المعادلة أعلاه تستخدم في تحديد ما يسمى عائد السهم الأساسي (Primary EPS) وذلك عندما يكون هيكل رأس المال بسيطاً (Simple) أي عندما لا تتواجد فيه إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة والسندات ، أما إذا كان هيكل رأس المال مركباً (Complex) أي تتواجد فيه إصدارات كالأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى اسهم عادية فحينئذٍ يتطلب الأمر احتساب ما يعرف بعائد السهم المخفض (Fully Diluted EPS) وذلك من خلال معادلة تأخذ في الحسبان احتمال تحويل تلك الإصدارات إلى أسهم عادية .

◄ توزيعات السهم العادي (DPS) Dividends Per Share

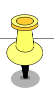
= التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين

عدد الأسهم العادية

◄ نسبة توزيع الأرباح (Dividends Payout Ratios)

= توزيعات السهم العادي = DPS

عائد السهم العادي EPS



⬅ نسبة حجز الأرباح (Retention Ratio)

= **DPS – 1**

⬅ ربع السهم العادي Yield Per Share (YPR)

= **توزيعات السهم العادي (DPS)**

السعر السوقي للسهم

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار في السهم وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار أما ببيع السهم أو الإحتفاظ به .

⬅ معدل الرسملة Capitalization Rate (CR)

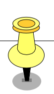
= **عائد السهم العادي EPS**

السعر السوقي للسهم

⬅ مضاعف السعر السوقي للسهم Price Earnings Ratio (PER)

= **السعر السوقي للسهم**

عائد السهم العادي EPS



يقيس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المضاربين في الأسهم في اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها ، فكلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجعاً لهم على شراء أسهم أملاً في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب اسعر السوقي للسهم ، أما إذا ارتفع هذا المؤشر عن المعيار السائد للصناعة فيعتبر دليلاً على تضخم السعر السوقي للسهم وبالتالي ارتفاع المخاطر في المضاربة عليه ، وبالإضافة إلى الإستفادة منه في تقييم القيمة السوقية للسهم يفيد كذلك في التنبؤ بالسعر المستقبلي للسهم .

القيمة الدفترية للسهم العادي (Book Value Per Share)

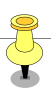
= **مجموع حقوق المساهمين العاديين**

عدد الأسهم العادية

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلاً مشجعاً على الإستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشراً على أن الشركة قد حققت أرباحاً ، أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن قيمة الإسمية (Par Value) فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءاً من رأسمالها .

استخدامات النسب المالية

كما سبق وأشرنا تخدم النسب المالية المحلل المالي في تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية .



اسئلة وتمارين الفصل الخامس :-

التمرين الأول اذا كان لدينا المعطيات الآتية لشركة حديد الأردن :-

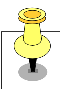
شركة حديد الأردن

(شركة مساهمة عامة)

الميزانية العمومية كما هي في 31 كانون الأول 2001

الموجودات	2001	2000
الموجودات غير المتداولة	**دينار أردني**	**دينار أردني**
الممتلكات والآلات والمعدات/صا	13,319,239	14,330,555
الإستثمار في أراضي	317,772	217,772
الإستثمار في شركات زميلة	143,143	880,948
مشاريع تحت التنفيذ	22,917	16,825
مجموع الموجودات غير المتداول	**14,001,071**	**15,546,100**
الموجودات المتداولة		
المخزون	5,354,371	2,941,120
اعتمادات مستندية وبوالص تحص	105,813	2,945
الذمم المدينة بعد طرح مخصص ديون مشكوك في تحصيلها 34,262	358,307	462,746
ذمم اعتمادات تصدير	4,518,068	3,132,900
تأمينات مستردة	41,255	41,324

حقوق المساهمين والمطلوبات	2001	2000
حقوق المساهمين	**دينار أردني**	**دينار أردني**
رأس المال المصرح والمكتتب به (15) مليون سهم بقيمة اسمية دينار أردني للسهم الواحد	15,000,000	15,000,000
رأس المال المدفوع	15,000,000	15,000,000
احتياطي اجباري	1,159,374	811,246
احتياطي اختياري	1,040,622	1,040,622
أرباح محتفظ بها – بيان (ب)	245,031	86,506
مجموع حقوق المساهمين	**17,445,027**	**16,938,374**
المطلوبات المتداولة		
دفعات مؤجلة على الإعتمادات وأوراق الدفع	4,406,607	2,702,968
مخصصات أخرى	70,089	50,608
امانات مساهمين	264,555	186,882
ذمم دائنة	137,040	138,325

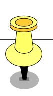


77,324	33,676	الأرصدة المدينة الأخرى	430,725	625,283	الأرصدة الدائنة الأخرى
--	2,962,239	تأمينات نقدية مقابل تسهيلات واعتمادات وعمليات آجلة	1,800,000	2,700,000	أرباح مقترح توزيعها على المساهمين
			358,198	2,662,501	بنوك دائنة
401,653	1,086,302	نقد في الصندوق ولدى البنوك	--	15,000	مخصص ضريبة دخل
7,059,980	**14,460,031**	**مجموع المجودات المتداولة**	**5,667,706**	**11,016,075**	**مجموع المطلوبات المتداولة**
22,606,080	**28,461,102**	**مجموع الموجودات**	**22,606,080**	**28,461,102**	**مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات**

شركة حديد الأردن

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2001

2000 **دينار أردني**	**2001** **دينار أردني**	
18,677,267	28,811,667	المبيعـات
(15,430,797)	(24,179,217)	تكلفة المبيعات
3,246,470	4,632,450	مجمل ربح السنة
(443,564)	(915,857)	مصاريف مبيعات تصدير
(283,569)	(344,078)	مصاريف إدارية
(167,664)	(24,071)	استهلاكات إدارية وإطفاءات
(589,274	(598,044)	مصاريف مالية
(38,923)	(13,211)	مصاريف سنوات سابقة
--	(2,234)	مصاريف مبيعات محلية
(89,241)	(15,665)	خسائر استثمار في شركات زميلة
132,993	266,242	فوائد دائنة
332,383	495,648	إيرادات أخرى



صافي ربح السنة قبل الضريبة	3,481,279	2,099,611
مخصص ضريبة الدخل	(15,000)	--
أرباح مدورة	86,506	198,829
صافي الأرباح المقترح توزيعها كالآتي :	3,417,785	2,298,440
احتياطي اجباري 10%	348,128	209,961
احتياطي اختياري (5% عام 2000)	--	104,981
مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
مخصص رسوم الجامعات الأردنية 1%	34,813	20,996
مخصص دعم البحث العلمي والتدريب المهني 1%	34,813	20,996
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين 18% (12% عام 2000)	2,700,000	1,800,000
أرباح محتفظ بها – بيان (أ)	245,031	86,506
المجموع	3,417,785	2,298,440
حصة السهم الواحد من الأرباح	232/- فلس	140/- فلس

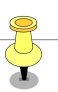
<u>المطلوب أوجد النسب المالية التالية للعام 2001 لشركة حديد الأردن من واقع البيانات المالية السابقة :-</u>

1) نسبة السيولة الجارية ؟

2) أوجد نسبة السيولة السريعة ؟

3) معدل دوران الأصول الثابتة والمتداولة ؟

4) معدل دوران الذمم المدينة ؟



5) معدل دوران إجمالي الموجودات الثابتة ؟

6) نسبة هامش الربح ؟

7) العائد على الموجودات ؟

8) العائد على حقوق الملكية ؟

9) نسبة الأرباح الموزعة للسهم ؟

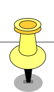
10) العائد للسهم الواحد ؟

11) نسبة سعر السهم إلى ربح السهم ؟

12) القيمة الدفترية للسهم ؟

13) نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات ؟

14) عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون ؟



التمرين الثاني اختار الإجابة الصحيحة فيما يلي :-

1- ان الاطراف المهتمة بالتحليل المالي هي :

أ- ادارة المنشأة , اصحاب المنشأة , المنشآت المماثلة , جهات حكومية .

ب- ادارة المنشأة , اصحاب المنشأة , المنشآت المنافسة , المكاتب الاستشارية .

ج- ادارة المنشأة , اصحاب المنشأة , الدائنون , جهات اخرى .

د- ادارة المنشأة , المنشآت المماثلة , جهات حكومية , المكاتب الاستشارية .

2- ان ما يهم المقرضين (الدائنين) بالدرجة الاساس من نتائج التحليل المالي الوصول الى :

أ- زيادة حجم المبيعات .

ب- ارتفاع اسعار البيع .

ج . انخفاض تكاليف المبيعات .

د- قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها .

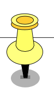
3- من اغراض التحليل المالي :

أ- دراسة وتقويم الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي اليه المنشأة .

ب- دراسة وتقويم الوضع المالي للجهات المالية التي تحصل منها المنشأة على القروض

ج- دراسة وتقويم المركز الائتماني للمنشأة.

د- جميع ما ذكر صحيح .



4- من خصائص التحليل العمودي (الرأسي) انه :

آ- يهتم بدراسة التغيرات في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية .

ب- يتصف بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا .

ج . يتميز بمعرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية .

د- جميع ما ذكر اعلاه .

5- يتم الحصول على الوزن النسبي للربح التشغيلي في التحليل العمودي في قائمة الدخل من خلال قسمة الربح التشغيلي على:

آ- اجمالي الربح ب- كلفة المبيعات

ج- صافي الربح د- صافي المبيعات

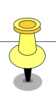
6- ان اداة التحليل المالي التي تقيس التغير في بنود القوائم المالية عبر الزمن هي :

أ- التحليل الرأسي .

ب- التحليل الافقي .

ج- تحليل النسب المالية .

د- لا شئ مما ذكر اعلاه .



7- من خصائص التحليل الأفقي للقوائم المالية:

آ- يتصف بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً

ب- يركز على اظهار الوزن النسبي لكل عنصر الميزانية إلى اجمالي الميزانية

ج- يركز على معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية

د- كل ما ذكر أعلاه

8- من عيوب التحليل الافقي :

آ- اظهار التغير على شكل نسب مئوية لا يظهر الاهمية النسبية لمختلف العناصر .

ب- اظهار التغير على شكل نسب مئوية لا يظهر الوزن النسبي لمختلف العناصر .

ج . ضعيف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا .

د- يعتبر تحليلا متحركا لأنه يظهر التغيرات في عناصر القوائم المالية على مدى فترات زمنية

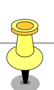
9- ان الاعتبارات الواجب مراعاتها لاختيار سنة الاساس هي :

أ- الابتعاد عن التحيز الشخصي , ان لا تكون سنة بعيدة , ان تكون السنة قد حققت ارباحا .

ب- الابتعاد عن التحيز الشخصي , ان لا تكون سنة بعيدة , ان تكون السنة طبيعية .

ج- الابتعاد عن التحيز الشخصي , ان لا تكون سنة قريبة , ان لا تكون السنة قد تحقق بها خسائر .

د- الابتعاد عن التحيز الشخصي , ان تكون سنة قريبة , ان تكون السنة متميزة .



10- صافي رأس المال العامل هو:

آ- اجمالي الموجودات المتداولة

ب- اجمالي المطلوبات المتداولة

ج - الموجودات المتداولة + المطلوبات المتداولة

د- الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

11- أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع صافي رأس المال العامل ؟

آ- ارتفاع المخزون وانخفاض المصاريف المستحقة .

ب- ارتفاع الدائنون وانخفاض المدينون .

ج . انخفاض الاصول المتداولة وارتفاع الاموال الدائمة .

د- انخفاض الاصول الثابتة وارتفاع الخصوم المتداولة .

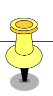
12- أي مما يلي يؤدي الى انخفاض صافي رأس المال العامل ؟

آ- ارتفاع الاموال الدائمة وانخفاض الاصول الثابتة .

ب- ارتفاع الاصول الثابتة وانخفاض الاموال الدائمة.

ج . انخفاض الخصوم المتداولة وارتفاع الاموال الدائمة .

د- انخفاض الخصوم المتداولة وارتفاع الاصول المتداولة .



13- تحليل النسب الهيكيلة يساعد الادارة على دراسة الهيكل المالي للمنشأة من خلال التركيز على :

آ– معدل العائد على الاموال المستثمرة .

ب– انخفاض معدل دوران حقوق الملكية (الاموال الخاصة) .

ج . ارتفاع حصص الارباح الموزعة .

د– تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي .

14- اي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة تغطية الديون طويلة الاجل ؟

آ– ارتفاع حقوق الملكية وانخفاض الاصول الثابتة .

ب– ارتفاع الاموال الدائمة وانخفاض الديون طويلة الاجل .

ج . ارتفاع الاصول الثابتة وانخفاض الديون طويلة الاجل .

د– ارتفاع الاموال المستثمرة وانخفاض الاصول المتداولة .

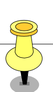
15- أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة تغطية الديون طويلة الاجل ؟

آ– انخفاض الاموال الدائمة وارتفاع الاصول الثابتة .

ب– انخفاض الاصول الثابتة وارتفاع الديون طويلة الاجل .

ج . ارتفاع الاموال الدائمة وانخفاض الديون طويلة الاجل .

د– ارتفاع الاصول الثابتة وانخفاض الديون طويلة الاجل .



16- أي مما يلي يؤدي الى انخفاض نسبة تغطية الديون طويلة الاجل :

آ- ارتفاع الاموال الدائمة وانخفاض الديون طويلة الاجل .

ب- ارتفاع الديون طويلة الاجل وانخفاض الاصول المتداولة .

ج . انخفاض الديون طويلة الاجل وارتفاع حقوق الملكية .

د- انخفاض الاصول الثابتة وارتفاع الديون طويلة الاجل

17- ان نسب المديونية تشير الى :

آ- قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها .

ب- كفاءة الادارة في استخدام الاموال المتاحة .

ج .كفاءة الادارة في تحقيق الارباح .

د- قدرة المنشأة على الاستمرار .

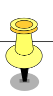
18- أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة المديونية طويلة الاجل ؟

آ- ارتفاع حقوق الملكية وانخفاض الديون قصيرة الاجل .

ب- انخفاض حقوق الملكية وارتفاع الديون طويلة الاجل .

ج . انخفاض الديون طويلة الاجل وارتفاع حقوق الملكية .

د- ارتفاع الديون طويلة الاجل وارتفاع حقوق الملكية .



19- أي مما يلي يؤدي الى انخفاض نسبة المديونية قصيرة الاجل :

آ– ارتفاع الدائنون وانخفاض الاحتياطيات .

ب– ارتفاع رأس المال وانخفاض اوراق الدفع .

ج . انخفاض الارباح المحتجزة وارتفاع الدائنون .

د– انخفاض الاحتياطيات وارتفاع اوراق الدفع .

20- أي مما يلي يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الاموال الخاصة :

آ– ارتفاع صافي الربح وانخفاض الاموال الخاصة .

ب– ارتفاع المبيعات وانخفاض الضريبة .

ج . انخفاض صافي الربح وارتفاع الاموال الخاصة .

د– انخفاض كلفة المبيعات وارتفاع صافي الربح .

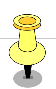
21- أي مما يلي يؤدي الى زيادة نسبة التمويل الخارجي للأصول ؟

آ– ارتفاع الاصول الثابتة وانخفاض الديون طويلة الاجل .

ب– ارتفاع الديون قصيرة الاجل وانخفاض الاصول المتداولة .

ج . انخفاض الديون طويلة الاجل وارتفاع الاصول المتداولة .

د– انخفاض الديون قصيرة الاجل وارتفاع الاصول المتداولة .



22-أي مما يلي يؤدي الى انخفاض نسبة تمويل الاصول الثابتة ؟

آ- ارتفاع الاصول الثابتة وانخفاض الديون طويلة الاجل .

ب- ارتفاع الاصول الثابتة وانخفاض الاموال الدائمة .

ج . ارتفاع الاموال الدائمة وارتفاع الاصول الثابتة .

د- ارتفاع الاموال الدائمة وانخفاض الاصول الثابتة .

23- اذا كان اجمالي الموجودات 50000 دينار وحقوق الملكية 30000 دينار والديون طويلة الأجل 12000 دينار فان نسبة التمويل الداخلي تساوي:

آ- 84%   ب- 42%

ج- 60%   د- 24%

24- اذا كان معدل العائد على حقوق الملكية 25% واجمالي الموجودات 120000 دينار وصافي الربح بعد الضريبة 18000 دينار فان حقوق الملكية تساوي:

آ- 40000 دينار   ب- 45000 دينار

ج- 30000 دينار   د- 72000 دينار

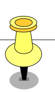
25- أي من نسب الربحية الاتية يكون الاقل عادة ؟

آ- العائد على الاموال المستثمرة .

ب- العائد على رأس المال .

ج . العائد على حقوق الملكية .

د- العائد على الاموال الدائمة .



26- أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة صافي الربح ؟

آ- ارتفاع تكلفة المبيعات .

ب- ارتفاع حصص الارباح الموزعة .

ج . انخفاض مصاريف التشغيل .

د- انخفاض المبيعات الاجلة .

27- أي مما يلي له الأثر الأكبر في تحسين نسبة (حافة) صافي الربح:

آ- ارتفاع المبيعات

ب- ارتفاع كلفة المبيعات

ج- انخفاض مصاريف التشغيل

د- انخفاض توزيعات الأسهم الممتازة

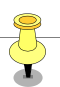
28- ان القوة الايرادية للمنشأة هي ناتجة عن حاصل ضرب :

أ- نسبة صافي الربح في معدل دوران الاصول العاملة .

ب- نسبة ربح النشاط في معدل دوران الاصول الثابتة .

ج- نسبة مجمل الربح في معدل دوران الاصول المتداولة .

د- نسبة ربح النشاط في معدل دوران الاصول العاملة .



29 – يتم احتساب معدل دوران الذمم المدينة من خلال قسمة :

آ- الذمم المدينة / اجمالي الموجودات

ب- صافي المبيعات الآجلة / الذمم المدينة

ج- الذمم المدينة / صافي المبيعات الآجلة

د- صافي المشتريات الآجلة / الذمم المدينة

30- أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع معدل دوران المدينين ؟

آ- ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المدينين .

ب- ارتفاع المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المدينين .

ج . انخفاض المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المدينين .

د- انخفاض المبيعات الآجلة وارتفاع متوسط المدينين .

31- أي مما يلي يؤدي الى انخفاض معدل دوران المدينين ؟

أ- ارتفاع المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المدينين .

ب- ارتفاع صافي المبيعات وانخفاض متوسط المدينين .

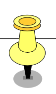
ج- انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المدينين .

د- انخفاض المبيعات الآجلة وارتفاع متوسط المدينين .

32- اذا كان معدل دوران المدينون 8 مرات والمبيعات الآجلة 6200 دينار فان متوسط فترة التحصيل تساوي:

آ- 54 يوم   ب- 45 يوم

ج- 62 يوم   د- 75 يوم



33- اذا كان صافي المبيعات الآجلة 240000 دينار ومتوسط المدينين 40000 دينار , فان متوسط فترة التحصيل هي :

آ- 36 يوم
ب- 30 يوم
ج- 60 يوم
د- لا شئ مما ذكر

34- أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع معدل دوران المخزون ؟

آ- ارتفاع صافي المبيعات وانخفاض متوسط المخزون .

ب- ارتفاع المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المخزون .

ج- ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المخزون .

د- انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المخزون .

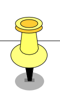
35- أي مما يلي يؤدي الى انخفاض معدل دوران المخزون ؟

آ- ارتفاع المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المخزون .

ب- انخفاض المبيعات الآجلة وارتفاع متوسط المخزون .

ج . انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المخزون .

د- ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المخزون .



36 - اذا كان مبلغ تكلفة المبيعات 175000 دينار ومتوسط المخزون 35000 دينار , فان متوسط فترة التخزين هي :

آ- 72 يوم

ب- 60 يوم

ج- 36 يوم

د- لا شئ مما ذكر

37- أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع معدل دوران الدائنين ؟

آ- ارتفاع المشتريات الآجلة وانخفاض متوسط الدائنين .

ب- ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط الدائنين .

ج- انخفاض المشتريات الاجلة وارتفاع متوسط الدائنين .

د- انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط الدائنين .

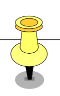
38- اي مما يلي يؤدي الى انخفاض معدل دوران الدائنين ؟

آ- ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط الدائنين .

ب- ارتفاع المشتريات الآجلة وانخفاض متوسط الدائنين .

ج . انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط الدائنين .

د- انخفاض المشتريات الآجلة وارتفاع متوسط الدائنين .



39 - اذا كان صافي المشتريات الاجلة 180000 دينار ومتوسط الدائنين 45000 دينار , فان متوسط فترة التسديد هي :

آ- 30 يوم
ب- 60 يوم
ج- 90 يوم
د- لا شئ مما ذكر

40- أي الأوضاع التالية هو الوضع الأمثل للشركة في إدارة الديون:

آ- متوسط فترة التحصيل 30 يوم ومتوسط فترة السداد 30 يوم

ب- متوسط فترة التحصيل 40 يوم ومتوسط فترة السداد 25 يوم

ج- متوسط فترة التحصيل 35 يوم ومتوسط فترة السداد 45 يوم

د- متوسط فترة التحصيل 55 يوم ومتوسط فترة السداد 50 يوم

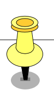
41- تنتج الفترة (الدورة) التشغيلية من حاصل جمع :

آ- متوسط فترة التخزين مع متوسط فترة التحصيل .

ب- متوسط فترة التخزين مع متوسط فترة التسديد .

ج . متوسط فترة التحصيل مع متوسط فترة التسديد.

د- لا شئ مما سبق .



42- أي من العمليات الاتية يؤدي الى زيادة نسبة التداول ؟

آ- تحصيل نقدية من المدينين

ب- شراء الات نقدا

ج- شراء بضاعة على الحساب

د- بيع بضاعة على الحساب

43- اذا كانت نسبة التداول 2.5 مرة والموجودات المتداولة 14000 دينار فان المطلوبات المتداولة تساوي:

آ- 5600 دينار ب- 6500 دينار

ج- 5000 دينار د- 35000 دينار

44- أي من مما يلي يؤدي الى انخفاض نسبة السيولة السريعة ؟

آ- ارتفاع اوراق القبض القابلة للخصم وانخفاض اوراق الدفع .

ب- ارتفاع المخزون وانخفاض الدائنون .

ج . انخفاض النقدية وارتفاع الدائنون .

د- انخفاض اوراق الدفع وارتفاع الاوراق المالية المسعرة .

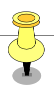
45- أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة السيولة السريعة ؟

آ- ارتفاع اوراق الدفع وانخفاض اوراق القبض القابلة للخصم .

ب- انخفاض اوراق الدفع وارتفاع اوراق القبض القابلة للخصم .

ج . ارتفاع الدائنون وانخفاض المدينون .

د- انخفاض الاوراق المالية (المسعرة) وارتفاع المصاريف المستحقة .



46 – اذا كان صافي الربح بعد الضريبة هو 12000 ونسبة الضريبة 40% فان الربح قبل الضريبة هو :

أ- 7200 دينار ب- 4800 دينار

ج- 20000 دينار د- لا شئ مما ذكر

47 – اذا كان صافي الربح بعد الضريبة هو 30000 ونسبة الضريبة 25% فان مبلغ الضريبة هو :

أ- 7500 دينار ب- 10000 دينار

ج- 22500 دينار د- 40000 دينار

48- اذا كان مبلغ الضريبة 18000 دينار ونسبة الضريبة 30% فان الربح قبل الضريبة هو :

أ- 60000 دينار ب- 23400 دينار

ج- 42000 دينار د- لا شئ مما ذكر

49 – اذا كان مبلغ الضريبة 35000 دينار ونسبة الضريبة 20% فان الربح بعد الضريبة هو :

آ- 175000 دينار ب- 140000 دينار

ج- 105000 دينار د- لا شئ مما ذكر

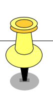
50- ان المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة لتقييم اداء المنشأة هي المعايير :

أ- النمطية , القطاعية , التاريخية , الادارية .

ب- النمطية , القطاعية , الموضوعية , الابداعية .

ج- النمطية , التاريخية , الادارية , الانتاجية .

د- النمطية , التاريخية , الادارية , التسويقية



51- ان معيار التحليل المالي الذي تم الوصول اليه من خلال احتساب متوسط النسب للشركات التي تعمل في نفس القطاع هو:

آ- المعيار الاتجاهي ب- المعيار القطاعي

ج- المعيار النمطي د- المعيار المستهدف

52- أي مما يلي لايؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التشغيلي ؟

آ- ارتفاع رصيد المخزون .

ب- انخفاض رصيد الضرائب المستحقة .

ج . ارتفاع الفوائد المستلمة عن الاستثمار .

د- الخسائر المترتبة عن بيع اصول ثابتة .

53- أي مما يلي يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التشغيلي ؟

آ- ارباح بيع الاصول الثابتة .

ب- ارتفاع رصيد القروض الممنوحة للغير .

ج . خسائر بيع الاستثمارات قصيرة الاجل .

د- انخفاض رصيد السندات طويلة الاجل .

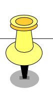
54- أي مما يلي لا يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط الاستثماري ؟

آ- ارتفاع حصص الارباح المستلمة عن الاستثمار في الاوراق المالية .

ب- ارتفاع الارباح الناتجة عن بيع اصول ثابتة .

ج . انخفاض الاستثمار في شراء الاوراق المالية .

د- ارتفاع القروض الممنوحة للأخرين .



55- أي مما يلي لا يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التمويلي ؟

آ- زيادة رأس المال بإصدار اسهم جديدة نقدا .

ب- زيادة الارباح الموزعة نقدا .

ج . انخفاض القروض طويلة الاجل .

د- انخفاض حصص الارباح المستلمة عن الاستثمار في الاسهم .

56- أي مما يلي يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التمويلي ؟

آ- ارتفاع حصص الارباح المستلمة عن الاستثمار .

ب- انخفاض رصيد القروض طويلة الاجل .

ج . ارتفاع رصيد الاصول الثابتة .

د- توزيع ارباح على شكل اسهم .

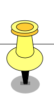
57 - ان الهدف الاساسي للمستثمرين عند تحليلهم القوائم المالية هو الحصول على معلومات عن :

أ- قدرة المنشأة في تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي .

ب- قدرة المنشأة على سداد ديونها في الاجل الطويل .

ج- قدرة المنشأة في تحقيق عائد مناسب على الاستثمارات .

د- قدرة المنشأة على سداد الفوائد عند استحقاقها .



58- ان مصادر التمويل الخارجي هي :

أ- اصدار اسهم , اصدار سندات , ارباح محتجزة .

ب- اصدار سندات , الحصول على قروض , الاحتياطيات .

ج- اصدار اسهم , اصدار سندات , الحصول على قروض .

د- اصدار اسهم , الحصول على قروض , مخصصات الاهتلاك .

59- ان مصادر التمويل الداخلي هي :

آ- اصدار اسهم , احتياطيات , ارباح محتجزة .

ب- اصدار سندات , احتياطيات , ارباح محتجزة .

ج- زيادة القروض , مخصصات الاهتلاك , ارباح محتجزة .

د- مخصصات الاهتلاك , احتياطيات , ارباح محتجزة .

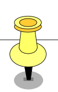
60- نحصل على نسبة توزيعات الارباح على المساهمين من حاصل قسمة :

أ- التوزيعات النقدية المعلن عنها / صافي الربح قبل الضريبة

ب- التوزيعات النقدية المعلن عنها / صافي الربح بعد الضريبة

ج- الارباح الموزعة على حملة الاسهم العادية / عدد الاسهم العادية

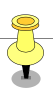
د- الارباح الموزعة لحملة الاسهم الممتازة / عدد الاسهم الممتازة



الفصل السادس

(تحليل المخاطر المصرفية)

- مفهوم إدارة المخاطر المصرفية
- مؤشرات إدارة المخاطر المصرفية
- صور المخاطر الائتمانية
- المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض
- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها
- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة
- المخاطر الناجمة عن فعل الغير
- المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك
- تقييم مخاطر القروض بالنسبة للعميل
- تحديد معدل الفائدة الخاصة بالقرض
- الركائز الأساسية لعملية التحليل الائتماني
- ادارة محفظة القروض وتقييم أداء مدراء القروض



الفصل السادس

(إدارة المخاطر المصرفية)

تعرف المخاطر البنكية بأنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين ، أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع ولها القدرة في التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

أنواع المخاطر KRIS

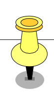
المجموعة الأولى : مخاطر الصيرفة التقليدية

وتشمل المخاطر الائتمانية ، مخاطر أسعار الصرف ، مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر التسعير ، مخاطر السيولة ، مخاطر التشغيل ، المخاطر القانونية ، مخاطر الالتزام، المخاطر الاستراتيجية.

المجموعة الثانية : مخاطر الصيرفة الإلكترونية

وتشمل المخاطر الاستراتيجية، مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة، المخاطر القانونية، المخاطر على الصيرفة التقليدية.

أولاً: مخاطر الائتمان (Credit Risk)



1. تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل Counter Party في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول Country Risk

2. تشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية.

3. تتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها .

أ- العوامل الخارجية:

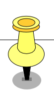
- تغيرات في الاوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود او الكساد او حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

ب- العوامل الداخلية:

- ضعف إدارة الائتمان او الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة او لعدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

وهذه العوامل تتطلب من إدارة المصرف الاهتمام بإدارة المخاطر ووضع أسس وإجراءات عمل لمقابلة هذه المخاطر عن طريق:

- قياس المخاطر من خلال تصنيف حساب الائتمان.



- تحديد المخاطر من خلال تقييم الخسائر المتوقعة للقرض أي خسائر مبلغ القرض التي يتوقعها البنك خلال وقت محدد.
- التحكم في المخاطر من خلال آلية مراجعة فعالة للقرض وإدارة للمحفظة.

ثانياً: مخاطر السوق

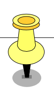
تعـرف مخـاطر السـوق بمخـاطر التعـرض إلـى الخسـائر الناتجـة عـن عوامـل السـوق وتشـمل المخاطر التاليـة:

1. مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk

تنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة بالسوق بما يؤدى إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

تتصـاعد مخـاطر أسـعار الفائـدة فـي حالـة عـدم تـوافر نظـام معلومـات لـدى البنـك يتيح ما يلي:

1. الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الاصول.



2. تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات اسعار الفائدة.

3. يتوقف مقدار مخاطر اسعار الفائدة على مدى اختلاف اسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح اوضاعه في الوقت المناسب.

2.مخاطر التسعير **Pricing Risk**

1. تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية .
2. هناك عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير منها .

أ. تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة

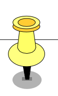
ب. تتعلق العوامل الداخلية بالوحدة الاقتصادية نفسها وهي تنقسم الى ما يلي:-

- الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية.
- نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية.
- خصائص الوحدة الاقتصادية.
- تشغيل الوحدة الاقتصادية.

3.مخاطر أسعار الصرف **Foreign Exchange Risk**

1. تنشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة او بالنسبة لاجمالي مركز العملات .

2. تنشأ عن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف.



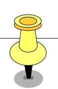
3. يشمل المركز المفتوح العمليات الفورية Transaction Spot والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية .

4.مخاطر السيولة **Liquidity Risk**

1. تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة او عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب.
2. تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة .
3. تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما :-
   - الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة .
   - السعر المعروض لتوفير السيولة .
4. تتحقق مخاطر السيولة لعوامل خارجية وداخلية كما يلي:-

أ. تتمثل العوامل الداخلية في :-

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .



ب. تتمثل العوامل الخارجية في :-

- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر.
- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

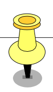
ثالثاً: مخاطر التشغيل

يعد قصور الرقابة الداخلية ، وضعف سيطرة مجلس الإدارة على مجريات الأمور في البنوك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدى إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ أو التدليس أو تعطيل تنفيذ القرارات في الوقت المناسب، أو ممارسة العمل المصرفي بأسلوب غير ملائم، كما تشمل مخاطر التشغيل أيضا الخطأ والأعطال في نظم تكنولوجيا المعلومات مما يؤدى إلى عدم توافر المعلومات في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة، وترى لجنة بأزل أن المخاطر التشغيلية، تعبير له معان مختلفة في الصناعة المصرفية، وعلى ذلك فان على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية، ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي تنطوي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة، منها على سبيل المثال ما يلي:

– الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة الشركة من قبل مسئوليها أو العاملين فيها.

– الاحتيال الخارجي: أي أفعال يقوم بها طرف ثالث من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون.

–ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أية اتفاقيات أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية.



– الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال: الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين (بما في ذلك اشتراطات الصلاحية والثقة) أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج.

– الأضرار في الموجودات المادية: الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى.

– توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

– التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف التجارية.

ويتم التعبير عنها أيضاً بأنها احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من:

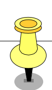
- العمليات الداخلية .
- العاملين (غش ، اختلاس ، سرقة)
- الأنظمة .
- أحداث خارجية .

1.المخاطر القانونية Legal Risk

تتعرض البنوك لمخاطر قانونية قد تؤدى إلى فقد جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها قبل الغير ، وذلك نتيجة عدم توافر رأى قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات القانونية، أو الدخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات.

2.مخاطر الالتزام Compliance Risk

ويقصد بها تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات.



3.المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk

وهى تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للبنك يحدد من خلالها المسار الواجب اتباعه لتحقيق أهدافه في الآجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماداً على تحليل القوة الذاتية.

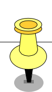
المجموعة الثانية : مخاطر الصيرفة الإلكترونية

أدى النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات ، هذا بالإضافة إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الإنترنت، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل وشرعيته ، لهذا فقد أشارت لجنة بأزل للرقابة المصرفية إلى أهمية قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح إدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها ، كما أصدرت خلال مارس 1998 ومايو 2001 مبادئ لإدارة هذه المخاطر.

ومن أهم المخاطر التي قد تنشأ عن الصيرفة الإلكترونية نذكر ما يلي :-

1 . المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk

وهى تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبنى الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وبما لا يعرض البنك لمزيد من كل من المخاطر، ولا يؤثر على مركزه التنافسي وتأتي أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل البنك، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي يحتاج كل منها لضوابط رقابية تتوافق مع ظروف كل بنك، وكل سوق مصرفي.



2 . المخاطر التشغيلية Operational Risk

يمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت أنظمة الصيرفة الإلكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك على النحو التالي :-

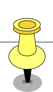
. عدم التأمين الكافي للنظم System Security بحيث يمكن اختراق نظم حاسبات البنك Unauthorized Access بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها، سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به ، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.

. عدم ملاءمة تصميم النظم System Design أو إنجاز العمل Implementation أو أعمال الصيانة Maintenance، والتي تنشأ عن عدم كفاءة النظم (مثل بطئ الأداء) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشكلة وصيانة النظم، خاصة إذا ما زاد الاعتماد على جهات خارج البنك لتقديم الدعم الفني في مجال البنية الأساسية للتكنولوجيا.

. إساءة الاستخدام من قبل العملاء Customer Misuse of Services ويحدث ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية Security Precautions أو القيام بعمليات غسيل أموال باستخدام بياناتهم الشخصية أو عدم اتباعهم إجراءات التأمين الواجبة .

3 . مخاطر السمعة Reputational Risk

وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء ، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الإلكترونية.



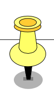
4 . المخاطر القانونية Legal Risk

وهى تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، لاسيما وان العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لازالت في طور التطوير مثل السجلات والتوقيعات والعقود الإلكترونية وقواعد إرسال وتلقى السجلات الإلكترونية، والاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الإلكتروني، واحكام السرية والإفصاح ، كذلك انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.

المجموعة الثالثة مخاطر مصرفية أخرى :-

- **مخاطر التنفيذ** : من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة .

- **مخاطر الأخطار والتبليغ :** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة .
- **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان :** عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري .



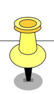
◆ **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات :** إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:

- عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 % مثلا كحد أقصى .
- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية .
- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة .
- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام .
- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات .
- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

◆ **مخاطر تبادل المعلومات :** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي .

◆ **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة :** إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات .

◆ **مخاطر الربحية مقابل الأمان :** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة .



- **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

– خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية.

– خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق.

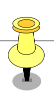
لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

- **مخاطر تآكل الضمانات** : عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية :

العقارات ، الأوراق التجارية ، الأوراق المالية ، التنازلات .

- **مخاطر التركيز** : تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :

- **العملاء** : عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى .

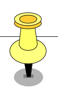


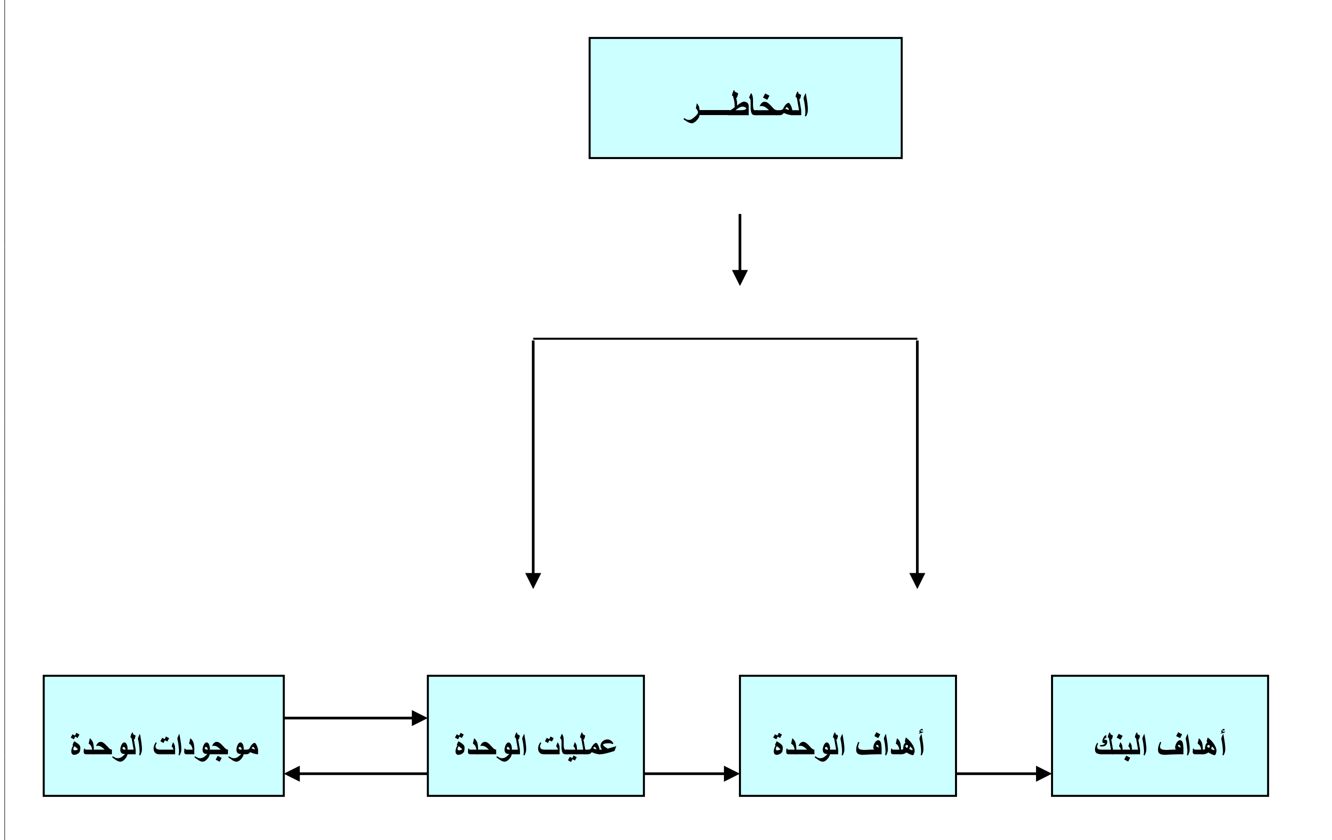
- **النشاط** : في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع ، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية .
- **الضمانات** : يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.
- **الاستحقاقات** : إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية .

علاقة أهداف البنك وموارده بالمخاطر

يوضح الشكل أدناه العلاقة بين أهداف البنك وموارده بالمخاطر، حيث يظهر بأن المخاطر تؤثر في موارد الوحدة التنظيمية وعملياتها ويعتمد مدى هذا التأثير على درجة تعقيد عمليات الوحدة وخصائصها وطبيعة وبيئة العمل وحجمه ومدى قدرته على تحمل المخاطر وكفاية الإجراءات والسياسات وفعالية أنظمة الرقابة.

وبالتالي فإن لهذا التأثير انعكاساته على الأهداف المحددة للوحدة التنظيمية التي هي جزء من أهداف البنك أي أن التأثير سوف يكون له اثر محتمل على البنك ككل.

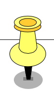




مفهوم إدارة المخاطـر

تمثـل إدارة المخــاطر مختلــف الأعمــال التــي تقــوم بهــا الإدارة للحــد مــن بعــض الآثــار الســلبية الناتجــة عــن هــذه المخــاطر، بــالرغم مــن أن معظــم الطــرق المتبعــة للحــد مــن الآثــار الســلبية للمخـاطر تتعلـق بوضـع إجـراءات رقابـة إضـافية إلا انـه مـن الممكـن اسـتخدام طـرق متاحـة اخـرى منهــا التنويــع او مشــاركة آثــار هــذه المخــاطر مــع جهــات أخــرى بواســطة العقــود، الكفــالات، الضمانات والتأمين.

مـن المحتمـل أن تقـرر الإدارة قبـول مسـتوى معـين مـن المخـاطر (لا تتخـذ آيـة إجـراءات للحـد مـن الآثـار السـلبية لهـذه المخـاطر)، لكـي نـتمكن مـن إدارة المخـاطر بفعاليـة علـى الإدارة التعـرف علـى



هذه المخاطر وترتيبها وفقاً للأولوية وذلك لكي تحدد مستوى المخاطر الذي ستقبل به لتعظيم النتائج عند مستوى معين من المخاطر.

كما ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر، تقل الأرباح أو تنعدم ، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر ، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ، ومن هنا تأتى أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية : .

1. تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.

2.القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

3.اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.

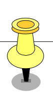
4.مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر ، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.

أهمية إدارة المخاطر

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك، نذكر منها : .

* المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة ، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.

* تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.



* تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

* المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

* تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

* مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بأزل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بأزل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة Loss Norms، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.

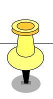
<u>مبادئ إدارة المخاطر</u>

وفقا لما جاء بورقة العمل المقدمة في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية التابعة لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تحت عنوان " مبادئ إدارة المخاطر " تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي :–

1 . تقع مسئولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعمال البنك ، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

2 . على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية ، في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

3 . أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى **"لجنة إدارة المخاطر"** تشمل في عضويتها بعض المسئولين التنفيذيين بالبنك، ويناط بهذه اللجنة مسئولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى



استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة ، مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

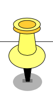
4. **إنشاء إدارة متخصصة** تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسئولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

5. يتم تعيين **مسئول مخاطر** لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك ، وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفى مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.

6. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك ، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية، ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لابد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدودا ائتمانية وحدودا احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر ، كما يجب وضع حدود للسيولة العامة للبنك وكذلك حدود لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية، بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.

7. لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة ، إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق ، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

8. ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفى الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التى يواجهها البنك.



9. يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات ، ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

10. ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة ، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.

11. لابد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهمات ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

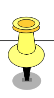
12. وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات 0 ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوى الاختصاص.

13. وضع خطط للطوارئ ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات ، يتم الموافقة عليها من قبل المسئولين ذوى العلاقة، وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

الإجراءات السليمة لادارة مخاطر التشغيل

أولاً: الأسباب التي جعلت البنوك أكثر عرضة للمخاطر التشغيلية :

1. نمو التجارة الإلكترونية يجلب معه مخاطر محتملة (مثل الاحتيال الخارجي ومشاكل أمن الأنظمة) .



2. ازدياد عمليات الدمج والانفصال بين البنوك.

3. ظهور عدد من البنوك التي توفر خدمات على أساس واسع ومتنوع جداً يوجب الحاجة إلى الصيانة المتواصلة لأنظمة الدعم والضبط الداخلي.

4. زيادة الاعتماد على الجهات الخارجية في القيام بأعمال داخلية للبنك مثل أنظمة التسوية والمقاصة قد يبرز بعض المخاطر الأخرى الهامة أمام البنوك.

5. الأحداث التي ينتج عنها خسائر كبيرة للبنوك.

6. عمليات الاحتيال الداخلي ، ومن أمثلتها

أ- تعمد ذكر بيانات غير صحيحة في التقارير المالية .

ب-السرقة من قبل الموظفين .

ج- التعاملات غير السليمة باستخدام حسابات الموظفين.

7. عمليات الاحتيال الخارجي ، ومن أمثلتها:

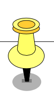
أ- السرقة والتزوير والتزييف والضرر الناتج عن القرصنة على أجهزة الحاسوب.

ب-الممارسات غير السليمة المرتبطة بالعمالة وظروف العمل غير الآمنة ، والتي قد ينتج عنها مدفوعات أو أضرار شخصية .

8. الفشل غير المتعمد أو الإهمال غير المقصود بالنسبة لمقابلة التزام مهني خاص بعملاء محددين ، أو بسبب طبيعة أو تصميم منتج معين ، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- إفشاء معلومات سرية خاصة بالعملاء.

ب-القيام بإجراء معاملات غير سليمة على حسابات البنوك.



ج- القيام بعمليات غسل أموال.

د- تقديم خدمات أو منتجات مصرفية غير مسموح بها قانوناً.

9. إلحاق الضرر بالأصول الثابتة بسبب كوارث طبيعية أو غيرها من الأحداث مثل الإرهاب والهزات الأرضية والحرائق والفيضانات وغيرها.

أ- الإخلال بواجبات العمل من قبل العاملين في البنك.

ب-عدم سلامة أنظمة البنك أو سوء تشغيلها ، أو عدم كفاءة الاتصالات فيما بين النقاط المختلفة لفروع البنك.

ج-سوء تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات أو العلاقات مع الأطراف الخارجية . ومن أمثلة ذلك:

1- أخطاء في إدخال البيانات

2- إخفاق في إدارة الضمانات.

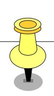
3- عمليات توثيق قانونية غير كاملة .

خطوات إدارة المخاطر:

أ- **تحديد المخاطر:**

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحدده. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر .

ب-قياس الخطر:



إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر و يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر .

جـ ضبط المخاطر:

هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر و هي تجنب بعض النشاطات ، تقليل المخاطر أو الغاء اثر هذه المخاطر.

د- **مراقبة المخاطر**: إن وضع أنظمة مراقبة و تحكم في مخاطر القروض و في معدلات الفائدة ،و معدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية والمخاطر القانونية.

إجراءات الحد من المخاطر:

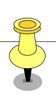
و هي آليات و ترتيبات ادارية الهدف منها حماية اصول و ارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى اقل حد ممكن. و بالتالي فان اجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و اعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها او التقليل من آثارها الى ادنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها ،بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

و هذه الاجراءات تستند على ثلاثة اسس:

- **الاختيارية:** أي اختيار عدد على الاقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.
- **وضع حد للمخاطرة:** و هذا حسب نوع وصنف القرض.
- **التنوع:** و هذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

و تنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

أ- التسيير العلاجي:



و هـو المتمثـل فـي كـل السياسـات والإجـراءات التـي يراعيهـا البنـك لمواجهـة خطـر القـرض بعـد تحققـه أو يصـبح احتمـال تحققـه مرتفعـا جـدا. و يوصـف هـذا التسـيير بـالعلاجي لان سياسـته و إجراءاتـه تنفـذ فـي المرحلـة الحرجـة مـن تطـور خطـر القـرض أو أثنـاء تحققـه، وهـو مـن اختصـاص مصـلحة مختصـة بالبنـك و هي مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية.

و التسيير العلاجي يستخدم طرق و تقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ب- التسيير الوقائي:

و هـو متمثـل فـي كـل الإجـراءات و السياسـات (الضـمانات الملائمـة) التـي يراعيهـا البنـك قبـل و أثنـاء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ.

أما أهم الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك فهي:

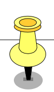
توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كـان القـرض كبيـرا و مدتـه طويلـة نسـبيا فـان البنـك يفضـل تقـديم نسـبة أو جـزء فقـط مـن القـرض علـى أن يـوزع بـاقي القـرض علـى مؤسسـات ماليـة أخـرى حتـى يتجنـب خطـر عـدم التسـديد لسـبب او لأخـر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

و يتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

* **الأسـلوب الرسـمي:** ان الاتحـاد الرسـمي للبنـوك يـتم بموجـب عقـد واضـح و مـريح يهـدف الـى تقسـيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

و يشـرف علـى هـذا الاتحـاد مسـؤول يـدعى رئـيس الاتحـاد الـذي يهـتم بالجانـب الاداري لمـنح القـرض بمـا فـي ذلـك التفـاوض مـع العميـل و الحصـول علـى المعلومـات الضـرورية لمتابعـة القـرض و المقتـرض و متابعة الضمانات،........الخ.



*** الأسلوب غير الرسمي:** بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي.

عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في اطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

التعامل مع عدة تعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من اخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا الى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له ان يتجاوز ذلك دون مشاكل.

عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود ، حيث يجب عليه ان يراعي امكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض ، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر امواله.

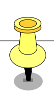
تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الاخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الاداري و المحاسبي ، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الاقراض، ثم الاخطار التي يمكن ان تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

تصنيفات ادارة المخاطر:

تصنيفات ادارة المخاطر تعتمد على مقياس من 1 الى 5 و على المراقب (المفتش) ان يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش.

1- **تصنيف 1 قوي:**



تصـنيف 1 يعكـس فعاليـة الادارة و قـدرتها علـى تعريـف و ضـبط المخـاطر بشـكل فعـال حتـى تلـك الناتجـة عـن المنتجـات الجديـدة التـي يقـدمها البنـك، كـذلك فـان مجلـس الادارة فعـال فـي المشـاركة فـي ادارة المخـاطر لضـمان ان السياسـات والاجـراءات لـدى البنـك مدعمـة بـإجراءات رقابـة داخليـة فعالـة ، و بأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

2- **تصنيف 2 مرضي:**

يـدل تصـنيف 2 علـى أن ادارة البنـك للمخـاطر فعالـة و لكـن يشـوبها بعـض الـنقص و هـذا الـنقص او الضعف معروف و يمكن التعامل معه.

عمومـا فـان رقابـة مجلـس الادارة و كـذلك السياسـات و الاجـراءات والتقـارير المتعلقـة بالرقابـة الداخليـة يمكـن اعتبارهـا مرضـية و فاعلـة فـي ضـمان متانـة و سـلامة البنـك، وبشـكل عـام فـان المخـاطر يمكـن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي اجراء رقابي من الاجهزة الرقابية في حدود الاجراءات العادية.

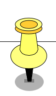
3- **تصنيف 3 عادل:**

ان هـذا التصـنيف يـدل علـى أن ادارة المخـاطر يشـوبها شـيء مـن القصـور وبالتـالي تسـتدعي اهتمـام اكثـر مـن العـادي مـن قبـل اجهـزة الرقابـة ، حيـث يشـوب نقـص أحـد عناصـر ادارة المخـاطر (كفايـة انظمـة الضـبط ،كفايـة رقابـة المخـاطرة و انظمـة المعلومـات، رقابـة فاعلـة مـن قبـل مجلـس الادارة و الادارة العليا)، و هذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر.

ان منـاطق الضـعف يمكـن ان تشـمل عـدم الالتـزام بالسياسـات و الاجـراءات التـي قـد تـؤثر سـلبا علـى عمليات البنك .

4- **تصنيف 4 حدي (هامشي):**

يـدل هـذا التصـنيف علـى ان ادارة المخـاطر لـدى البنـك عـاجزة عـن تحديـد و مراقبـة و قيـاس و ضـبط المخـاطر ذا ت التـأثير المـادي الكبيـر علـى عمليـات البنـك، وغالبـا فـان هـذه الوضـعية تعكـس ضـعف فـي



رقابة مجلس الادارة ، حيث يكون احد عناصر ادارة المخاطر حدية و هي في حاجة الى اصلاح فوري من طرف مجلس الادارة (كما ان هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف ادارة المخاطر لدى البنك و هو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الاجهزة الرقابية.

5- **تصنيف 5 غير مرضي:**

يدل هذا التصنيف على غياب الادارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد و قياس ومراقبة و ضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف و عدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون انظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

تقسيم المخاطر:

يهدف تقسيم المخاطر الى تبيان نقاط القوة و الضعف لدى البنك و من ثمة تزويد المفتش بالمعلومات اللازمة التي يمكن عن طريقها اتخاذ قرار تفتيش البنك، وهذا ما يستدعي بان تكون عملية التقسيم شاملة لمجمل المخاطر.

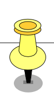
و عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فان امامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر اهمها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، قبول هذه المخاطر.

أ- تجنب المخاطر:

يمكن للبنك في هذه الحالة ان يتجنب القيام بنشاط او بعملية معنية اذا لاحظ ان الفائدة المتأتية من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

ب- تحويل المخاطر:

يمكن تحويل المخاطر الى طرف آخر و لكن بثمن ، مثل شراء بوليصة التأمين والحصول على ضمانات و كفالات حكومية.



ج – قبول المخاطر:

بإمكـان ادارة البنـك ان تقبـل المخـاطر علــى أســاس ان هنــاك ادارة جيـدة لإدارة المخــاطر فــي البنــك هـذا مـن ناحيـة، ومـن ناحيـة اخرى فـان الفائدة المرجـوة مـن هـذه النشـاطات تفوق التكلفـة الناجمـة عـن القيـام بهـا. و فــي حــال القبــول ادارة البنـك لاتخـاذ المخــاطر ، علــى المراقــب ان يقـوم بتقسـيم هـذه المخاطر وفقا لما يلي:

1- مراجعـة نـوع و درجـة المنافسـة التـي يتعـرض لهـا البنـك و الظـروف الاقتصـادية المحليـة و قاعدة المودعين و المقترضين.

2- التأكـد مـن أن للبنـك المهـارات المؤهلـة ، وأنظمـة ضـبط قويـة، انظمـة معلومـات قويـة، مجلس ادارة مستقل.

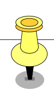
3- مقاربـة المخـاطر لـدى البنـك مـع الضـمانات الموجـودة مـن اجـل تحديـد صـافي المخـاطر التـي يتعـرض لهـا البنـك بالإضـافة الـى التأكـد مـن أن مسـتوى المخـاطر مقبـول بالنسـبة الـى وضـع البنك.

4- التأكـد مــن ان ادارة البنــك ملتزمــة بالمعــايير الاساســية لإدارة كـل نــوع مــن انــواع المخــاطر آخذين بالاعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.

صور المخاطر الائتمانية :

1 ـ المخاطر المتعلقة بالمقترض:

أ. أهليـة المقتـرض و صـلاحية الاقتـراض: مـن الطبيعـي أن يطمـئن البنـك إلـى أن المتعاقـد علـى القـرض لـه الحـق فـي تمثيـل المنشـأة المقترضـة، وأنـه يملـك سـلطة الاقتـراض و التعاقـد علـى القـرض المطلـوب بكافـة شـروطه وضـماناته. و فـي هـذا الشـأن يجـب التعـرف علـى الشـكل القـانوني للمنشـأة المقترضـة،

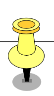


و حقوق و سلطات المديرين في الاقتراض. وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الاقتراض يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأحوال. و يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة في التعاقد وذلك بالإطلاع على تفويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة و الشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن للاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها .

ت-السمعة الائتمانية للمقترض : وتستشف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها. و تهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه. ويجب الاطمئنان إلى حسن نواياه و أمانته. و هذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق و من البنوك و باسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي. ولا شك أن أمانة العميل في التعامل تعد لأمرا ضروريا حتى مع توافر الضمانات وذلك لتلافي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض الملاك واستخدامهم لطرق احتيالية تضر بالبنك من أمثلتها تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك. أو تقديم كمبيالات مزورة أو كمبيالات مجاملة، أو استخدام تسهيلات السحب على المكشوف في أغراض تخرج عن الغرض المحدد للتمويل أو عن دائرة نشاط النشأة.

ث-السلوك الاجتماعي للمقترض: ويقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق. فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية

ج- المركز المالي للمقترض : ويعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية (الميزانية و حساب التشغيل والمتاجرة و حساب الأرباح والخسائر) و استخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة و مدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، و سيولة أصولها،



و تطور نشاطها، و حجم أعمالها، و معدلات الأرباح المحققة و مدى تمشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

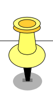
ح- المقدرة الإنتاجية للمقترض: و يتم الوقوف عليها من بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة، و الأسلوب المتبع في الإنتاج، و التنظيم الداخلي للمنشأة، وخبرة العاملين فيها، و مدى جودة إنتاجها و تقبل السوق له، و انتظام عملائها في السداد، و خططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في المستقبل.

2ـ المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:

تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية. فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية و توافر المياه و مدى التعرض للآفات الزراعية، ومن ثم فان المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير، في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن و خاصة بالنسبة للسلع الضرورية.

ومن الناحية الأخرى فان عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الأجل القصير في حين أن الطلب عليه تختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعا ضرورية أو كمالية و من ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج، خاصة مع تعدد الأسواق، و اختلاف أ ذواق المستهلكين.

3ـ المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:



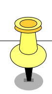
تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية و ظروفها و ضماناتها. فمخاطر الاقتراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان أوراق مالية و عن مخاطر تمويل عمليات المقاولات و إصدار خطابات الضمان المرتبطة بها.

ويمكن إبراز ذلك من تحليل بعض صور هذه المخاطر. فبالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساسا بمدى كفاءة المقاول وخبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها، سواء من حيث سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في العطاءات، أو من حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضوعة لذلك دون تضحية بمستوى الأداء، والأمر الذي يعرض المقاول لسحب العملية أو لدفع غرامات كبيرة. ترتبط مخاطر للاقتراض بضمان كمبيالات أساسا بملائمة الموقعين على الكمبيالة ووفائهم بالتزاماتهم، وهو ما يتطلب الاستعلام عنهم و متابعة أنشطتهم و مراكزهم المالية.

أما مخاطر الإقراض بضمان بضائع فترتبط بنوعية البضائع الضامنة و مدى استقرار أسعارها في السوق و درجة تعرضها للتلف و التقادم. و تتعدد مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية و التي ترتبط بمركز الشركات المصدرة للأوراق، و حجم التعامل على الأوراق المرتهنة في سوق الأوراق المالية، و مدى تذبذب أسعارها. و تزداد مخاطر الائتمان بالنسبة لتسهيلات السحب على المكشوف و التي تنشأ عن ضعف المركز المالي للمنشأة و عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. و من ثم تبدو أهمية توافر السيولة لأصولها و الاطمئنان إلى نجاحها في تسويق ما تنتجه أو تتجر فيه من السلع و الخدمات.

4ـ المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

أ. المخاطر الاقتصادية : التي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره و من أمثلتها: أهداف خطط التنمية الاقتصادية وللاجتماعية و ما يطرأ عليها من تعديلات، و ما يتطلبه تنفيذها من استصدار قرارات اقتصادية و مالية و نقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.



- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل و تأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظف و الدخل.

ب. الظروف السياسية و الاجتماعية و القانونية:

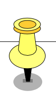
وتتعـدد مخاطرهـا ويتفـاوت تأثيرهـا، و مـن أمثلـة ذلـك المخـاطر الناشـئة عـن التبعيـة الاقتصـادية لـدول أجنبيـة، و مـا يـنجم عـن مخـاطر الحـروب وقطـع العلاقـات مـع دول معينـة، و صـدور بعـض التشـريعات التـي قـد تسـمح بتأجيـل بعـض الـديون المصـرفية الممنوحـة للعمـلاء أو التـي تـؤثر علـى توزيـع الـدخل بـين فئات المجتمع .

5ـ المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:

تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض و تضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها على القرض، إلا أنه قد تنشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك أحكام اتفاقيات القروض بدقة، أو تطورات قيمة الضمان و المحافظة عليه، أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع، أو عدم المطالبة بسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها. و تحرص البنوك على إمساك مجموعة من السجلات تستهدف متابعة الشروط الأساسية. للقرض و بخاصة ما يتعلق بمواعيد سداده و قيمة الضمان و التأمين عليه ضد الأخطار المختلفة كما تجري التفتيش الدوري على حالتها و قيمتها و مدى توافر الاحتياطات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق و السرقة .

6ـ المخاطر الناجمة عن فعل الغير:

قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، و التي ليس من اليسير حصرها و من أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن



العميل توحي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

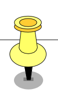
تقييم مخاطر القروض بالنسبة للعميل :

اقترح بعض المحللين نظاما لتقييم المخاطر القروض المصرفية Risk and Loans Rating System وقد تضمن هذا النظام ما يلي :-

يقوم النظام المقترح على 6 نسب مالية رئيسية ملائمة لأغراض قياس قدرة العميل على السداد موضحة في الجدول التالي :-

الجدول رقم (1) النظام المقترح لمخاطر القروض

الرقم	النسبة	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
1	رأس المال العامل / إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17
2	الموجودات السائلة (النقدية) / إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
3	صافي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات	مؤشر ملاءة أو رفع	5.3
4	صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
5	إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أو رفع	1.2



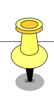
6	صـــافي حقـوق المســـاهمين / إجمـــالي الموجـــودات الثابتة	مؤشر ملاءة أو رفع	0.1

وتتحدد الفئة التي سيصنف تحتها القرض عن طريق ضرب كل نسبة من النسب الستة في معاملها أو وزنها النسبي ، لتمثل الحصيلة الاجمالية للنقاط الممثلة لأوزان هذه النسب مؤشرا للجودة سيتخذه لاحقا البنك اساسا لتصنيف القرض .

ولو رمزنا لهذا الحرف بالمؤشر (م) لأمكن ترتيب القروض المصرفية التي تتكون منها المحفظة تنازليا حسب جودتها في 5 فئات رئيسية كما في الجدول التالي :-

الجدول رقم (2) تصنيف القروض حسب درجة مخاطرها

الرقم	**النسبة**	**مؤشر الجودة (م)**
1	فئة أولى (قروض ممتازة وعديمة المخاطرة)	25 ≤ م
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	20≤م >25
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	5 ≤ م >20
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	5 − ≤ م >5
5	فئة خامسة (قروض خطرة جدا)	5 − > م



ويتضح لنا من البيانات الواردة في الجدول 1 ، 2 أن الوزن الاكبر للنسب المالية التي يتكون منها النموذج المقترح هي من نصيب النسب التي تختبر مدى مقدرة العميل على السداد وهي نسب السيولة والملاءة أو الرفع المالي ، في حين لم يشمل هذا النظام الا على نسبة واحدة للربحية ، وهذا امر منطقي على أساس أن الهدف الأساسي للنظام المقترح هو تقييم المركز الائتماني للعميل من جهة قدرته على السداد .

كما أن المؤشر (م) وهو مؤشر جودة القروض ، يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة بمعنى أن ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة المتصلة بالقرض والعكس بالعكس .

تحديد معدل الفائدة الخاصة بالقرض :

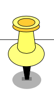
وتحدد وفق مجموعة من العوامل وهي درجة المخاطرة ، وتكاليف الخدمة ، واجل القرض ، وظروف المنافسة في السوق المصرفي ، لوائح البنك المركزي .

ويمكن القول بأن العلاقة بيت تكاليف خدمة القرض ودرجة المخاطرة ستكون طردية مع معدل الفائدة والعكس صحيح .

ادارة محفظة القروض وتقييم أداء مدراء القروض :

وتعتمد على النقاط الآتية :

1. يمكن في هذا الصدد الاستفادة من الجدول رقم (2) تصنيف القروض حسب درجة مخاطرها ، وبالتالي سيوفر هذا الجدول معيارا صحيحا وموضوعيا لتقييم كفاءة وفعالية سياسة الائتمان في مختلف البنوك .
2. يمكن لمدير الائتمان تقييم موظفيه عن طريق دراسة التوزيع النسبي للقروض الخطرة عليهم ونصيب كل منهم من هذه القروض الجيدة أو المتعثرة ، وبناء عليه يكون التقييم موضوعي .



3. يمكن اعتبار كل مدير محفظة ائتمانية على أنه مركز ربحية مستقل له يتحمل عند تقييمه نفقات وايرادات محفظته ، لتكون نتيجته النهائية صافي الخسارة او الربح التي ستتحقق له .

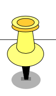
الركائز الأساسية لعملية التحليل الائتماني :

- ان قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة بوضعه المالي وضماناته ، بل من الضروري دراسة المخاطر المحيطة بالقرض طيلة حياة القرض .
- يجب معرفة الظروف المحيطة بالشركة ومخاطر الصناعة والتشريعات والانظمة القانونية بالإضافة لمخاطر الاقتصاد الكلي .
- يجب على كل محلل ائتماني ان يولي اهتمامه بالمرحلة العمرية للشركة ، حيث أن المشروعات الاقتصادية مثل مراحل الانسان العمرية ، وعلى النحو الآتي :-

– مرحلة التكوين الأولي والنشوء والدخول للأسواق :- وتشمل السنين الأولى في عمر الشركة وتزداد المخاطر الائتمانية وتقل الارباح التشغيلية ، وتزيد التكاليف ، وتدفقها النقدي يكون سالبا.

– مرحلة النمو :- وهي مرحلة الشباب للشركة ويتوطد مركزها التنافسي وتتزايد ربحيتها وتدفقها النقدي يكون موجبا مما يخفض المخاطر الائتمانية ، مثل شركة سامسونج للهواتف .

– مرحلة الاستحقاق :- وهي ترادف مرحلة الشيخوخة وتزداد مصاعبها في زيادة الحصة السوقية ، وتتقادم الأصول وتتناقص الارباح وتزيد مخاطر الائتمان لوجود عجز لديها في التدفق النقدي التشغيلي .



- مرحلة الذبول والاضمحلال :- وتتميز بوجود طاقة عاملة عاطلة ، وتتدهور حصتها السوقية وتزيد خسائرها وتزيد مخاطرها الائتمانية ، وتزيد فرصة تعرضها للإفلاس ، مثل شركة نوكيا العالمية.

أسئلة وتمارين الفصل السادس :-

1. وضح أنواع المخاطر البنكية ؟

2. وضح صور المخاطر الائتمانية ؟

3. اشرح المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض ؟

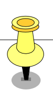
4. بين المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها ؟

5. اشرح المخاطر المتعلقة بالظروف العامة ؟

6. بين مع الامثلة المخاطر الناجمة عن فعل الغير ؟

7. اشرح المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك ؟

8. وضح نموذج تقييم مخاطر القروض بالنسبة للعميل ؟

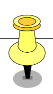


التمرين الثاني : إذا كان لدينا المعطيات الآتية :

قائمة دخل شركة......عن عام 2005

بآلاف الجنيهات

	عام 2005	عام 2004
صافي المبيعات	1,830,000	1,350,000
تكلفة المبيعات	(750,000)	(630,000)
مجمل الربح	1,080,000	720,000
مصاريف بيع وتوزيع	(51,000)	(44,000)
مصاريف إدارية وعمومية	(41,000)	(28,000)
الربح من العمليات	988,000	648,000
مصاريف أخرى	(3,100)	(2,850)
إيرادات أخرى	8,100	9,200
صافي الربح قبل الضرائب	993,000	654,350
الضرائب	(198,600)	(130,870)
صافي الربح	794,400	523,480
ربحية السهم (بالجنيه المصري)	19,86	12.92



المركز المالي لشركة......في 31 ديسمبر عام 2005

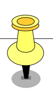
بآلاف الجنيهات

	عام 2005	عام 2004
موجودات متداولة		
نقد وما في حكمه	300,000	185,000
المخزون	230,000	218,000
ذمم مدينة	520,000	370,000
مجموع الموجودات المتداولة	1,050,000	773,000
موجودات غير متداولة		
أراضي	950,000	1,120,000
مباني	450,000	520,000
معدات	2,100,000	1,650,000
مجموع الموجودات غير المتداولة	3,500,000	3,490,000
مجموع الموجودات	4,550,000	4,063,000

المركز المالي لشركة......في 31 ديسمبر عام 2005

بآلاف الجنيهات

	عام 2005	عام 2004
مطلوبات متداولة		
ذمم دائنة	320,000	300,000
أقساط قروض طويلة الأجل	12,000	9,000
مصروفات مستحقة	1,200	1,100
مجموع المطلوبات المتداولة	333,200	310,100
مطلوبات غير متداولة		
قرض طويل الأجل	890,000	745,000
مجموع المطلوبات غير المتداولة	890,000	745,000
مجموع المطلوبات	1,223,200	1,055,100



المركز المالي لشركة.....في 31 ديسمبر عام 2005

	عام 2005	عام 2004
		بآلاف الجنيهات
حقوق المساهمين		
رأس المال	1,700,000	1,700,000
أرباح مستبقاة	1,200,000	1,050,000
احتياطيات	426,800	257,900
مجموع حقوق المساهمين	3,326,800	3,007,900

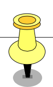
علما بأن رأس المال العامل للعام 2005 يساوي = مجموع الاصول المتداولة – مجموع الالتزامات المتداولة = 1050000 -333200 = **716800**

الأرقام المالية الرئيسية — بآلاف الجنيهات

	عام 2005	عام 2004
صافي المبيعات	1,830,000	1,350,000
تكلفة المبيعات	750,000	630,000
مجمل الربح	1,080,000	720,000
صافي الربح	794,400	523,480
ربحية السهم (بالجنيه المصري)	19,86	12.92
مجموع الأصول المتداولة	1,050,000	773,000
مجموع الأصول الثابتة	3,500,000	3,490,000
إجمالي الأصول	4,550,000	4,063,000
مجموع التزامات المتداولة	333,200	310,100
مجموع الالتزامات طويلة الأجل	890,000	745,000
إجمالي الالتزامات	1,223,200	1,055,100
مجموع حقوق المساهمين	3,326,800	3,007,900
المخزون	230,000	218,000
الحسابات المدينة	520,000	370,000
سعر السهم في السوق بالجنيه	235	145
عدد الأسهم	40,000,000	40,000,000
الأرباح الموزعة	476,000	320,000

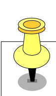
المطلـوب : أوجـد تصـنيف مخـاطر قـروض لهـذا العميـل (مؤشـر الجـودة بالنسـبة للبنـك)

باستخدام نموذج تصنيف القروض حسب درجة مخاطرها ؟



الفصل السابع

تحليل مراحل التمويل الاستثماري



الفصل السابع

(تحليل مراحل متابعة التمويل الاستثماري)

أولا مرحلة الاستخدام والسماح : وتكون في المشاريع العقارية ، وتتضمن فترة السماح لحين السداد ، وتتضمن مرحلة الانشاء والتنفيذ للمشروع ، ويتوجب على البنك أن يكون له :-

أولا :- أدوات المتابعة التالية :-

أ- بالنسبة للموقع والمبنى :- الاطلاع على عقد شراء الارض أو تأجير المبنى ، والاطلاع على رسومات المبنى الهندسة واجراءات المناقصات ، والبرامج الزمنية والتنفيذية للمشروع.

ت- بالنسبة للآلات والمعدات :الاطلاع على شروط اشراء المختلفة ومزاياها وعيوبها ، والبرنامج الزمني لتوريدها ، وخطة التجارب والتشغيل الأولي وأمور الدعم الفني لها .

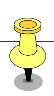
ث- بالنسبة للعمالة :- الاطلاع على خطط برامج التوظيف والتدريب ، والبرنامج الزمني للتوظيف وتكلفته

ج- بالنسبة للتمويل :- الاطلاع على خطة التمويل ومصادرها ، والتدفقات النقدية .

ح- بالنسبة للمشروع ككل :- دراسة الجدوى الاقتصادية ، الميزانية الافتتاحية للمشروع ، وثائق تأمين المخاطر المختلفة ، عقود الادارة والتعاون الفني ، حسابات المشروع المدينة ، التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع خلال هذه الفترة .

ثانيا :- استخدام المتابعة للأدوات : وتتمثل في

أ- اغراض هندسة وفنية :- وتتمثل في التحقق من الالتزام بالمخطط الهندسي ، واكتشاف انحرافات الانشاء والتوريد ، والتركيب وعيوب التنفيذ غير المتوقعة



ب-وفي الاغراض المالية :- للتعرف على مصادر التمويل في مواعيدها المحددة ، وتزامن التنفيذ مع الخطة المالية

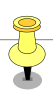
ت-في الاغراض السوقية :- وذلك للتعرف على ظروف السوق المحيطة والتغير في ظروف المنافسة والتكنولوجيا والتشريعات .

ث-نتائج الاستخدامات :- وتتمثل في النتائج السلبية التي تمثل مشكلات ويجب حلها فورا من بداية المشروع مثل : العقبات الرسمية والحكومية ، والعقبات الهندسية مثل معالجة التربة وانقطاع الكهرباء ، والعقبات القانونية كوجود مشاكل على موقع الارض من النواحي القانونية ونزع الملكية والرهن او عدم التسجيل ، والعقبات الفنية كحداثة أو تقادم الآلات وعدم وجود مؤهلين للعمل عليها او مقدرة صيانتها ، والعقبات المالية مثل كفاية المصادر المالية ، والعقبات العامة كتغير القوانين والتشريعات والاجراءات الضريبية والجمركية والاعفاءات والدعم والاستيراد والتصدير

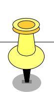
ثالثا : مرحلة السداد :- وتتمثل فيما يلي :-

أ- الادوات الخاصة بالمتابعة : مثل التسويق والموازنات التقديرية والمراكز المالية والميزانيات العمومية والادارية وتقارير الزيارة الدورية

ب-الاستخدامات :- وتقسم الى استخدامات فنية (التعرف على كمية الانتاج الفعلية وجودتها واستغلال الطاقة القصوى والطاقات غير المستغلة ، ودرجة الانحراف عن الاهداف) ، وتقسم ايضا الى استخدامات سوقية (قدرة المشروع السوقية على التنافس وانتشار منتجاته وتعدد الموردين والمستهلكين والموزعين) وماليا (التعرف على نتائج الاعمال ومدى انضباط التكاليف وقياس الربحية ، وتوفر السيولة)

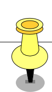


ت–النتـائج :– مثـل العقبـات الفنيـة (عـدم تـوفر المـواد الخـام ، وكثـرة الاعطـال الفنيـة ، وعـدم تـوفر العمالــة المــاهرة) والعقبــات الســوقية (عــدم تقبــل الســوق للمنتجــات مــن حيــث الــذوق ، وعــدم قـدرتهم علـى الاسـعار ، او عـدم وجـود منافـذ توزيـع منشـرة وكافيـة ، وعـدم وجـود حمـلات اعلانيـة) ، وعقبـات ماليـة (مثـل عجـز التـدفقات النقديـة ، ونقـص السـيولة اللازمـة لتغطيـة الالتزامـات ، وارتفاع التكاليف بشكل عام ، والاستخدام الخاطئ للتمويل المتاح .



(الفصل الثامن)

- الرقابة على الائتمان .
- توثيق التسهيلات الائتمانية والضمانات المصرفية .
- الديون المتعثرة وتصنيف الديون .



أهمية متابعة الائتمان :-

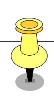
تعتبر عملية متابعة القرض والمقترض من أهم العمليات التي يجب على البنوك مراعاتها وتطبيقها ، إلا أن البنوك قد لا تعطي هذه العملية الاهتمام الكافي طالما أن العميل يقوم بتسديد أقساطه في مواعيدها ، وتبدأ عملية المتابعة للمقترض بعد أن يدخل القرض في مرحلة التعثر.

عملية المتابعة تساعد البنك على اكتشاف مظاهر التعثر بشكل مبكر، فكلما تم اكتشاف مظاهر التعثر بشكل مبكر كلما كانت لدى البنك قدرة أكبر على المعالجة من خلال مساعدة المقترض في إيجاد الحلول التي تمكنه من الوفاء بالتزاماته ، وهنا تظهر أهمية ممارسة البنك لدور المستشار لعملائه ، إذ على البنك أن يقدم النصح والمشورة لعملائه من خلال مساعدتهم في إيجاد الحلول المناسبة التي تساعدهم في إدارة مشاريعهم بشكل جيد وسليم ويضمن بالتالي حقوق البنك .

في بعض الأحيان وخاصة في مجال تمويل المشاريع الإنشائية يكون البنك ممثلا في الإدارة الإشرافية للمشروع ، ويتم إشراك ممثل البنك في الاجتماعات والمناقشات المتعلقة بالمشروع .

مراجعة التسهيلات :-

لغايات تشخيص القروض المتعثرة ، وتقييم وضع المحفظة الائتمانية للبنك بشكل عام ، فإن الأمر يتطلب القيام بمراجعة قروض البنك بشكل دوري من جهة و بشكل استثنائي من جهة أخرى من قبل جهة متخصصة داخل البنك ، وبشكل عام فإن هناك نوعين من المراجعة التي تتم على القروض هما :



أولا :- المراجعة و التفتيش التي تتم من قبل البنك المركزي .

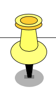
- تقوم البنوك المركزية في العادة بالتفتيش على أعمال البنوك بشكل دوري ، ومن أهم الأمور التي تكون مدرجة على جدول أعمال فرق التفتيش هو القيام بعملية المراجعة للقروض و التسهيلات الائتمانية ، والتي تشتمل على تقييم وضع هذه القروض وحركتها و أرصدتها ، وتحديث المعلومات الائتمانية عن المقترض ، وذلك كله بهدف تحديد القروض المتعثرة من القروض السليمة و أخذ المخصصات اللازمة للقروض ، و معرفة مدى التزام البنك بالضوابط المحددة ، بما في ذلك موضوع الإبلاغ عن أوضاع المقترضين المتعثرين لغايات الاستعلام المركزي .

- يختلف مدى شمولية الرقابة الخارجية على الائتمان بين بلد وآخر باختلاف الأساليب التي تطبقها البنوك المركزية ، وحجم العينة التي يتم أخذها لعمليات المراجعة ، ومدى قدرة مفتشي البنك المركزي على القيام بمهامهم بكفاءة مهنية عالية ، و دورية عملية الرقابة.

ثانيا :- المراجعة الداخلية للتسهيلات :-

- تتأثر عملية المراجعة الداخلية للقروض بحجم البنك بشكل عام ، ففي البنوك الصغيرة يكون من السهل إجراء عمليات المراجعة لعدد أكبر من ملفات القروض و التسهيلات ، وعلى العكس من ذلك تكون المهمة أصعب كلما كبر حجم البنك وتشعبت أعماله وزاد عدد فروعه

- إذا كان حجم البنك كبيراً فإن الأمر يتطلب وجود إدارة متخصصة تتولى القيام بمهمة مراجعة القروض بشكل منهجي و منتظم .



- ❖ ضـرورة تحديـد المهـام والواجبـات التـي تقـوم بهـا إدارة مراجعـة القـروض ، وتحديـد إجـراءات عمـل هـذه الـدائرة وصـلاحياتها ، وكـذلك تبعيتهـا الإداريـة و الفنيـة ، ومـا هـي التقـارير التـي تعـدها ودورية هذه التقارير .

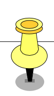
مراحل المراجعة الداخلية :-

1. مراجعة التسهيلات قبل منحها

- الهدف من هذه المراجعة مساعدة متخذي القرارات الائتمانية في عملية صياغة اتفاقية القرض وشروطه ومدى منطقية شروط التسديد في تحليل قدرات العميل .
- لا يعني وجود مثل هذه المراجعة إعفاء إدارات الائتمان من القيام بالدور المطلوب منها في مجال دراسة وتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض .
- ليس بالضرورة أن تكون هذه المراجعة شاملة وإنما من الممكن أن تكون ضمن ضوابط وشروط محددة مثل : مبلغ القرض ، العملاء الجدد ، المقترضين العاملين في قطاعات محددة .
- من الأمور التي يمكن أن تتضمنها عملية المراجعة في هذه المرحلة ما يلي:
- مراجعة نتائج التحليل المالي التي تمت من قبل المراكز الائتمانية .
- تقييم التدفق النقدي للقرض ، ومقارنته مع شروط التسديد الواردة في ملف القرض.
- مطابقة إجراءات المنح وشروطه مع السياسة الائتمانية .
- التأكد من وجود التوثيق اللازم للقرض

2.مراجعة التسهيلات أثناء سريانها

- من الأقوال المأثورة عن القائمين على منح القروض أن المؤشرات التي كانت متوفرة عند عملية المنح كانت تشير إلى أن وضع القرض جيد ، إلا أن أوضاع القرض ساءت بعد ذلك.



- هناك مسؤولية مشتركة في مجال مراقبة القروض القائمة بين إدارات الائتمان وإدارة مراجعة القروض .
- تتمثل المهمة الرئيسية لمراجعة القروض في بيان وتشخيص أية ملاحظات سلبية على القرض، وأية مخالفات للتعليمات أو للسياسة الائتمانية .
- تصنيف القروض القائمة .

من خلال مراجعة القروض يتم تحديد القروض التي لديها بعض المظاهر التي قد تحولها إلى قروض متعثرة ، و تشتمل هذه القروض على ما يلي ما يلي:

- البنك المركزي ضمن بند " تحت المراقبة " .
- القروض التي تعلق فوائدها .
- القروض التي توجد عليها مستحقة ولم تصنف غير عاملة .
- القروض التي توجد بعض المؤشرات على احتمال تعثرها .

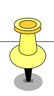
3.المراجعة الاستثنائية للقرض :-

- هي مراجعة لقرض معين أو لمجموعة من القروض بسبب وجود شعور باحتمال ظهور صعوبات مستقبلية تحد من القدرة على تحصيل الأقساط .
- قد تتم هذه المراجعة بسبب الظروف الاقتصادية التي يتعرض لها القطاع الذي ينتمي إليه (المقترض / المقترضون) أو (المشروع / المشاريع الممولة) .

إدارة القروض المصرفية غير العاملة

Non Performing Loans Management

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة (Bad Loans) و التي تسمى كذلك بالقروض غير العاملة (Non-Performing Loans) من المشاكل الرئيسة التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة و الدول النامية على حدٍ سواء .



إن تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي جميعه لأن الآثار الناجمة عن مثل هذه المشاكل لا تنحصر في إطار البنوك المتعثرة وحدها و إنما تتعداها لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفي في الدولة والنظام الاقتصادي كله.

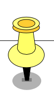
و تتفاوت حدة هذه المشكلة من بلد إلى آخر ومن بنك إلى آخر ضمن الدولة الواحدة ، وكذلك تتفاوت حدة هذه المشكلة من وقت إلى آخر سواء على مستوى البنك الواحد أم على مستوى القطاع المصرفي بشكل عام .

على الرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه عادة سياسات ومعايير تهدف إلى الحد من المخاطر الائتمانية المحتملة ، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن لأي بنك أن يصل إلى درجة تنعدم فيها المخاطر الائتمانية لديه لأن الائتمان المصرفي يكون مصحوبا دائما بالمخاطر.

وأول هذه المخاطر ناجم عن كون الائتمان يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض أو المشروع الممول ، وبما أن هذه التدفقات ستحصل في المستقبل فإن حصولها لن يكون مضموناً بالكامل .

على الرغم من الدراسات التي تقوم بها البنوك قبل منح الائتمان وحتى لو تم اتخاذ قرار منح الائتمان وفق الأسس والقواعد السليمة، إلا أن احتمال تعثر المقترض وعدم مقدرته على السداد يبقى قائماً ولو من الناحية النظرية ، وذلك بسبب احتمال وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ، وإذا ما تحقق هذا الاحتمال فإن حقوق البنك على المقترض تصبح في حالة خطرة أو مشكوكاً فيها .

والقروض (الديون) التي تصل إلى هذه المرحلة يطلق عليها مجموعة من المسميات من أهمها :الديون المتعثرة ، والديون المجمدة ، والديون المعلقة ، والديون الخاصة ، والديون الحرجة ، والديون غير العاملة ، والديون الصعبة ، والديون الهالكة ، والديون الراكدة ،والديون المشكوك في تحصيلها ، إلا أن اكثر المسميات شيوعاً في الاستخدام باللغة العربية هما : القروض غير العاملة ، والقروض المتعثرة ، أما باللغة الإنجليزية فإن أكثر



التعابير أو المسميات المستخدمة هما (Non-Performing Loans) و (Bad Loans) و يتم استخدامهما كمرادفين لبعضهما .

القروض غير العاملة : هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد ، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض ، وحسب التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي من أقساطه مدة تزيد عن (90) يوماً.

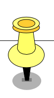
القروض المتعثرة والأزمات المصرفية

هناك أسباب عديدة للأزمات المصرفية من أهمها :

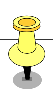
- ضعف إشراف الأجهزة الرقابية .
- ضعف أو عدم كفاية الإفصاح المالي لدى المصارف .
- منح القروض للأقارب والأصدقاء ولذوي المصالح المشتركة وذوي النفوذ.
- وضعف الإدارات المصرفية .
- والسياسات غير السليمة على مستوى الاقتصاد الكلي .
- ارتفاع معدلات نمو الائتمان المصرفي بشكل يفوق الحاجة الفعلية للاقتصاد .

كما أن عمليات الإصلاح المصرفي التي تمت في بعض الدول ساعدت في حدوث الأزمات المصرفية في بعض الأحيان ، ذلك لأن هذا الإصلاح المصرفي لم يواكبه إصلاح مشابه أو موازٍ في البيئة الاقتصادية العامة وفي الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بعمل البنوك والمؤسسات المالية .

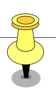
مؤشرات تعثر التسهيلات : -



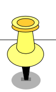
- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات .
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى .
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع ، وبطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة .
- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول .
- إرجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها ، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشيكات .
- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له .
- قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك ، أو تكرار التقدم بطلبات لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان .
- طلب المقترض زيادة فترة تخزين بضاعته في مخازن البوندد العائدة للبنك ، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة المقترض على تصريف بضاعته أو استخدامها في مشاريعه بشكل سليم .
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية ، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا ، أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين ، وكما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية .



- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض ، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد ، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد .
- تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين .
- تراجع القيمة السوقية للضمانات .
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح .
- تأخر ورود المستحقات والمستخلصات .
- اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات .
- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض و حسابات المدينين .
- زيادة فترة تسديد أوراق الدفع و حسابات الدائنين .
- تقلبات حادة في السيولة .
- زيادة حادة في المخزون السلعي و تراجع معدل دوران المخزون .
- التغيير المفاجئ في الموجودات (الأصول) الثابتة .
- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين) .
- عدم انتظام إعداد البيانات المالية وإرسالها إلى البنك ضمن فترة زمنية معقولة .
- تحفظ مدقق الحسابات على البيانات المالية للشركة المقترضة .
- إجراء تغييرات غير مبررة في السياسات المحاسبية .
- كثرة تغيير مراقبي (مدققي) الحسابات .
- وجود خلل في هيكل مصادر الأموال واستخداماتها.
- ارتفاع مديونية الشركة .
- تراجع المبيعات .



- زيادة حجم المبيعات بشكل مفاجئ وخاصة المبيعات الآجلة .
- ارتفاع قيمة البضائع (المبيعات) المرتجعة .
- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن .
- وجود فجوة كبيرة بين إجمالي الدخل وصافي الدخل .
- زيادة في المبيعات مع انخفاض في الأرباح .
- ارتفاع نسبة المصاريف إلى المبيعات .
- وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة .
- زيادة نسبة الفاقد أو التالف من الانتاج .
- الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات .
- الانخفاض أو الارتفاع غير المبرر في أحد بنود الإيرادات .
- تغير عادات وسلوك المالكين والمسؤولين الرئيسين عن إدارة الشركة .
- وجود مشاكل عائلية لدى المقترض .
- تغير في ملكية الشركة أو انسحاب أحد الشركاء الرئيسين .
- وجود مشاكل عمالية لدى الشركة .
- تغير طبيعة عمل الشركة أو المقترض .
- سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض .
- عدم وجود خطة أو توجه استراتيجي لدى الشركة .
- عدم استجابة الشركة وتفاعلها مع المتغيرات في البيئة الخارجية .
- وجود إشاعات سلبية حول الشركة أو المقترض .
- زيادة حركة استفسارات الدائنين الآخرين عن الوضع المالي للمقترض .
- رفع قيمة بوليصة التأمين الخاصة بالمقترض .



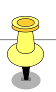
- تراجع التقييم الائتماني للشركة المقترضة .
- وجود طلبات غير مبررة للعميل .

وكما هو معروف ، فإن الطرفين الرئيسين في عملية الائتمان هما البنك من جهة و المقترض من جهة أخرى ، ولذلك فإن وصول القرض الى مرحلة التعثر يكون ناجما عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما.

وبما أن كلاً من البنك المقرض والعميل المقترض يعملان في إطار بيئة خارجية محيطة بهما فان التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفاً ثالثاً من الأطراف المسببة لتعثر القرض ، ولذا يمكن تقسيم أسباب تعثر القروض إلى ثلاث مجموعات .

أولاً: أسباب متعلقة بالمقترض .

- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول .
- عدم تقديم معلومات صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول .
- استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها .
- ضعف القدرات الإدارية للمقترض .
- سوء نية المقترض .
- وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد .
- وجود مشاكل تشغيلية لدى المشروع الممول .
- وجود خلل في الإدارة المالية والمحاسبية .
- التوسع في الاقتراض .
- إشهار إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد .
- عدم التزام المقترض بإرشادات وتوجيهات البنك .



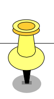
- ضعف القدرة التسويقية لدى المقترض .

ثانياً : أسباب متعلقة بالبنك .

- ضعف القدرة على التحليل الائتماني .
- خطأ في تقدير الضمانات .
- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة .
- ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض .
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول .
- قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول .
- عدم كفاية الكادر الوظيفي لنشاط الائتمان .
- عدم رضى الموظفين عن ظروف عملهم في البنك .

ثالثاً : أسباب أخرى متعلقة بالبيئة الخارجية .

- تراجع الأداء الاقتصادي العام .
- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ .
- تدخل الدولة بشكل يؤثر سلبا على المقترض .
- المنافسة .
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي .
- صغر حجم السوق وزيادة تأثره بالظروف المحيطة .
- نقص العملات الأجنبية وتذبذب أسعارها .
- ضعف الرقابة على البنوك .
- تغير التشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان .



- القوانين والتشريعات المتعلقة برهن الأموال والتنفيذ عليها .

- <u>المعالجة المصرفية للديون المتعثرة</u>

- يعتبر موضوع التعامل مع القروض المتعثرة وإدارتها من أكثر المواضيع المصرفية تعقيداً و حساسية ، و يعتمد نجاح البنك في إدارة القروض المتعثرة على قدرة القائمين على هذا النشاط ومدى توفر الخبرة و الحدس الائتماني لديهم ، وقدرتهم على التعامل مع كل حالة وفق خصوصيتها .

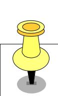
- و تختلف طرق معالجة القروض المتعثرة تبعاً لاختلاف وتباين الظروف الخاصة بالبنك و/ أو المقترض ، و على البنك و من خلال المتابعة و الدراسة و التحليل أن يتأكد من السبب الحقيقي الذي أدى إلى تعثر القرض لأن ذلك سيسهل عملية المعالجة ، وقد يحتاج البنك في بعض الحيان استشارة جهة خارجية في إطار عملية تحليل سبب التعثر ومدى قدرة المشروع على النهوض من جديد وتسديد التزاماته تجاه البنك ، وفي هذا الإطار فإن النتيجة التي يمكن التوصل إليها ستكون واحدة مما يلي :

- <u>أولاً : تصفية القرض</u>

- يتم اتخاذ هذا القرار إذا توصل البنك إلى قناعة تامة بأن المشروع لم تعد لديه مقومات الاستمرار مهما بذلت من جهود لاصلاحه و تطويره ، وهناك احتمال أن تتم التصفية بشكل اختياري ، أو أن تتم بشكل قصري ،ولا تلجأ البنوك إلى قرار التصفية إلا كحل أخير وبعد أن يتأكد البنك مما يلي :

- عدم وجود إمكانية لمعالجة أو إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يعاني منها المشروع ، وأن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن المشكلة هيكلية و مستمرة و ليست عابرة و مرحلية .

- أن النشاط الذي يمارسه المشروع قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة المنتج ، ولا يوجد أمل في تحسن الوضع مستقبلاً ، وأن العميل أو المشروع لا يمكنه التحول إلى نشاط آخر مجدي .



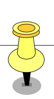
ثانياً : تسوية القرض

إذا تبين للبنك أن هناك مقومات حقيقية لاستمرار المشروع ومعالجة الخلل الذي يعاني منه ، فإن البنك يسعى في مثل هذه الحالة إلى إجراء شكل من اشكال التسوية مع المقترض ، عل أمل أن يتم تحويل القرض إلى قرض عامل ، وتتم التسوية في حالات كثيرة منها :

إذا تبين للبنك أن هناك مقومات حقيقية لاستمرار المشروع ومعالجة الخلل الذي يعاني منه ، فإن البنك يسعى في مثل هذه الحالة إلى إجراء شكل من اشكال التسوية مع المقترض ، عل أمل أن يتم تحويل القرض إلى قرض عامل ، وتتم التسوية في حالات كثيرة منها :

- توقف نشاط المشروع بشكل جزئي ، وعدم توقف المشروع بالكامل .
- عدم قدرة المشروع على خدمة الدين بوضعه الطبيعي ، مع وجود إمكانية لخدمة الدين إذا تمت التسوية
- عدم قدرة المدين والكفلاء بسداد كامل قيمة القرض .
- استعداد المقترض لسداد جزء كبير أو مقبول من الدين فورا إذا تمت عملية التسوية من قبل البنك .
- تقديم عرض من قبل المقترض من شأنه تحسين وضع القرض وزيادة ضماناته.
- الأمور التي يجب مراعاتها عند عملية التسوية

- امكانية استمرار عمل المشروع أو قدرة المقترض على السداد بالكامل ودون أية تنازلات من قبل البنك ، وأن كل ما هو مطلوب من البنك إعادة جدولة القرض بما يسهل على المقترض عملية السداد .
- توفر ضمانات عينية يمكن الرجوع إليها و التنفيذ عليها .
- وجود ديون على العميل لدى بنوك أخرى ، الأمر الذي من شأنه تخفيض الحق النسبي للبنك بالمقارنة مع حقوق البنوك الأخرى ، ما لم تكن التسوية تتضمن سداد نقدي لجزء لا بأس به من القرض وإنهاء العلاقة مع المقترض .
- وجود قضايا أخرى متداوله في المحاكم وأجهزة القضاء بين البنك و المقترض .

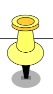


عملية تحديد مخاطر الائتمان :-

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها .

وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي :

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية .
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني .
- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي :
  - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع .
  - توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي .
  - نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة .
  - بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة .
  - بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى)
  - نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة
  - نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية .
  - نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية .
  - نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض .

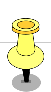


- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض .

- بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة .
- تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة .

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية :

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	–صافي أعباء القروض / إجمالي القروض
	–مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض
	–مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	–الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
	–الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول
	–الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	–المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية
	–إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	–إجمالي الأصول / عدد العاملين
	–مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	–حقوق المساهمين / إجمالي الأصول
	–الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة
	–القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة



المحور الثاني : إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

انطلاقا مما ما سبق ذكره بالنسبة للمخاطر الائتمانية وكيفية قياسها والتحكم فيها فإنه من الضروري أن تتولى الإدارة المركزية للمخاطر بالبنك الإشراف عليها والعمل على الحد والتخفيف منها لتعديل المسار الائتماني وضمان الأداء المصرفي، وفيما يلي عرض لكيفية تسيير المخاطر وإدارة القروض المتعثرة .

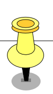
إدارة المخاطر بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية :

مع تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها أدرجت لجنة بازل للرقابة المصرفية بمشاركة الدول الصناعية الكبرى بحضور ممثلي محافظو البنوك المركزية لـ إثنى عشرة دولة (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية ، لوكسمبورغ) عام 1988 وتم الاتفاق على وضع معدل 8 % كحد أدنى لكفاية رأس مال البنوك وألزمت البنوك بتطبيقه قي نهاية عام 1992 .

واهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي، وأنظمة قياس المخاطر، وطرق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي .

فوظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها .

فالهدف الأساسي هو"قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائيا .



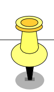
ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة ، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري .
- تعيين " مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي .
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية* للائتمان والسيولة .
- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية .
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها .
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر .

مناهج إدارة المخاطر الائتمانية :

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية .

وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي :



- المنهج الأول : ويعرف بـ " المنهج التمييزي " ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سدا د قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له .
- المنهج الثاني : ويعرف بـ "المنهج التجريبي " بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان .

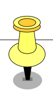
إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من :

- ✓ إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث .
- ✓ تركز المخاطر .
- ✓ قياس المخاطر .
- ✓ مراقبة المخاطر بالتحكم فيها و إعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية .

وفيمايلي نتناول كيفية تسيير المخاطر الائتمانية وتدنية مخاطر القروض المتعثرة :

تسيير المخاطر الائتمانية :

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في :-



❖ الاختيارية : أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة .

❖ وضع حد للمخاطر : وهذا حسب نوع وصنف القرض .

❖ التنوع : وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين .

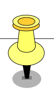
وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك .

1- <u>الاستعلام المصرفي :</u> قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر :

➢ إجراء مقابلة مع طالب القرض : إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير

عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح

➢ المصادر الداخلية من البنك : يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال :



- ✓ الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد ما يلي :-
- ✓ طبيعة علاقته العملية مع البنك .
- ✓ الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه .
- ✓ التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .

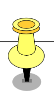
➢ المصادر الخارجية للمعلومات : تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر .

➢ تحليل القوائم المالية : هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد .

2- الأسلوب الوقائي : لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية :

➢ طلب الضمانات الملائمة : تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض

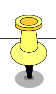
وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية



لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات :

- الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم :
  - الكفالات : الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه .
  - الضمان الاحتياطي : هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات .
  - تأمين الاعتماد : هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين .
- الضمانات الحقيقية : ترتكز هذه الضمانات على الشئ المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار :
  - ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان .
  - كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى .

➢ الحد من التركز الائتماني : يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال :



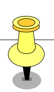
- تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% – 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية .
- طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الامور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة .
- كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا – لجنة بازل للملاءة المصرفية – ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة .

➢ الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية : بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية .

3- <u>الأسلوب العلاجي :</u> ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على :

➢ تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني : بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على :

- إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية .
- الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان .
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات .



وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي :-

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار.

أسئلة وتمارين الفصل الثامن :-

1. وضح أهمية متابعة الائتمان ؟

2. ما المقصود بعملية مراجعة التسهيلات ؟

3. ما هي الخطوات التي تتم من قبل البنك المركزي من أجل المراجعة والتفتيش على الائتمان المصرفي ؟

4. اشرح خطوات مراجعة التسهيلات قبل منحها ؟

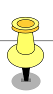
5. ما المقصود بالمراجعة الداخلية للتسهيلات ؟

6. ما هي خطوات مراجعة التسهيلات أثناء سريانها ؟

7. ما المقصود بالمراجعة الاستثنائية للقرض ؟

8. ما المقصود بإدارة القروض المصرفية غير العاملة ؟

9. ما هي أهم أسباب الأزمات المصرفية ؟

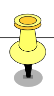


10. اشرح أهم مؤشرات تعثر التسهيلات ؟

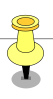
11. وضح خطوات المعالجة المصرفية للديون المتعثرة ؟

إجابات اسئلة اختيار من متعدد للفصل الخامس :-

رقم السؤال	حرف الاجابة	رقم السؤال	حرف الاجابة



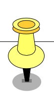
1	ج	32	ب
2	د	33	ج
3	ج	34	ج
4	ب	35	ج
5	د	36	أ
6	ب	37	أ
7	ج	38	د
8	أ	39	ج
9	ب	40	ج
10	د	41	أ
11	أ	42	أ
12	ب	43	أ
13	د	44	ج
14	ج	45	ب
15	د	46	ج
16	د	47	ب
17	أ	48	أ
18	ب	49	ب
19	ب	50	أ
20	ج	51	ب
21	ب	52	د
22	أ	53	ج
23	ج	54	أ



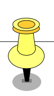
24	د	55	د
25	أ	56	ب
26	ج	57	ج
27	ج	58	ج
28	د	59	د
29	ب	60	ج
30	ب		
31	د		

المراجع باللغة العربية :-

- أبو قحف ، عبد السلام (2003) . **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي** ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، جمهورية مصر العربية .



- الحبيب ، فايز (2000) . **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، الطبعة الرابعة ، المملكة العربية السعودية .
- السامرائي ، دريد محمود (2006) . **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان .
- الشماع ، خليل (1992). **الإدارة المالية** ، مطبعة الخلود ، الطبعة الرابعة ، بغداد ، العراق .
- الميداني ، محمد (1993) . **الادارة التمويلية في الشركات** ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الطبعة الأولى ، الظهران ، المملكة العربية السعودية.
- الحسيني، فلاح، الدوري، مؤيد (2006) . **إدارة البنوك** ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الأردن .
- بدوي ، محمد ، نصر ، عبد الوهاب (2008). **المحاسبة المالية** ، مدخل نظم المعلومات والتحليل المالي ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .
- هندي ، منير (1987).**إدارة البنوك التجارية** ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .
- هندي ، منير (1999). **أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال** ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .
- هندي، منير(1993). **أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال**، المؤسسة العربية الحديثة، الطبعة الثانية، البحرين.
- جبر ، هشام (2004). **المؤسسات المالية**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن .



- حماد ، طارق (2006) . **التحليل المالي**، الدار الجامعية بالإسكندرية، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية .

- حماد ، طارق (2001). **تقييم أداء المصارف التجارية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- رمضان ، زياد (1998). **مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي** ، دائر وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .

- صيام ، أحمد زكريا (1997). **مبادئ الاستثمار** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الاردن .

- مطر ، محمد (2006) . **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن.

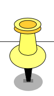
الدوريات:-

- الجعفري ، محمد ، الحمصي ، جمال (1993). **هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني** ، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني .

- حسبو ، هشام (1987) . **استخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، المجلد الثالث ، العدد 52 ، ص ص 211 – 244 .

- الشماع ، خليل (1994) . **دور المصرف الشامل في تطوير الأوراق المالية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد الأول، العدد 158، ص ص 112 – 147 ، بيروت ، لبنان .

الرسائل الجامعية:-



- أحمد ، عبد الناصر(2008) . **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ، الأردن.
- العمري ، محمد(2004).**الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية** ، أطروحة دكتوراه تمويل غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن .
- غانم ، مروان (1999). **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن .
- مطر، محمد، (2003)، التحليلي المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، ص 349– 358.
- الحسني، صادق، (1998)، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، المجدلاوي، عمان، ص 69– 86.
- الهندي، منير، (1991)، التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد (2)، ص 86–93.

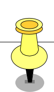
القوانين :–

- قانون وتعليمات البنك المركزي (2004). البنك المركزي الأردني.
- قانون البنوك (2000). البنك المركزي الأردني.

English References :

Books:-

- Cheol , S.Eun , Bruce , G.Resnick (2009). **International Financial Management**, 5th edition , Irwin Mc/Graw Hill .



- David ,F(2000). **Strategic Management : Concept & Cases** , 8th edition, prentice – Hall Inc.
- Fredrec, S.Mishken(2004). **The Economics of Money, banking and Financial Markets**, 7th Edition .
- Hughes , Macdonald (2001). **International Banking** : Text & Ceases, 1th edition, prentice – Hall Inc.
- Timothly, Koch , MacDonald, Scott (2003). **Bank Management**, South Western ,USA , 6th edition , Joe Sapatino .
- Thomas , Walter , etal. (1997). **Reinventing The CFO , Moving From financial Management to strategic management ,** 1th edition, Mc/Graw Hill **.**

Articles & Periodicals & Working Papers:-

- Chen, Sheng-Hung (2009). "**Are Foreign Banks more Profitable than Domestic Banks**? Journal of Banking & Finance, Vol. 35 Issue 4, PP 819-839.
- Hashem, Abdulrahman (2006). **Competitive Conditions in the Jordanian banking sector, an Empirical study**. Unpublished Master Research, Jordan University.
- Miller , K & Bramily (1990). **Strategic Risk and Corporate Performance** , academy of Management journal , vol.33 , issue No 4 , PP 749- 757 .
- Tong, Yeuting (2000). **Foreign Direct investment Exports and firm Performance in Southeast Asia**, University of California, Working Paper.
- Unite , Angelo , Sulivan , Micheal (2003). **The Effect of Foreign Entry and Ownership Structure on the Philippines: Domestic Banking Market**" Journal of **Banking** & Finance, Vol. 27 Issue 12, PP 2323 - 2349.